الخميس 2 نيسان 2020
العدد 4019 السنة الرابعة عشرة
Jeudi 2 Avril 2020 no 4019 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رام الله تتحنّن على غزّة: السبب «كورونا»؟
18

سوريا: معركة وشيكة في إدلب؟
18

زيارة وديّة لقآني
تسخين الميدان العراقي؟
19

فرنجية «مصمّم» على الاستقالة... و5 وزراء يعترضون على التعيينات

هل ينقذ دياب الائتلاف الحكومي؟ [2]

«كورونا» التحدّي يكبر بدءاً من الأحد

- أميركا تعترف: نحن على خطى ايطاليا
- توقع 500 مليون إصابة في الهند

[6 ـ 17]

(هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

فرنجية «مصمّم» على الاستقالة و5 وزراء يعترضون على التعيينات

هل ينقذ دياب الائتلاف الحكومي؟

سيغيب وزير التيار المردة اليوم عن جلسة مجلس الوزراء، اعتراضاً على ما يراه التيار «استئثاراً» من النائب جبران باسيل بالحصة المسيحية في التعيينات المالية المقترحة. أما الرئيس سعد الحريري، فعاد إلى التهديد بالاستقالة من مجلس النواب دفاعاً عن «الوديعة الأميركية»، فيما يلوّح خمسة وزراء بالاعتراض على الأسماء المقترحة للتعيين

باكراً جداً، وفي عزّ جائحة وباء تهدّد لبنان والعالم، وقعت حكومة ما بعد 17 تشرين الأول ضحيّة تنازع الحصص وجشع الأطراف التي شكّلتها، فتحوّلت ميداناً لصراع على رئاسة جمهورية، على وشك الانحلال، قبل الانتخابات الرئاسية المفترضة!

ولئن كانت حكومة الرئيس حسّان دياب تشكّل حكومة «الفرصة الأخيرة» لقيام أحد ما بتحمّل مسؤولية إدارة البلد، ليس من باب الثقة طبعاً بل لغياب البديل في هذه الحماة، فإن ما تتعرّض له هذه الحكومة، بوصفها سلطة بالمعنى القانوني المجرّد، هو تآمر ثلاثي المصادر. المصدر الأوّل، متوقع، هو الرئيس سعد الحريري ومعه من تبقّى من 14 آذار، ومن ضمنهم وليد جنبلاط. مع أن الحكومة حتى الآن لم تخالف قواعد العمل الحريري، وملتزمة بالنهج والعدّة. وهذا الفريق يخوض معركة تحسين شروط مع الحكومة وتثبيت الإدارة الحريرية كما هي، على قاعدة التحاصص المعهودة، وفي الوقت نفسه، شن الحملات على الحكومة وتصويرها فاشلة لكي يبقى الحريري خياراً وحيداً دائماً. ولا يخوض فريق «14 آذار» السابق معركته فحسب، بل يجهد للحفاظ على أدوات النفوذ الأميركي بأي ثمن، كما يفعل الحريري الآن. فبعدما تراجع قبل يومين عن تهديده بالاستقالة من مجلس النواب في حال عدم إعادة تعيين «الوديعة الأميركية» محمد بعاصيري نائباً ثالثاً لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، علمت «الأخبار» أنه عاد أمس وأبلغ حركة أمل وحزب الله تصميمه على الاستقالة، إذا تمّ تعيين أحد غير بعاصيري في جلسة مجلس الوزراء اليوم، مع ما يعنيه الأمر من استخدام لكلّ أدوات الانقسام المذهبي والطائفي، الذي لم يبرع الحريري بغيره منذ 2005.

المصدر الثاني للتآمر على حكومة دياب، هو التنازع على الحصص بين أطرافها، ولا سيّما بين التيار الوطني الحرّ وتيار المردة، لتقاسم المقاعد المسيحية في التعيينات المالية المنتظرة اليوم لنواب حاكم المصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف ومفوض الحكومة لدى مصرف لبنان وهيئة الأسواق المالية.

> **فرنجية لحزب الله: اعفوني من مهمة البقاء في الحكومة لأن باسيل لن يتغيّر**

فالاهتزازات الخطيرة التي أصابت لبنان في الأشهر الأخيرة، وخروج اللبنانيين في 17 تشرين الأول الماضي وتهديد وباء كورونا، لم تمنع النائب جبران باسيل من الإصرار على سياسته السابقة في الإمساك بالمواقع الرسمية المسيحية في الدولة ضمن المحاصصة، وإصراره على رفض تمثيل الآخرين ضمن حصة الطائفة الواحدة، وخصوصاً سليمان فرنجية، هذه المرّة بذريعة نزع السلطة المطلقة من يد رياض سلامة. في المقابل، يصرّ رئيس المردة على تمثيله في موقعين اثنين من هذه المواقع السبعة، بعدما اشتكى طويلاً من احتكار باسيل، مهدّداً بالانسحاب من الحكومة. فرنجية الذي نجح في انتزاع مقعدين وزاريين قبيل تشكيل الحكومة مقابل دعم كتلته لها، لم ينجح أمس في دفع عون وباسيل لإعطائه ما يريد، إذ بقيا حتى ليل أمس مصرّين على الأسماء المطروحة من دون أي تعديل. مساعي حزب الله لم تفلح في إقناع عون وباسيل بالقبول بالشراكة، ولا فرنجية في التراجع عن موقفه. ويرى رئيس المردة أن «باسيل لم ولن يتغيّر وهو يريد الاستئثار»، وهو طالب حزب الله بأن «يعفيه من مهمّة البقاء في هذه الحكومة، فأنا قدّمت ما لديّ وأعطيت دعم كتلتي لكي تتشكّل حكومة ولا بقع البلد في الفوضى»، فيما ردّ ممثّلو الحزب بأن «الوقت ليس مناسباً لفرط الحكومة والظروف دقيقة». وبحسب معلومات «الأخبار»، أن قرار انسحاب فرنجية من الحكومة سيترجم اليوم بشكل أوّلي بغياب وزيريه عن الجلسة التي من المفترض أن تطرح فيها التعيينات. من جهتها، أكّدت مصادر بارزة في قوى 8 آذار، لـ«الأخبار»، أن «كل الجهود فشلت، للأسف، والمعارك لا معنى لها. وفي ظلّ كورونا وكل ما يحصل تُخاض معركة رئاسة الجمهورية».

أمّا المصدر الثالث لتهديد حكومة دياب، فهو دياب نفسه، الذي دخل شريكاً مضارباً مع الأطراف السياسية، ووافق على أن تستمر السياسات الماضية في توزيع المناصب. ولم يتضح سبب إصرار دياب على إجراء التعيينات الآن، في عزّ أزمة كورونا، وقبل إنجاز الخطة الاقتصادية والمالية والنقدية المفترض بالفريق الذي سيتمّ تعيينه أن ينفّذها. فعلى أي أساس يتمّ اختيار الأشخاص؟ الأسئلة تتزايد، في ظل المعلومات عن اعتراض خمسة وزراء، إضافة إلى وزيري المردة، على التعيينات المقترحة، ما يعني إمكان سقوطها، وتعريض الائتلاف الوزاري لتهديد إضافي. فهل يتدخّل دياب لينقذ حكومته من الاهتزاز، وصورتها من التهشيم نتيجة تقاسم حصص بلا أي معايير سوى الولاء والطاعة؟

(الأخبار)

وزني يخالف لاستبعاد سركيس!

ارتكب وزير المال غازي وزني مخالفة صريحة للقانون الرقم 28 الصادر عام 1967. فهو لم يوزع السير الذاتية لجميع المرشحين الذين يوجب القانون على مؤسسة ضمان الودائع تقديم أسمائهم إلى وزارة المال، لأجل إحالتهم على مجلس الوزراء، ليختار منهم واحداً لعضوية لجنة الرقابة على المصارف. المؤسسة، وفي كتاب صادر عن رئيس مجلس إدارتها خاطر أبي حبيب يوم 2020/3/18، تقدّمت بثلاثة أسماء، هم: طوني شويري، جوزف سركيس، ومنير اليان. لكن وزني لم يقدّم لمجلس الوزراء سوى السيرة الذاتية لشويري. ذريعته التي سيتطلّى خلفها هي أن سركيس واليان هما عضوان في لجنة الرقابة (انتهت ولاية الرئيس والأعضاء قبل نهاية الشهر الفائت)، وأن القوى المشاركة في مجلس الوزراء، توافقت على عدم إعادة تعيين أي عضو حالي (أو سابق) في اللجنة. لكن التدقيق في الأمر لا يحتاج إلى الكثير من الجهد. الهدف مما ارتكبه وزني هو إبعاد سركيس تحديداً، لأنه يُزعج المصارف بتدقيقه بعملها، فضلاً عن كونه مشاكساً لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إذ يصرّ على استقلالية اللجنة. ورغم أن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون كان متمسكاً بإعادة تعيين سركيس، يبدو أن الاتجاه في مجلس الوزراء يقضي باستبعاده لأسباب متصلة برغبات النائب جبران باسيل.

(هيثم الموسوي)

تجّار سندات

كان لافتاً أن يتمّ طرح أسماء مصرفيين يعملون في أسواق المال لمنصب نواب حاكم مصرف لبنان. من أبرزهم عامر البساط، وعلياء مبيض ووائل الزين وصائب الزين وفؤاد أبو الحسن وسواهم من المرشحين أو الذين طرحت أسماؤهم للترشيح. فقد أثارت هذه الطروحات علامات استفهام حول المهمات التي سيؤدونها في حال تعيين أي منهم في أي من مواقع نواب حاكم مصرف لبنان أو لجنة الرقابة على مصرف لبنان باعتبارها مواقع قيادية ذات صلة مباشرة بعملية إعادة هيكلة الدين العام الجارية حالياً والتي تتعلق بالتفاوض مع حاملي الأسهم السيادية اللبنانية (سندات يوروبوندز). إذ ما هي مواقف هؤلاء من هذه العملية؟ وما هي المصالح التي قد يدافعون عنها باعتبارهم كانوا منخرطين فيها مباشرة، سواء عبر صناديق اشترت أسهم يوروبوندز أخيراً، أو هم مسؤولون عن عمليات التجارة بهذه الأسهم في المؤسسات المالية التي يعملون فيها.

نواب الحاكم: شبه بطالة

تعيين نواب حاكم مصرف لبنان سيترك أثراً مالياً كبيراً على ميزانية مصرف لبنان المتدهورة أصلاً بسبب الفجوة المالية بين ما لديه من سيولة بالعملة الأجنبية تبلغ 22 مليار دولار، منها 18 ملياراً احتياطات إلزامية للمصارف (أي أن هناك نحو 4 مليارات دولار قابلة للتحرّك فعلياً لدى مصرف لبنان)، فيما نواب حاكم مصرف لبنان لا يعملون إلا بتكليف من الحاكم كما نصّت عليه المادة 18 من قانون النقد والتسليف: «يعيّن نائبو الحاكم لخمس سنوات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المال واستشارة الحاكم، وهم يمارسون الوظائف التي يعينها لهم الحاكم». بهذا المعنى، فإن الحاكم يمكن ألا يسلّم أياً منهم أي مهمة ويصبح وجودهم مقتصراً على جلسات المجلس المركزي. فلماذا يجب أن يدفع لهم مبلغاً يصل إلى 340 ألف دولار (على أساس سعر صرف مصرف لبنان) سنوياً؟ مخصصات الحاكم ونوابه تحدّد وفق الفقرة التاسعة من المادة 33 من قانون النقد والتسليف محصورة بالمجلس المركزي الذي «يضع النظام الخاص المتعلق بالحاكم وبنائبي الحاكم المنصوص عليه في المادة 22 والنظام العام لموظفي المصرف. يجب أن يقترن هذان النظامان بموافقة وزير المال». لوزير المال ورعاته السياسيين، إذا أرادوا، القدرة على تعطيل العمل بالنظام عند طرحه على المجلس وخفض المخصصات بما يتناسب مع قانون الموازنة الذي خفض الكثير من مخصصات المديرين العامين ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة، إذ يجب أن تصبح مخصصات الحاكم ونوابه متوازية مع هذه التعديلات. وعلمت «الأخبار» أن رئاسة الحكومة تبحث في إمكان اقتراح مشروع قانون أو قرار حكومي لخفض مخصصات الحاكم ونوابه.

المرشحون للتعيين: محامي بري وموظف عند صحناوي... وحصّة لمصرف الحريري

لا يتميّز المرشحون للتعيين في المناصب المالية الشاغرة، اليوم، سوى بقربهم من قوى وشخصيات سياسية نافذة في مجلس الوزراء. المرشّح ليكون نائباً أول لحاكم مصرف لبنان خبير في القانون الدستوري. ما صلته بمصرف لبنان؟ هو مستشار قانوني لوزير المال. هل يكفي ذلك لتعيينه؟ لا همّ. المهم أنه مقرّب من رئيس مجلس النواب نبيه بري. وما ينطبق على بري يسري على سياسيين آخرين، بينهم النائب جبران باسيل، في الترشيحات التي قُدّمها، والتي ينفي التيار الوطني الحر مسؤوليته عنها. حصة كبيرة للمصارف في التعيينات المقترحة. وحصة الأسد هي للمصرف الذي يملك الرئيس سعد الحريري أكثر من 40 في المئة من أسهمه، أي «بنك ميد»، فيما يملك رجل الأعمال علاء الخواجة حصة مماثلة فيه. ولهذا السبب، جرى التداول بالكثير من المعلومات عن حصة للخواجة في هذه التعيينات. حصة المصارف في التعيينات في مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف «أمر طبيعي» في لبنان، نظراً إلى نفوذ المصارف من جهة، ولأن القانون يوجب أن تقدّم جمعية المصارف أسماء ثلاثة مرشحين لعضوية لجنة الرقابة على المصارف، ليختار مجلس الوزراء منها واحداً. كذلك يوجب القانون أن تقترح المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، التي تملك المصارف نصف أسهمها، أسماء ثلاثة مرشحين، ليختار منها مجلس الوزراء عضواً في لجنة الرقابة. ما تقدّم يعني أن القانون يتيح للمصارف، شرعياً، تسمية اثنين من الذين سيراقبون عملها! في ما يلي، بعض من السير الذاتية للمرشحين الأوفر حظاً للتعيين:

نواب حاكم مصرف لبنان:

● وسيم منصوري نائباً أول/ حصة حركة أمل،

محام وخبير قانوني. الوكيل القانونيّ لرئيس مجلس النواب نبيه بري، وتربطه به قرابة عائلية من درجة بعيدة.

وهو مدير الفرع الفرنسي في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية منذ تموز عام 2019، كما أنه صاحب ومدير «مكتب منصوري وشركاه للمحاماة»، وعضو «الشعبة الوطنية لمحكمة التحكيم الدائمة»، وأستاذ في الجامعة اللبنانية.

كان مستشاراً لوزير المال علي حسن خليل (رغم أن الأخير غير معجب به)، وعضواً في مجلس إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس.

طُرح اسمه للتوزير قبل أن يقع الاختيار على غازي وزني.

● فؤاد أبو الحسن نائباً ثانياً، سمّاه النائب طلال أرسلان:

والده من المقربين من النائب طلال أرسلان. المدير التنفيذي لمؤسسة «فيدوس» المالية ــ فرع قبرص، المملوكة من مصرف «سوسيتيه جنرال» الذي يملكه المصرفي أنطون صحناوي. وعمل سابقاً في بنك بيروت والدول العربية. يُصر أرسلان على تعيينه، منذ حزيران 2019 حين طرح تعيين نواب الحاكم.

● سليم شاهين نائباً ثالثاً، سمّاه رئيس الحكومة:

أستاذ العلوم المالية في الجامعة الأميركية في بيروت، وشغل سابقاً مركز القائم بأعمال عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة. عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في بنك البحر المتوسط منذ عام 2017.

● الكسندر موراديان نائباً رابعاً، سمّاه حزب الطاشناق.

رئيس علاقات المستثمرين في بنك لبنان والمهجر، أي التي تُقدّم للمستثمرين آخر التطورات المرتبطة بحركة الأسهم.

■■■

مفوّض الحكومة لدى مصرف لبنان:

كريستال واكيم (حصة رئيس الجمهورية ـ التيار الوطني الحر)

مقربة من الدائرة اللصيقة برئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، ورئيسة قسم التدقيق في بنك سيدروس.

وعملت سابقاً في قسم التدقيق في بنك عوده

■■■

لجنة الرقابة على المصارف:

مرشحان لمنصب الرئيس:

● موفق اليافي، سمّاه رئيس الحكومة

نقيب المحاسبين السابق. نشرت «الأخبار» في 18 آذار 2011 أنّه أوقف وجاهياً بين 30 حزيران و3 تموز 2004 وصدر قرار ظني في 16 آب يتهمه ومساعديه بضلوعهما بتزوير إمضاءات ثلاثة أشخاص واستخدام أوراقهم الثبوتية من دون علمهم أو لغايات غير معلنة، وقد خلص القرار إلى إيجاب محاكمة المدّعى عليهما أمام القاضي المنفرد الجزائي في بيروت». بالإضافة إلى ذلك، تنتشر معلومات عن وجود ملفّ بحقه بقضية بنك المدينة.

وهو الشريك الإداري في مجموعة «اليافي»، التي أطلقت أخيراً برنامج «ELITE» لمساعدة الشركات للوصول إلى أهدافها كافة «من أجل النمو في المستقبل».

● مايا دباغ:

عضو مجلس إدارة غير تنفيذية في بنك البحر المتوسط منذ عام 2017، وكانت رئيسة دائرة في لجنة الرقابة على المصارف.

الأعضاء:

● كامل وزني (حصة حركة أمل)،

عمل سابقاً أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت.

عمل مستشاراً مالياً للبنك الدولي في لبنان،

منتج في تلفزيون الـ NBN،

● جوزف حداد (حصة رئيس الجمهورية ـ التيار)،

مؤسس وشريك بمكتب محاماة «حداد وشركاه» منذ عام 1981، عضو في نقابة المحامين في بيروت وكندا (1992). عمل لعشر سنوات مستشاراً عاماً في شركة «مجد الدُّطيم» مقرها أبو ظبي، وقاد مفاوضات لعمليات إعادة هيكلة ودمج واستحواذ والتحكيم عالي المخاطر والعقود العقارية والتجارية اكتسب خبرة في ملف العقوبات الأميركية على إيران، فكان مسؤول امتثال لعمليات البلدان الخاضعة للعقوبات.

درجة ماجستير من جامعة باريس الثانية.

● مروان مخايل (تقاطع بين رئيس الجمهورية والمصارف)

طُرح اسمه من قبل جمعية المصارف.

كان مدير قسم الأبحاث في بنك لبنان والمهجر، وخرج على خلاف مع صاحب المصرف سعد الأزهري. يقول بأنّ سبب الخلاف ظهوره الإعلامي مرات عدّة والتحدث بأمور لم تُعجب الإدارة. أما داخل المصرف، فيُقال إنّ مخايل أمضى السنوات الأخيرة لا يعمل، وكان يظهر في مقابلات إعلامية من دون علم إدارته.

● عادل دريق (تيار المردة)

ابن غابي دريق، مؤسس جمعية الانطلاق الرياضي في أنفة، والمرشح السابق إلى الانتخابات النيابية. قريب من المردة. وكان من بين أسماء عدّة طرحها تيار المردة (ومن بينها اسم ابنة النائب فايز غصن). وهو نائب رئيس بلدية أنفة، التي يرأسها مكاري مكاري (شقيق فريد مكاري).

عمل في القطاع المالي، وكان مدير فرع زغرتا لبنك سوريا ولبنان، ولكن منذ قرابة السنة لا يعمل مع المصارف.

● ثانيا مسعود: طرحها وزير الاقتصاد راوول نعمة

مديرة في بنك البحر المتوسط، رافقت الوزير راوول نعمة من سوسيتيه جنرال إلى البنك اللبناني للتجارة، إلى بنك البحر المتوسط.

■■■

هيئة الاسواق المالية:

● واجب قانصو

نجل الوزير الراحل، والرئيس السابق للحزب السوري القومي الاجتماعي، علي قانصو.

أستاذ جامعي في إدارة الموارد البشرية.

● ربيع كرباج: حصة طلال أرسلان

يملك مكتب محاسبة في عاليه: «كرباج الدولي للاستشارات والتدقيق»، وعضو في الحزب الديموقراطي. يتولّى الحسابات المالية لطلال أرسلان.

محاضر في اتحاد المصارف العربية منذ الـ 2019

عضو مجلس إدارة في LIBNOR، مؤسسة عامة تابعة لوزارة الصناعة

● وليد قادري (رئيس الجمهورية ـ التيار الوطني الحر):

مُسمى من قبل جمعية المصارف، وجرى التقاطع عليه مع التيار الوطني الحر. عمل سابقاً في بنك لبنان والمهجر.

● طارق ذبيان:

تم طرحه من قبل وزير المال غازي وزني، كشخص تقني مختص بالأسواق المالية. كان موظفاً في المصرف المركزي، ويعمل لأكثر من 6 سنوات في الأسواق المالية. خرّيج كلية لندن للاقتصاد.

تقرير

اقتراح استبدال الودائع بعقارات الدولة: إنقاذ المصارف بالمال العام

حمل الوزير السابق محمد المشنوق إلى رئيس الحكومة اقتراحاً يقضي باستبدال الـ hair cut ببيع المودعين اراضي عامة بعد فرزها. بحسب المشنوق، فإن عائدات هذه العملية قد تصل إلى 50 مليار دولار توضع في صندوق سيادي لإدارة أملاك الدولة. المشكلة الأساس للاقتراح أنه قد يُستغل لإعفاء أصحاب المصارف من تحمّل مسؤولية الإفلاس. لكن مع ذلك، يبدو أن الأفكار الحكومية ليست بعيدة عنه

إيلي الفرزلي

في العاشر من آذار الماضي، التقى الرئيس حسان دياب الوزير السابق محمد المشنوق «وجرى عرض للأوضاع العامة». لكن مع الوقت، وبحسب أكثر من مصدر، تبيّن أن اللقاء تخلله تقديم المشنوق اقتراحاً مكتوباً وتفصيلياً، بشكل «حلاً لأزمة المخاوف على أموال المودعين في المصارف»، وكذلك يعالج مشكلة المخالفات المرتكبة بحق الأملاك العامة.

الحل المركّب المقترح، تعود جذوره إلى عام 2015. في ذلك الحين، وعندما كان المشنوق وزيراً للبيئة، شارك في عضوية لجنة وزارية شملت مهمتها إعداد دراسة عن واقع الأراضي في الدولة تمهيداً لإعادة ترتيبها وإدارتها.

> **مجلس وطني وصندوق سيادي لاستثمار عائدات الأملاك العامة**
>
> **1000 كلم مربع مساحة الأراضي المطروحة للبيع**

لم تكن تلك اللجنة الأولى من نوعها. معظم الحكومات قبلها وبعدها، شكلت لجاناً للمهمة نفسها، من دون الوصول إلى نتيجة. اللجنة المذكورة لم تنجز عملها أيضاً، لكن اجتماعاتها وما عُرض خلالها من معلومات، شكّل قاعدة انطلاق لإمكانية حصر هذه الأراضي، وخاصة بعد جمع المعلومات التي تملكها الجهات المعنية (وزارة المال، وزارة الأشغال، الجيش، ومجلس الإنماء والإعمار...).

بالنتيجة، وبحسب مضمون الاقتراح، يتبين أن أملاك الدولة على أنواعها تشمل 60 في المئة من مساحة لبنان. تلك المساحة تشمل أيضاً التعديات التي تطاول الأملاك البحرية والنهرية والبلدية. 1000 كلم مربع من المساحة الإجمالية لهذه الأملاك هي التي

(هيثم الموسوي)

يشملها الاقتراح. تُفرز تلك الأراضي إلى نحو مليون قطعة بمساحات مختلفة (500، 1000، 1500، و2000 متر مربع)، على أن يتم اختيارها «في المواقع التي يمكن العيش فيها، أي في ارتفاعات لا تزيد على 2400 متر، مع الحرص على تفادي الأحراج والمحميات والمناطق الأثرية والموارد المائية والأنهار».

بيت القصيد في الاقتراح أنه بعد إجراء هذا العمل من قبل مجلس متخصص، يُنشأ للغاية ويسمى المجلس الوطني لإدارة أملاك الدولة، تعرض الدولة على أصحاب الودائع في المصارف فرصة شراء قطعة أرض أو أكثر من المساحات المعروضة ضمن تسهيلات في الدفع ووفق شروط تهدف إلى إنعاش هذه المناطق وتأمين النهضة فيها من خلال مشاريع إنتاجية وفق تصنيف المناطق إن كانت زراعية أو صناعية أو سكنية أو سياحية.

بحسب الدراسة المُعدّة لهذا الاقتراح، فإن الأموال التي تنتج من عملية البيع، والتي تُقدّر بـ 50 مليار دولار بالحد الأقصى و25 مليار دولار في الحد الأدنى، لن تذهب إلى مالية الدولة، بل ستوضع في صندوق سيادي يديره المجلس.

يعتبر المشنوق أن للاقتراح إيجابيات عديدة، أبرزها عدم ابتلاع المصارف ودائع الناس، وضبط أملاك الدولة ووضع حد للمخالفات والاعتداءات، وإطلاق عملية النهوض إنمائياً في المناطق من خلال التصنيف الجديد وإقامة قرى نموذجية ومنشآت مفرزة تؤمن آلاف الوظائف.

مشكلة الاقتراح، كما يراها مطلعون عليه، تتعلق في سعيه إلى خلط أزمتين للخروج منهما بحل مشترك. أزمة الممتلكات العامة هي أزمة متجذرة وتحتاج إلى حل حاسم لا شك، لكن لماذا يكون حل الأزمة الناجمة عن سوء إدارة القطاع المصرفي عبر بيع أراضي الدولة وتقليص المساحات العامة؟ والأهم، لماذا تقوم الدولة بإنقاذ أصحاب المصارف من أزمة هم سببها، ويرفضون حتى اليوم المبادرة إلى حلها.

بحسب دراسة أعدّها رئيس قسم الاقتصاد في إدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية الدكتور بلال شحيطة، فإن «الأراضي هي أهم الموارد التي تملكها الدولة». كما تؤكد الدراسة المعدّة لمصلحة المركز الوطني للبحوث العلمية أن تلك الأراضي، والتي استبيح أغلبها، يمكن أن تساهم في تنمية البلد على مختلف الصعد.

ذلك أمر مسلّم به بالنسبة إلى كل العاملين في الشأن العام، لكن مفتاحه هو إنهاء استباحة الأملاك العامة، ثم إعداد خطط استثمارية مختلفة لهذه الأراضي. مع ذلك، فإن العين الرسمية لم تر سوى بيع الأراضي، أسهل الخيارات وأخطرها. سبق لحكومة الوحدة الوطنية في اجتماعها الأخير (23 تشرين الأول 2019) أن تطرقت إلى الأمر في الورقة «الإصلاحية» التي أقرتها. يشير البند الخامس من الورقة، وهو تحت عنوان «تفعيل إدارة ومردود عقارات الدولة» إلى: تكليف السيد وزير المال إجراء جردة بكافة العقارات المملوكة من الدولة وإجراء تقييم لها وتقديم اقتراح للاستفادة منها خلال مهلة ثلاثة أشهر.

اللافت أنه بعد نحو أسبوع من زيارة المشنوق للسرايا الحكومية، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» مقابلة مع وزير المال غازي وزني أعلن فيها أن من بين الإصلاحات المطلوبة، لتجنيب الودائع الخطر، هو «إنشاء صندوق من أصول الدولة يتعين على المودعين شراؤها».

قد يكون هذا الصندوق أشمل لأنه يتعلق بكل أصول الدولة، أي بما فيها الكهرباء والاتصالات وربما الموانئ...، إلا أنه يعبّر عن توجه حكومي تراكمي يهدف إلى استغلال تلك الثروة، وهذه المرة لإنقاذ القطاع المصرفي والدائنين، بذريعة حماية المودعين من خسارة جزء من ودائعهم.

بالنسبة إلى المشنوق، ليس الحل مبنياً على تخيير المودعين بين شراء الأراضي وخسارة ودائعهم. لكن لا بد من الإجابة عن سؤال: هل من ضمانات على أموال المودعين، ولا سيما الصغار منهم، تكفل لهم إعادة دفع أموالهم في حال إفلاس المصارف؟ وهو يؤكد أنه لا يبرئ المصارف في اقتراحه، لكنه يتعامل مع الواقع كما هو. يدرك أن ما هرّبه كبار المودعين، والذي وصلت قيمته إلى 27 مليار دولار كان يمكن أن يسدد حسابات ما يقارب 2,3 مليون حساب، لكنه يعتبر أن الكشف عن المتورطين يجب أن يتوازى مع حماية المودعين. ولذلك، فإن خيار إعطاء المودعين الحوافز لاستثمار أموالهم لا يجب أن يتعارض مع أي إجراء آخر. أولويته عدم جواز قص الودائع، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، انطلاقاً من أنها حقوق لأصحابها لا يجوز المسّ بها. لا يميز المشنوق بين الـ 95 في المئة من المودعين الذين يملك كل منهم أقل من 200 ألف دولار في المصارف وبين الـ 0,8 في المئة من المودعين، مالكي الثروة العقارية والمتحكمين بالسلطة، الذين يملكون 52 في المئة من الودائع (ما يزيد على 80 مليار دولار). بالنسبة إليه، كل المودعين يحق لهم الحرص على ودائعهم، ويفترض بالدولة حمايتها. وهو يضع اقتراحه في سياق زيادة «ثقة المواطنين بالحكومة وأركان الدولة بعد شعورهم بأن ودائعهم لم تهدر ولم تبتلعها المصارف أو قرارات تسديد الديون الدولية والسندات».

في المقابل، ومع إدراك مصدر مالي أن القطاع المصرفي يسعى إلى تحميل المودعين نتائج سياساته وسياسات الحكومات المتعاقبة التي أوصلت البلد إلى الهاوية، فإنه يوضّح أن أي اقتراح يبعد المسؤولية عن المصارف يجب ألا يمر. الأولوية يجب أن تكون لإدارة عملية الإفلاس. فإذا كانت المصارف عاجزة عن تأمين التزاماتها تجاه المودعين، فعلى الدولة أن تدقق في حساباتها وتقيّم موجوداتها، كما يجري مع أي حالة إفلاس أو تخلّف عن السداد. بعدها يفترض أن تجري دراسة مقارنة بين حجم القطاع وحجم التزاماته، تمهيداً لإعادة هيكلته. وذلك يفترض أن يتم عبر تحرير الودائع الصغيرة، وإلزام كبار المودعين على الاكتتاب في رأس مال المصارف المتبقية بعد إعادة رسملتها. لا اقتراح بيع الأملاك العامة لإنقاذ أصحاب المصارف وكبار المودعين الذين راكموا الثروات على حساب المال العام.

حزب الخصخصة

بعيداً عن تفاصيل فكرة الوزير السابق محمد المشنوق، فإن سياقها العام ليس غريباً. مع كل حدث يخرج من يعلن أن الخصخصة هي الحل. كل أشكال الخصخصة طرحت تحت عناوين مختلفة. عين رأس المال لا تغمض عن قطاع الاتصالات تحديداً كونه الأكثر تحقيقاً للأرباح، لكن الشهية مفتوحة على أي ملك عام. الكهرباء، والمطار والمرافئ والنفايات والطرقات والأراضي... كلها تجد من يسوّق لبيعها. وهذا توجه ليس حكراً على جهة سياسية واحدة. عندما يصل الأمر إلى بيع الدولة، يكون الجامع صاحب رأس المال الذي يسعى إلى شرائها بأبخس الأثمان. الحريرية يحق لها أن تطالب بحق السبق، لكن بعدها كثيرون مشوا على الطريقة نفسها. القوات وبعض التيار الوطني الحر وبعض حركة أمل منهم. الحجج لا تنتهي. تارة لأن الدولة فاشلة في الإدارة، ولإطفاء الدين العام أو لإنقاذ الاقتصاد، وطوراً التزاماً بالإملاءات الدولية، واليوم لإنقاذ المودعين. في الحكومة الماضية، لم يترك غسان حاصباني مناسبة إلا أعلن فيها أن الخصخصة هي الحل الوحيد لإنقاذ البلد، وفي الحكومة التي سبقت كان رائد خوري إلى جانبه، واليوم ينضم غازي وزني إلى الجوقة. لكن الوضع الراهن أكثر إغراءً. الانهيار وقع وخيار بيع الدولة نضج، ولم يبق إلا القطاف. هذا ما يأمله من يريد تحرير من غامر بمصير البلد من مسؤوليته.

تقرير

إسرائيل والكورونا.. وسلاح حزب الله

يحيى دبوق

يغيب الأمن والأمن القومي عن الإعلام الإسرائيلي في زمن الكورونا، وإن كانت تداعيات الفيروس تنسحب أيضاً على الشأن الأمني بمعان استراتيجية. لكن ما بين الإثارة والسبق إلى الإخافة وخشية الجمهور المباشرة على الحياة، يغيّب الإعلام العناوين الأمنية، إلا ما يفرض نفسه.

مع ذلك، الأمن في زمن الكورونا لا يغيب عن طاولة التقدير والقرار في تل أبيب، ويثير جملة من الأسئلة إزاء العلاقة (والتأثير) بين الفيروس والتحديات الأمنية، ومنها ما هو تحدّ استراتيجي بل وأيضاً وجودي، ما يدفع إسرائيل إلى محاولة إفهام الطرف الآخر أن وجود الكورونا لا يلغي متابعتها وأجهزتها الأمنية لمواجهة التهديدات على أنواعها، كما توثّبها الدائم وجاهزيّتها للعمل الوقائي والاستباقي.

قد يكون هذا الصندوق أشمل لأنه يتعلق بكل أصول الدولة، أي بما فيها الكهرباء والاتصالات وربما الموانئ...، إلا أنه يعبّر عن توجه حكومي تراكمي يهدف إلى استغلال تلك الثروة، وهذه المرة لإنقاذ القطاع المصرفي والدائنين، بذريعة حماية المودعين من خسارة جزء من ودائعهم.

بالنسبة إلى المشنوق، ليس الحل مبنياً على تخيير المودعين بين شراء الأراضي وخسارة ودائعهم. لكن لا بد من الإجابة عن سؤال: هل من ضمانات على أموال المودعين، ولا سيما الصغار منهم، تكفل لهم إعادة دفع أموالهم في حال إفلاس المصارف؟ وهو يؤكد أنه لا يبرئ المصارف في اقتراحه، لكنه يتعامل مع الواقع كما هو. يدرك أن ما هرّبه كبار المودعين، والذي وصلت قيمته إلى 27 مليار دولار كان يمكن أن يسدد حسابات ما يقارب 2,3 مليون حساب، لكنه يعتبر أن الكشف عن المتورطين يجب أن يتوازى مع حماية المودعين. ولذلك، فإن خيار إعطاء المودعين الحوافز لاستثمار أموالهم لا يجب أن يتعارض مع أي إجراء آخر. أولويته عدم جواز قص الودائع، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، انطلاقاً من أنها حقوق لأصحابها لا يجوز المسّ بها. لا يميز المشنوق بين الـ 95 في المئة من المودعين الذين يملك كل منهم أقل من 200 ألف دولار في المصارف وبين الـ 0,8 في المئة من المودعين، مالكي الثروة العقارية والمتحكمين بالسلطة، الذين يملكون 52 في المئة من الودائع (ما يزيد على 80 مليار دولار). بالنسبة إليه، كل المودعين يحق لهم الحرص على ودائعهم، ويفترض بالدولة حمايتها. وهو يضع اقتراحه في سياق زيادة «ثقة المواطنين بالحكومة وأركان الدولة بعد شعورهم بأن ودائعهم لم تهدر ولم تبتلعها المصارف أو قرارات تسديد الديون الدولية والسندات».

في المقابل، ومع إدراك مصدر مالي أن القطاع المصرفي يسعى إلى تحميل المودعين نتائج سياساته وسياسات الحكومات المتعاقبة التي أوصلت البلد إلى الهاوية، فإنه يوضّح أن أي اقتراح يبعد المسؤولية عن المصارف يجب ألا يمر. الأولوية يجب أن تكون لإدارة عملية الإفلاس. فإذا كانت المصارف عاجزة عن تأمين التزاماتها تجاه المودعين، فعلى الدولة أن تدقق في حساباتها وتقيّم موجوداتها، كما يجري مع أي حالة إفلاس أو تخلّف عن السداد. بعدها يفترض أن تجري دراسة مقارنة بين حجم القطاع وحجم التزاماته، تمهيداً لإعادة هيكلته. وذلك يفترض أن يتم عبر تحرير الودائع الصغيرة، وإلزام كبار المودعين على الاكتتاب في رأس مال المصارف المتبقية بعد إعادة رسملتها. لا اقتراح بيع الأملاك العامة لإنقاذ أصحاب المصارف وكبار المودعين الذين راكموا الثروات على حساب المال العام.

في المقابل، كان عضو جمعية المصارف، ورئيسها السابق جوزف طربيه يؤكد لـ«الأخبار» أن عمليات شحن الدولارات الورقية توقفت لأن المصارف تجلب النقود بحقائب في طائرات الركاب لا في تلك المخصصة للشحن. الدولة، ممثلة بمصرف لبنان ووزارتَي المال والاقتصاد، فضلاً عن رئاسة الحكومة، لا تزال صامتة حيال ما يجري، كما لو أنها غير مسؤولة تجاه المواطنين المسلوبة ودائعهم.

في المصارف، ثمة من يؤكد كلام مكتّف، في مقابل من يؤكّد كلام طربيه. إدارة الجمارك بمكنها حسم الجدل، بما أن الأموال المشحونة ينبغي أن تُسجّل في قيودها. مصادر رسمية في الجمارك أكّدت لـ«الأخبار» أن آخر شحنة نقود دخلت إلى لبنان عبر مطار بيروت يوم 17 آذار 2020، وأنها كانت الشحنة الخامسة والثلاثين منذ الأول من آذار.

كشف الكاذب في هذه القضية ليس المهم. المهم أن الودائع محتجزة، فيما المصارف تشتري الدولارات من مصرف لبنان، بالمليارات، لأهداف «مجهولة»، المنطقي أن هذه الأموال تُهرّب إلى الخارج، أو تستخدم لتحويل ودائع «كبار الزبائن» من الليرة إلى الدولار. لكن مصادر في المصارف تزعم أن ما يجري هو عملية «حسابية دفترية»، هدفها إعفاء المصارف من الاستدانة بعضها من البعض الآخر، ليوم واحد، بغوائد مرتفعة وصلت في بعض الأحيان إلى 100 في المئة! ثم تضيف المصادر، في ما يُشبه الأحجية، إن المصارف تعيد توظيف الدولارات التي تشتريها من مصرف لبنان في مصرف لبنان! هندسة مالية جديدة؟ تنفي المصادر ذلك. ما هو إذاً؟ «عملية حسابية دفترية»، وكفى!

خلاصة الأمر أنه كما بشأن شحن النقود، كذلك في ما يخص شراء مليارات الدولارات (نحو 3,6 مليارات دولار) في أيام قليلة (يوم أمس ويوم 30 آذار 2020)، تبقى الأسرار مصانة بين مصرف لبنان والمصارف، بلا أي توضيح. مليارات الدولار تطير على الشاشات، فيما المودعون عاجزون عن سحب ولو 100 دولار من جنى أعمارهم.

(الأخبار)

(مروان طحطح)

تقرير

حجز الودائع بالدولار: الكذب مستمر

منذ إعلان التعبئة العامة يوم 15 آذار 2020، قررت المصارف التوقف عن دفع أي مبلغ بالدولار الأميركي لزبائنها، ولو كانوا يطالبون برواتبهم. الذريعة كانت أن إقفال المطار يحول دون شحن النقد، وأن الودائع موجودة، لكن لا يمكن تسييلها إلى «كاش».

صاحب كبرى شركات شحن النقود، ميشال مكتّف، خرج ليكذّب المصارف، قائلاً إنه مستمر في عمله بنقل الأموال من الخارج إلى لبنان، وإن إقفال المطار لم يحل دون استمرار طائرات الشحن، مع العلم بأن شركة مكتّف تسيطر على أكثر من 50 في المئة من سوق شحن النقود، وأنه يؤكد أن أكثر من 90 في المئة من المصارف تتعامل مع شركته.

على الغلاف

أقفل عداد كورونا، أمس، على 479 إصابة بعد تسجيل 16 حالة جديدة. النسبة، إلى الآن، لا تزال ضمن حيز المعقول، إلا أن ذلك لا يعني أن المنازلة انتهت. فالبلاد لا تزال في «عين العاصفة». ما يجعل هذا الاحتمال قائماً، وبقوّة، بحسب المتابعين، هو تململ بعض المناطق وخروجها من دائرة الحجر مبكراً، يضاف إليها ما تنتظره البلاد من تحدّيات مع عودة المغتربين بدءاً من الأحد المقبل

شهدت الساعات الثماني والأربعون الماضية «طفرة» بشرية في الشوارع (مروان طحطح)

«الإنتشار سيكون خطيراً وسريعاً جداً إذا لم نحسن إدارة المعركة»

تحدّي «كورونا» يكبر بدءاً من الأحد

تدابير حماية في السجون

اتخذت لجنة الرعاية الصحية في السجون سلسلة من التدابير والإجراءات في إطار مواجهة الفيروس، وهي تتمحور حول:
- تجهيز مستشفيات للحالات المرضية المحتملة.
- توفير أماكن للعزل وتدريب الطاقم المعالج.
- انتداب أطباء اختصاصيين من وزارة الصحة للإشراف على التدابير الوقائية في السجون.
- ضرورة تخفيف الاكتظاظ في السجون من طريق إصدار عفو خاص عن محكومي الجنح الذين لا تتجاوز عقوبتهم السنة.
- العفو عن المساجين الذين لا يزالون موقوفين بسبب الغرامات والإسراع في بتّ الملفات والتحقيقات قدر الإمكان.
- منع الزيارات عن المساجين والاستعاضة عنها باستعمال الكاميرات والتواصل عبر الفيديو.
- إطالة فترة التبديل للعناصر التي تختلط مع السجناء.
- التشدد في الإجراءات الوقائية والتدريب المستدام على الطريقة الأمثل لاستعمال مواد التنظيف والتعقيم.

راجانا حمية

شهدت الساعات الثماني والأربعون الماضية «طفرة» بشرية في الشوارع. خرج الناس مرة واحدة من الحجر في بعض المناطق، كأن شيئاً لا يحدث في المستشفيات، وكأن عدّاد «كورونا» لم يسجّل، أمس، وفيتين إضافيتين. يمكن الحديث عن سببين أساسيين لذلك، أولهما إما أن الناس «فهمت» من فرض حظر التجوال بعد السابعة مساءً أن التجوال مباح قبل ذلك، أو أنهم «فهموا» من أعداد الاصابات أن الأمور إلى «تحسّن». وفي كلتا الحالتين «قد نخسر المنازلة». وهي الخلاصة التي يمكن الخروج بها من المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الصحة، حمد حسن، أمس. وهو كان حاسماً في الدعوة مجدداً إلى الالتزام بالتعليمات واحترام حال التعبئة العامة التي أعلنها مجلس الوزراء، فـ«سلوك» كورونا لا يزال، حتى هذه اللحظات، مرتبطاً دائماً وأبداً «بسلوك المجتمع وانضباطه، وهما متلازمان لا يفترقان». لذلك، شدّد حمد أكثر من مرّة على ضرورة التزام «الحيطة والحذر». وبسبب حال الاسترخاء في بعض المناطق، طلب وزير الصحة «بشكل شخصي من وزارتي الدفاع والداخلية والبلديات التشدّد في موضوع إجراءات الحجر وحظر التجوال»، على ما تشير المصادر.

إلى اليوم، لا يزال موضوع الالتزام بالحجر المنزلي «تحدّياً أساسياً»، فإما أن ينجح المجتمع في تخطي «القطوع» أو يفشل. على أن هذا ليس التحدي الوحيد. إذ يتهيأ لبنان لتحدٍّ آخر حُدّد موعده نهار الأحد المقبل، وهو موعد انطلاق أول طائرة لإعادة مغتربين. وهنا، المسؤولية مضاعفة، وتفرض «على الكل الالتزام بالخطة الوطنية التي وضعها مجلس الوزراء». و«في حال لم نعرف كيف ندير المعركة، فإن الانتشار سيكون خطيراً جداً وسريعاً جداً».

بعيداً عن هذه التحديات التي لا يزال لبنان بسببها في دائرة الخطر، إلا أن الحظ «ليس عاثراً»، أقله حتى الآن. إذ إنه منذ إعلان حال التعبئة العامة وإيقاف حركة الملاحة الجوية والبحرية، يسجّل عداد كورونا تراجعاً في عدد الإصابات. وهنا، يشير حسن إلى أنه في وقت «تُدوبل» فيه أعداد الإصابات كل ثلاثة أيام في بعض الدول، استطاع لبنان أن يحرز تقدماً في هذا المجال، مقترباً من الهدف الذي وصلت إليه دول مثل الصين وسنغافورة مع بلوغ عدد الإصابات الضعفين (من 237 إلى 479) خلال عشرة أيام «وهذا جيد»، والأمل أن تتضاعف هذه الأعداد كل 20 يوماً كي يصبح «الإنجاز رائعاً». وكما هي الحال بالنسبة إلى أعداد المصابين، كذلك بالنسبة إلى الوفيات، إذ لا يزال الرقم، كما النسبة، «مقبولاً»، حيث بلغ 14 وفاة خلال شهر ونصف شهر. وإذ لفت حمد إلى أن نسبة الإصابات المحلية المصدر لا تزال ضعيفة، إلا أن ذلك «لا يتيح لأحد استغلال هذا الأمر». لماذا؟ ما لم يقله حمد، تكفل بقوله رئيس قسم العناية الفائقة في مستشفى بيروت الحكومي، محمود حسون، بـ«أننا لسنا بألف خير ونتخوف من الوصول إلى الذروة كما حصل في إيطاليا».

على صعيد آخر، وفي إطار التحضير للمواجهة المقبلة المفترضة مع الفيروس، في حال الانتشار، يكمل عدد من المستشفيات العمل في تجهيز أقسام خاصة لاستيعاب المصابين المحتملين. وفي هذا الإطار، تباشر الجامعة الأميركية في بيروت بناء مستشفى ميداني، اليوم، على أرض أحد المواقف الخاصة بالمبنى، وتجهيزه بغرف للعزل والعلاج. كما بدأت الأعمال، أمس، أمام مستشفى بيروت الحكومي لتجهيزه بأمكنة إضافية للعزل والعلاج.

> باشرت الـAUH في بناء مستشفى ميداني وتوسعة في «الحريري الجامعي»

479 إصابة و43 حالة شفاء

16 إصابة جديدة سجّلها عدّاد «كورونا»، أمس، ليرتفع عدد الإصابات إلى 479، تبلغ نسبة الحالات الحرجة بينها 7،53%، مقابل 73،25% حالات متوسطة وخفيفة، فيما سجّل «عدّاد الشفاء» 43 حالة شفيت تماماً، كما جرى إخراج حالتين مصابتين إلى الحجر المنزلي، على ما جاء في تقرير مستشفى بيروت الحكومي. من جهة أخرى، سجّل التقرير الأخير وفيتين جديدتين، ليرتفع العدد إلى 14 وفية. وبحسب جردة للوزير حمد، النسبة الأعلى للوفيات ضمن المرحلة العمرية 70 وما فوق (13%)، تليها الفئة العمرية 50 إلى 59 عاماً (4،3%)، و60 إلى 69 عاماً بنسبة 2،1%، و40 إلى 49 عاماً بنسبة 1،5%. على أن النسبة العامة لا تزال «مقبولة» إلى الآن، إذ تبلغ بحدود 3%. كما أن وضع المتوفين كان دقيقاً، وهم «إما من متوسطي العمر الذين يعانون من أمراض مزمنة أو متقدمين في السن»، ما يعني ضرورة التأكيد «على حماية كبارنا ومرضانا».

المساعدات لمرة واحدة؟

على خط المساعدات للعائلات الأكثر فقراً والمياومين الذين فقدوا أعمالهم، رست «التسوية» على مقاطعة «داتا» وزارة الشؤون الاجتماعية وتلك التي أرسلتها البلديات، للخروج بلائحة واحدة. وبحسب «حسبة» المبلغ المتوافر، وهو 75 مليار ليرة، فإن من قد تشملهم المساعدات هم «حوالى 200 ألف عائلة»، بحسب ما أوضح وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي لـ«الأخبار». وليس محسوماً، الى الآن، ما إذا كانت المساعدة (400 ألف ليرة للعائلة) ستدفع شهرياً أو لمرة واحدة. ولفت فهمي إلى أن من الممكن أن يبحث بمساعدات جديدة في حال صرف اعتمادات جديدة.

من جهة أخرى، أصدرت وزارة الصحة العامة أمس، قراراً، باعتماد 11 مختبراً جامعياً لإجراء فحوص الـ«كورونا»، كانت لجنة الاختصاصيين المخبريين قد رفعت تقريراً بها إلى الوزارة. أما بالنسبة إلى المختبرات الخاصة التي يفترض أن تنضم إلى اللائحة، فمن المقرر أن يرفع «تقرير بها قريباً إلى وزير الصحة»، بحسب نقيبة أصحاب المختبرات الخاصة ميرنا جرمانوس، لافتة الى أن عدداً من المختبرات استوفى الشروط ولا تزال مختبرات أخرى تتقدم باستمارات لاستيفاء الشروط.

تشهير بسيدة اشتبه بإصابتها في جبيل

نبذ وتنمّر... وطائفية

هديل فرفور

في كلّ مرة كانت فيها وزارة الصحة تعلن عن أعداد المُصابين بفيروس كورونا، كانت تحرص على طلب «عدم التكتّم عن الإعلان عن أي حالات اشتباه أو إصابة»، إيماناً منها، ربما، بالعوامل المُجتمعية التي تستحيل عائقاً أمام لجوء كثيرين الى «الإفصاح».

قبل أيام، اشتبهت إحدى السيدات المُقيمات في بلدة بلاط (قضاء جبيل) بإصابتها بالفيروس، فلجأت إلى مُستشفى المعونات، حيث أُعلمت بأن نتائج الفحوصات المخبرية إيجابية، وأنها مُصابة بمرض «كوفيد-19» الذي يتسبب به الفيروس. وعليه، خضع أفراد أسرتها للفحوصات المخبرية التي أتت نتيجتها سلبية، «ما أثار فضولنا»، على حدّ تعبير زوج السيدة الذي قال لـ«الأخبار» إنه طلب من البلدية تعقيم منزله واتخاذ الإجراءات اللازمة. ونظراً الى ما تتطلبّه «آلية» التعامل مع المُصابين بالوباء، حضرت شرطة البلدية الى منزل السيدة لمواكبة عملية الحجر ونقلها إلى مُستشفى رفيق الحريري الحكومي. وهؤلاء، وفق رواية زوج السيدة، طرحوا الكثير من الأسئلة «المنطقية» التي تأتي في سياق إعداد أي تقرير يرفق بالحالات المماثلة كمعلومات عن الأشخاص المخالطين لها والأماكن التي ارتادتها وغيرها، فضلاً عن تصوير أجزاء من المنزل، «لنُفاجأ في اليوم التالي بنشر معلومات شخصية كأرقام هواتفنا وبعض الصور لمنزلنا على عدد من المواقع الإلكترونية».

بعدها، بدأت السيدة وعائلتها تتلقيان اتصالات من «مجهولين» ومن مؤسسات عدة في المنطقة تسأل عن مواعيد ومواقيت ارتيادها لبعض الأماكن. إلّا أن الأخطر «هو الاستثمار الطائفي للحادثة واتهام زوجتي بأنها تعمّدت نشر الفيروس في أماكن دون أخرى واللعب على الوتر الحساس في هذه المنطقة المختلطة».

بحسب المعطيات، فإنّ رئيس بلدية بلاط عبدو العتيق تواصل مع السيدة وعائلتها، وأكّد أن البلدية لم تعمد إلى نشر أي معلومات شخصية ولم تساهم في عملية «التشهير»، لافتاً الى أن «أحداً ما» سرّب المحضر وأن البلدية تعمل على كشف المُسرّب. «الأخبار» حاولت التواصل مع عتيق، إلا أنه لم يردّ على اتصالاتها المتكررة. المُفارقة أن نتائج الفحوصات التي أجريت للسيدة في مُستشفى رفيق الحريري الجامعي أتت سلبية (مرتين)، وتم إخراجها إلى المنزل، وهو ما يطرح تساؤلات بشأن دقة الفحوصات المخبرية التي تجرى في المُستشفيات والمختبرات بشكل عام.

> بعدما أتت نتيجة الفحص في «المعونات» إيجابية، تبيّن أن المشتبه بإصابتها سليمة

ولئن كان تخوّف المُحيط من المُصاب «مُبرّراً» لجهة معرفة الأشخاص الذين خالطهم، فإنّ الوعي والحذر في التعامل مع «المُشتبه بهم» يبقى الأهم في المعركة الراهنة. فكيف يُمكن التشجيع على التصريح بالإصابات في ظلّ تشريع انتهاك الخصوصيات وتعمّد الأذى النفسي للمُشتبه بهم أو المُصابين، وفي ظلّ خفّة تعاطي بعض وسائل الإعلام مع أخبار الإصابات واستثمارها في اعتبارات سطحية.

مصادر في وزارة الصحة قالت في اتصال مع «الأخبار» إن «الوعي المجتمعي هو أبرز العوامل الحساسة التي لها تأثير على مسار مواجهة الفيروس، فالاحتضان والتفهم والخوف المُنضبط هو المطلوب، فيما الانفعالية والتصرف بغير عقلانية يعزّزان الخوف من الإفصاح تجنباً للنبذ وكأن المرض بات مدعاة خجل، وهو أمر لمسناه في عدد من الأقضية».

انتعاش الـ gym المنزلي...

وهجمة على «البيسكلاتات»!

رضا صوايا

فرض فيروس «كورونا»، وما رافقه من حجر منزلي، على كثيرين إعادة ترتيب أولوياتهم والبحث عما يملؤون به أوقات فراغهم، وهو ما يُترجم بالإقبال المتزايد على شراء المعدات الرياضية المنزلية، إضافة إلى «هجمة غير مسبوقة» على اقتناء الدرّاجات الهوائية

الذهاب إلى الـ«جيم» كان، للكثيرين، نوعاً من الـ«بريستيج» وفسحة للتلاقي وحتى «التجغيل». وغالباً ما كانت النوادي الرياضية تشهد ارتفاعاً في أعداد مشتركيها في مثل هذا الوقت من العام، سعياً إلى تخفيف الوزن واكتساب اللياقة قبل حلول فصل الصيف، فيما تتراجع أعداد هؤلاء مع حلول الخريف. ولكن، بـ«فضل كورونا»، يزداد الإقبال على ممارسة الرياضة بين جدران المنازل، إما بسبب إغلاق النوادي بالنسبة إلى «المدمنين» عليها، أو بسبب أوقات الفراغ الكبيرة التي باتت متوافرة لكثيرين ممن يلتزمون الحجر المنزلي، أو بسبب الاعتقاد المتزايد بأن الرياضة تزيد المناعة في وجه الفيروس.

فولا عبود، مديرة التسويق في Class Sport، تلفت إلى أن «الأزمة الاقتصادية أثّرت على المبيعات بعدما أصبح الاشتراك الشهري في أي ناد أوفر من شراء المعدّات الرياضية. ولكن انتشار فيروس كورونا والتزام الحجر دفعا كثيرين إلى شراء معدات لممارسة الرياضة المنزلية، وخصوصاً تلك التي لا يتخطّى سعرها الـ600 إلى 700 ألف ليرة». وأوضحت أن «المعدّات الأكثر طلباً هي جهاز المشي Treadmill والأوزان Dumbbells والسجادة الخاصة بممارسة التمارين الرياضية»، مشيرة إلى أن المبيعات في ظل الإقفال تتم عبر حضور الزبائن إلى مستودعات الشركة.

الأمر نفسه ينطبق على متجر Sports Experts، حيث ارتفع الطلب على المعدّات الرخيصة إلى المتوسطة الثمن، وخصوصاً ماكينات المشي والأوزان. ويشترط المتجر المغلق الذي يتلقّى الطلبيات «أونلاين» ألا يقل حجم الطلبية عن 200 ألف ليرة لإيصالها عن طريق خدمة الديليفري.

مصدر في أحد أكبر المتاجر الرياضية المقفلة بسبب إجراءات التعبئة أكّد لـ«الأخبار» أن «اتصالات كثيفة تردنا تسأل عن إمكانية تلبية الطلبات على ماكينات ولوازم رياضية معدّة للتمرين داخل المنزل».

> سجّل طلب كثيف على الآلات الرياضية المعدّة للاستخدام المنزلي

كثافة في الإقبال سُجّلت أيضاً على اقتناء الدراجات الهوائية، وهو ما يمكن ملاحظته بالعين المجردة في كثير من المناطق، وخصوصاً في القرى حيث «نبش» كثيرون دراجاتهم من الأقبية وأعادوا إصلاحها فيما أقبل «النازحون» إلى قراهم على شراء دراجات جديدة. كريم سخن، صاحب متجر The Bike Kitchen المتخصّص في تأجير الدراجات الهوائية وإصلاحها، أكّد أن «مخزوننا من الدراجات الهوائية نفد تقريباً بسبب الطلب الذي لم نشهد له مثيلاً منذ أكثر من ثلاثة أعوام». وأوضح أن «الهجمة» بدأت مع إعلان التعبئة العامة، «ونؤجر اليوم درّاجات لمدد طويلة تتراوح بين شهر وسنة ولجميع الأعمار. كما شهدنا في الأسبوعين الماضيين إقبالاً كثيفاً من الراغبين في إصلاح درّاجاتهم الهوائية». ولفت إلى أن الطلب على الدراجات الهوائية أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل غير منطقي، إذ «ارتفع سعر الدرّاجة التي تساوي 450 دولاراً، مثلاً، إلى نحو 700 دولار في بعض الحالات».

(مروان طحطح)

على الغلاف

حين زارنا الطّاعون

عامر محسن

في تاريخه لـولادة مدينة روما، حلّل الخطيب والسياسي الروماني شيشرون الأسباب التي دفعت روميليس، الشخصيّة الأسطورية التي يُنسب اليها تأسيس روما، لاختيار موقع المدينة: قريبةً من البحر ولكنها ليست على الساحل، تقوم على تلالٍ متجاورة يمرّ بينها نهر. حكم شيشرون، في القرن الأوّل قبل الميلاد، بأنّ روميليس قد انتقى موقعاً مثالياً و«استراتيجياً». لا لسهولة الدفاع عنه فحسب، بل أيضاً لأنّ التّلال أمّنت مناخاً «صحيّاً» مرتفعاً، في محيطٍ يعجّ بالأوبئة. في الحقيقة، فإنّ مساحات واسعة من حوض المتوسّط (وبالأخصّ السهول الساحلية التي فيها مستنقعات ورطوبة) كان من الصّعب استيطانها بسبب خطر الأوبئة - وتحديداً الملاريا - أو لأن المدن فيها تبقى معرّضة باستمرار لاجتياح أمراض تخلّف دماراً لا يقلّ عن فعل الحرب (لذلك النّيل، على سبيل المثال، ظلّت غير مأهولةٍ تقريباً لفترات تاريخية طويلة).

المسألة هي أنّه كان من المفروض أنّنا قد «تخلّصنا» من هذه الأمراض المعدية، أو أقلّه تحكّمنا بها وبانتشارها. هذا الاعتقاد، الذي رسّخته تجربة القرن الفائت، هو ما جعل الكثيرين من بيننا يستهينون بخطر فيروس «كوفيد-19» حين ظهر، ويعتبرون أنه حالة ذعر طبّي و«مبالغة»، ستنتهي خلال أسابيع وتمرّ. أنا شخصيّاً كنت أنتظر أن تنتهي مرحلة كورونا وأخبارها حتّى نعود الى «الأزمات الحقيقية» (موضوعُ انت لا تعرف به ولا تملك فيه اختصاصاً وتدريباً، فبما يمكنك أن تساهم؟). في نصّ له عن موضوع الفيروس، انتقد آلان بادیو وأولئك الذين يبالغون في توجيه الأوامر وتحديد الواجبات والتعالي الأخلاقي في وقت الوباء. المسألة على المستوى الفردي بسيطة، يقول بادیو، ولا شيء في وسعك أن تفعله خارج قواعد الحماية والعزل المعروفة، وأن تنتظر حتى ينحسر المرض (وهكذا تحمي نفسك وتحمي غيرك وتحمي الأطباء)، فلا ضرورة للهوس والمزايدة - ومن لا يقدر على «رفاهية الانعزال»، ويخرج ويعمل في هذا الجوّ، فهو لا يفعل ذلك عن اهمالٍ أو جشع، بل لأنّه مضطرٌ ومتروكٌ ويُخاطر بنفسه لأجل أهله.

لم أنتبه في الحقيقة الى جديّة الموضوع حتّى بدأت المتاجر والمطاعم تقفل من حولي، فاسلوب الحياة الجديد لم يضايقني: أنا لا أحتاج اصلاً الى سبب طبّي لكي أمارس «العزل الاجتماعي»، ولأنّني أعرف حظّي، فقد عاملت نفسي سلفاً على افتراض أنّي مصابٌ بالفيروس، وكان همّي الأساسي ألّا أنقل العدوى الى كبار في السنّ وأحمل وزرهم. من جهةٍ أخرى فإنّنا كنّا، طوال الأسابيع الماضية، نتخبط في حالةٍ من انعدام اليقين. نحن لا نعرف بعد طبيعة الفيروس ودورة انتشاره وخطره الحقيقي، والأرقام الأولية المتفاوتة من مختلف دول العالم - حول العدوى والانتشار ونسبة الوفيات - كانت تخبرنا عن الاختلاف بين منهجيات الاحصاء في هذه الدول، أكثر مما تخبرنا عن طبيعة المرض. فلا داعي، قبل أن نفهم «كوفيد-19» بالكامل، أن نفترض اسوأ السيناريوهات ونعلن انقراض البشريّة.

الوباء والحضارة

ولكنّ صديقاً أرسل لي محاضرة مثيرة عمرها أكثر من عشر سنوات لطبيب وكاتب أميركي (يبحث أساساً في مجال «التغذية») اسمه مايكل غريغر، يتحدّث فيها عن الأمراض المعدية وتواتر ظهورها على المستوى العالمي في العقود الأخيرة. الفكرة هنا هي أنّ أزمة فيروس كورونا الجديد، على الأرجح، سوف تمرّ. ولن تكون نسبة الوفيّات كما افترضت اسوأ التوقّعات في البداية. وسيكون لدينا وقتٌ لاحصاء الكلفة البشرية والمادية للوباء. ولكن الاشكالية الحقيقية هي في الطابع «الصناعي» لهذا الفيروس، بمعنى أنّ العملية التي أنتجته (وهي، كما سنرى، بشريّة أساساً) ستتفرّ - ضرورةً - غيره في المستقبل، أي أنّ حالة الوباء والخوف والاقفال قد تصبح أمراً يجب أن نعتاد عليه.

يذكّر غريغر بأنّ أكثر الأوبئة والفيروسات المعدية لم تتطوّر بشكلٍ «عضوي» ضمن المجموعة البشريّة بل إنّ أكثر هذه الأمراض لم تكن موجودة على مدى التاريخ البشري وحتى العشرة الاف عام الأخيرة، حين ابتدأت بالظهور (ونحنُ موجودون على هذه الأرض منذ مئات الاف السنين). هذه الأمراض كلّها، يقول غريغر، نشأت في الحيوانات (وكانت في الغالب حميدة وغير قاتلة في صيغتها الأصلية) ثمّ تطوّرت وانتقلت الى البشر حين روّضنا هذه الحيوانات وبدأنا بتربيتها والعيش بالقرب منها. هكذا أخذنا الانفلونزا من البط، والتوفوئيد من الدجاج، والزكام من الحصان الخ. هذه الأوبئة كانت «ثمن الحضارة» والمدنيّة بمعنى ما، ثمّ اكتشفنا لها لقاحات واكتسبت الناس مناعة ضدّ هذه الأمراض - «الطاعون الأنطوني» الذي اكتسح غرب الامبراطورية الرومانية في القرن الثاني للميلاد وحصد الملايين، من بينهم الأمبراطور يومها لوشيوس فيروس، كان على الأرجح الحصبة او الجدري. ولكنّ هذه الأمراض لم تكن معروفة في أوروبا بعد، والناس لا يصابون بها في طفولتهم ويكتسبون مناعةً منها، فكان تأثيرها قاتلاً (وهو ما تكرّر مع السكان الأصليين لأميركا عند قدوم الأوروبيين - مع أمراضهم وحيواناتهم - الى القارة الجديدة).

عودة هذه الأوبئة، وظهور فيروسات جديدة وخطيرة تنتشر بين البشر على نطاق عالمي، هي ظاهرة القرن الواحد والعشرين بحسب غريغر. ورغم أنّ بعض هذه الأمراض (مثل ايبولا وربما كوفيد-19) قد ظهرت عبر التواصل مع حيوانات برّيّة وغريبة عن البشر أو آكلها، فإنّ الخطر الحقيقي هو من الفيروسات التي نقوم باستيلادها في مزارع الحيوانات التي تنظّم على مستوى صناعي. الفكرة هي أنّ كل الوسائل التقليدية لتربية الحيوانات لا يمكن أن تجمع ملايين الطيور في مكانٍ واحدٍ مقفل. وهذه المزارع هي - بتعبير غريغر - عبارة عن «أوعية مختبرية» هائلة لاستيلاد هذه الفيروسات الجديدة، لديك عددٌ هائل من الأجساد المضيفة، وامكانية «حسابية» لكي يتطوّر الفيروس ويتحوّل لا يمكن أن تجدها في الطبيعة ولم يعرف الانسان لها مثيلاً. الانفلونزا الإسبانية عام 1918 كانت تحذيراً مبكراً من خطر المزارع الحديثة، وقدرتها على توليد أوبئة جديدة ومميتة تنتقل الى الانسان (قضى في موجة الانفلونزا

> **الدول «السلطوية» لجأت الى اجراءات الحدّ الأقصى لحماية مواطنيها في حين أن انظمة ليبرالية اختارت الطريق الآخر**
>
> **يجب ألّا ننخدع بالإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها الحكومات وان نفترض انها بداية طورٍ تقدّميّ او اشتراكي**

تلك، خلال اقل من سنة، عدد اكبر من ضحايا الحرب العالمية الأولى). هذا هو ثمن الانتاج الصناعي للحوم، ودخول اللحوم - بكثافة - الى العادات الغذائية لأغلب شعوب الأرض، وتحويل القطاع الزراعي بالكامل، أقله في الدول المنتجة الرئيسية من اميركا الى الصين، الى قطاع رأسمالي يقوم على الاستغلال الكثيف.

في القرون الماضية، كانت الأمراض الجديدة تظهر غالباً حين تدخل المدنيّة الى أدغال ومناطق نائية، ويحصل اتصالٌ مع أنواع حيوانية جديدة، أو حين ينقل الناس الى بعضهم البعض هذه الأمراض مع الغزو والسفر والتجارة (الطّاعون الأسود، على ما يرجّح العديد من العلماء اليوم، انتقل الى البشر في البداية من نملٍ من القوارض يعيش في سهوب آسيا، كان المغول يصطادونه ويأكلونه، وكان بسرعة الانفلونزا ويقتل مثل الأيبولا، ولكنّ قانون الاحتمالات هنا ليس في صالحنا. الأساس هو أنّه لا يوجد «حلّ طبّي» لهذه المعضلة، بل إن الخيارات سياسية ومحدودة وواضحة: اما أن نقبل بحالة الوباء ونتأقلم معها ونتحضّر باستمرار للانتشار القادم، أو أن نبدّل عاداتنا الغذائية، أو أن نغيّر نمط الانتاج.

رأسمالية على الطريق الشرير

لم يمرّ في وعيي حدثٌ كبيرٌ وجلل (انهيار اقتصادي، أزمة دولية، كارثة طبيعية) الا وتخرج أصواتٌ ترى فيها علائم انهيار الرأسمالية، ونهاية العولمة، وأفول القوة الأميركية، حتى أصبح النقاش قديماً. حين تقول إن اميركا أصبحت في «طور الانهيار» والامبراطورية تسقط من حولنا وقد قضي الأمر، فمن الواجب أن تحدّد كم، تقريباً، يستغرق هذا الطور: خمس سنوات؟ عشر سنوات؟ خمسون سنة؟ فقط لكي نفهم ماذا نقصد تحديداً بـ«الانهيار». من جهةٍ أخرى، يتمّ استغلال المرض في سوق الدعاية السياسية بطبيعة الحال، ويحاول الكثيرون استخلاص أحكام عامّة على الدّول والأنظمة بحسب تعاملها مع المرض. هذا ليس الهدف هنا، خاصّةً وأنّ أكثر الفروقات في مفعول الوباء بين الدول تتعلّق فعلياً بقدراتها وثرائها وطبيعتها الديمغرافية والطبقية، وليس شكل الدستور (هذا يذكّر بعض الشيء بتقليد لبناني، حين يجادل بعض المغتربين في السياسة الداخلية انطلاقاً من مقارنة «السويد او فرنسا قدّمت لي كذا وكذا، ماذا قدم لي لبنان؟». المشكلة هي أنّه، بهذا المنطق، ماذا يجب أن يفعل من شاء حظه أن يولد في كينيا أو الهند؟ أن يحرق بلده؟ هي لن «تقدّم» له يوماً، مهما فعل، ما تعطيه فرنسا والسويد لمواطنيها). ولكن، في هذا السياق، لاحظ الزميل الأمجد سلامة مفارقة طريفة: في أوّل بدايات المرض، يكون البيروقراطيون والحكّام أمام خيار فعليّ بين التضحية بالاقتصاد أو التضحية بالأرواح. بمعنى أنه يمكنك أن «تبالغ» في الاجراءات وتقفل كلّ شيء فوراً، أو أن تراهن على مرور الموجة من دون تحمّل هذه الكلفة، وتأمل بأن لا يكون المرض خطيراً وأن لا يموت «كثيرون». المفارقة هي أنّ العديد من الدول «السلطوية»، حين اتّضح حجم الوباء، اختارت فوراً اجراءات الحدّ الأقصى، في حين أن بعض الأنظمة الليبرالية - التي يفترض بها أن تكون الأكثر حرصاً على حياة المواطنين وأرائهم - اختارت الطريق الآخر (تأخرت واشنطن في وقف الرحلات الجوية من آسيا خوفاً على شركات الطيران، وأبقى حاكم ولاية فلوريدا على الشواطىء والمقاهي والفنادق مفتوحة، حتى بعد أن كان العالم كلّه يعرف بخطر الوباء، حتى لا يخسر الموسم السياحي؛ وانت في اميركا أصلاً لديك نظامٌ صحّيّ مقسّم طبقياً، ان انتشر المرض بين الفقراء فلا وسيلة لرعايتهم، ولا أحد يعرف ما يجري في أحيائهم).

الأمر الأساسي الذي يحذّر منه الآن بادیو في نصّه هو ألّا ننخدع بالاجراءات الاستثنائية التي تقوم بها الحكومات، وإن كانت ذات طابع توزيعي، وأن نفترض أنها بداية طورٍ تقدّميّ أو اشتراكي. الدّولة الرأسمالية المهيمنة، يكتب بادیو، دائماً مستعدّة - حين تتعرّض الى تهديدٍ حقيقي - لاتخاذ قراراتٍ جذريّة، وفرض انضباطٍ قاسٍ على شركاتها، بل وتوزيع رواتب البطالة على النّاس، من أجل الحفاظ على وجودها. هذا قد حصل في السابق وهو لا يعني تغييراً في بنية السلطة أو طبيعتها. ولكن ما نقوله هنا هو أنّ أحداث اليوم تقوم بـ«تسخين» الرأسمالية على المستوى العالمي، وهي أصلاً كانت في حالة من التسارع قبل الأزمة. ستكون هناك تشابهات ظاهرية كثيرة مع أزمة 2009 الماليّة، فالحلول التي سنخرج من واشنطن وباقي العواصم ستكون استنساخاً لها، ولكنّ كلّ مرحلةٍ تجري في سياقٍ مختلف وستكون لها مفاعيل جديدة.

باختصار وتبسيط، لتفادي ركود عالمي، ستقوم واشنطن مجدّداً بـ«خلق» المال وتوزيعه على الشركات بفوائد منخفضة أو معدومة، كما حصل عام 2009. على المستوى العملي، هذا يعني «حزمة» مالية تلقيها الحكومة الأميركية في السّوق بالترافق مع فتح قنوات التبادل المالي (swap) مع مصارف مركزية أخرى في اوروبا واسيا - كضمان لتدفّق الدولار اليها. ولكنّ حجم الحقنة المالية هذه المرة سيكون أكثر من تريليوني دولار - في اميركا وحدها - أي ضعف حزمة 2009 تقريباً، وقد تصل الى تريليونات اضافية في المستقبل. سيزداد معدّل الاستدانة على المستوى العالمي، ويزيد اللجوء الى الدّولار كما حصلّ من قبل ولكن، هل سيكون لمحاولات «الانعاش» الأثر ذاته؟ لا أحد يعرف بالضبط كيف ستتفاعل الأسواق مع محفّزات المصرف الفيدرالي هذه المرّة.

هل ستستمرّ المعادلة «السحرية» التي تسمح لواشنطن بخلق المال وابقاء معدلات فائدة منخفضة في الوقت ذاته؟ كتحوّلات الفيروس، لا يمكن التنبّؤ بشكل السياق الجديد ومفاعيله السياسية. هل يمكن تكرار هذه اللعبة (مع تضاعف حجم الدّيون والمال الذي يُطبع»، في كلّ دورة) الى الأبد؟ هذا هو السؤال الحقيقي.

خاتمة

نحن ما زلنا نعيش اليوم، بمعنى ما، مفاعيل أزمة عام 2009 وآثارها. على سبيل المثال، الانهيار المالي كان عاملاً أساسياً في اكتساح المتطرفين للحزب الجمهوري في اميركا (حركة «حفلة الشاي») بدلاً من أن يطلّوا أقليّة على هامشه، وهذا الحزب وقاعدته الجديدة أوصلا دونالد ترامب الى رئاسة العالم. لا ضرورة لتخيّل السيناريو الاسوأ، وانقطاع سلسلة التجارة الدولية، ونقص الغذاء والأساسيات في دولنا المستوردة، حتّى لو انحسر الوباء بعد اسبوعين، فإننا سنخرج الى عالمٍ ازدادت تناقضاته. سنجد سوق نفطٍ مختلفاً بالكامل، مع تراكم لفائض أشهر من الانتاج، وهذا سيغيّر شكل السياسة في منطقتنا كما يحصل مع كلّ هزّة نفطية. بينما يجري الحديث في الغرب عن تبعات العزل والحزم الانقاذية ورواتب البطالة، تتحدّث التقارير الصحفية عن أن مئات الآلاف من فقراء المدن الهندية قد بدأوا بالخروج جماعياً من المدن، سائرين على أقدامهم أحياناً، في محاولةٍ للعودة الى الأرياف التي جاؤوا منها، وهم يقولون إن البقاء في المدن المقفلة يعني ببساطة أنّهم سيموتون من الجوع.

دويلة كردستان في العراق تمثّل نموذجاً على «الضحايا» التي تفرزها هذه الأزمات. كتب الباحث (الصهيوني) الأميركي مايكل نايتس ورقة يطالب فيها واشنطن بالتخلّي عن الحكومات، وإن كانت ذات طابع توزيعي، وأن نفترض أنها بداية طورٍ تقدّميّ أو اشتراكي. الدّولة الرأسمالية المهيمنة، يكتب بادیو، دائماً مستعدّة - حين تتعرّض الى تهديدٍ حقيقي - لاتخاذ قراراتٍ جذريّة، وفرض انضباطٍ قاسٍ على شركاتها، بل وتوزيع رواتب البطالة على النّاس، من أجل الحفاظ على وجودها. هذا قد حصل في السابق وهو لا يعني تغييراً في بنية السلطة أو طبيعتها. ولكن ما نقوله هنا هو أنّ أحداث اليوم تقوم بـ«تسخين» الرأسمالية على المستوى العالمي، وهي أصلاً كانت في حالة من التسارع قبل الأزمة. ستكون هناك تشابهات ظاهرية كثيرة مع أزمة 2009 الماليّة، فالحلول التي سنخرج من واشنطن وباقي العواصم ستكون استنساخاً لها، ولكنّ كلّ مرحلةٍ تجري في سياقٍ مختلف وستكون لها مفاعيل جديدة.

باختصار وتبسيط، لتفادي ركود عالمي، ستقوم واشنطن مجدّداً بـ«خلق» المال وتوزيعه على الشركات بفوائد منخفضة أو معدومة، كما حصل عام 2009. على المستوى العملي، هذا يعني «حزمة» مالية تلقيها الحكومة الأميركية في السّوق بالترافق مع فتح قنوات التبادل المالي (swap) مع مصارف مركزية أخرى في اوروبا واسيا - كضمان لتدفّق الدولار اليها. ولكنّ حجم الحقنة المالية هذه المرة سيكون أكثر من تريليوني دولار - في اميركا وحدها - أي ضعف حزمة 2009 تقريباً، وقد تصل الى تريليونات اضافية في المستقبل. سيزداد معدّل الاستدانة على المستوى العالمي، ويزيد اللجوء الى الدّولار كما حصلّ من قبل ولكن، هل سيكون لمحاولات «الانعاش» الأثر ذاته؟ لا أحد يعرف بالضبط كيف ستتفاعل الأسواق مع محفّزات المصرف الفيدرالي هذه المرّة.

على وباءٍ جديدٍ يظهر كلّ بضعة قرون، بل كلّ بضع سنوات. الوباء هو المرض الذي يجمع بين خطر الإماتة والانتشار السّريع، وهذا ما يجعلنا نخشى على الدوام من تطوّر سلالات خطيرة من الانفلونزا تحديداً، بسبب طبيعتها المعدية. وبالنظر الى الطابع العشوائي للطفرات الجينية وتحوّلات الفيروسات، فأنت لا يمكن أن تتنبأ بموعد أو امكانية ظهور فيروسٍ جديد، يخرج من إحدى المزارع في اميركا أو من سوق للحيوانات في الصين، ينتشر بسرعة الانفلونزا ويقتل مثل الأيبولا، ولكنّ قانون الاحتمالات هنا ليس في صالحنا. الأساس هو أنّه لا يوجد «حلّ طبّي» لهذه المعضلة، بل إن الخيارات سياسية ومحدودة وواضحة: اما أن نقبل بحالة الوباء ونتأقلم معها ونتحضّر باستمرار للانتشار القادم، أو أن نبدّل عاداتنا الغذائية، أو أن نغيّر نمط الانتاج.

رأسمالية على الطريق الشرير

لم يمرّ في وعيي حدثٌ كبيرٌ وجلل (انهيار اقتصادي، أزمة دولية، كارثة طبيعية) الا وتخرج أصواتٌ ترى فيها علائم انهيار الرأسمالية، ونهاية العولمة، وأفول القوة الأميركية، حتى أصبح النقاش قديماً. حين تقول إن اميركا أصبحت في «طور الانهيار» والامبراطورية تسقط من حولنا وقد قضي الأمر، فمن الواجب أن تحدّد كم، تقريباً، يستغرق هذا الطور: خمس سنوات؟ عشر سنوات؟ خمسون سنة؟ فقط لكي نفهم ماذا نقصد تحديداً بـ«الانهيار». من جهةٍ أخرى، يتمّ استغلال المرض في سوق الدعاية السياسية بطبيعة الحال، ويحاول الكثيرون استخلاص أحكام عامّة على الدّول والأنظمة بحسب تعاملها مع

(لوحة عن وباء الطاعون للفنان الفرنسي جوس ليبفيرنكس - القرن الخامس عشر)

أميركا تعترف: نحن على خطى إيطاليا

أودى فيروس «كورونا» المستجدّ بحياة ما لا يقلّ عن 45,408 أشخاص في العالم، في وقت تبدو الولايات المتحدة مهدّدة باجتياح من الوباء، الذي وصفته الأمم المتحدة بأنه أسوأ أزمة تواجهها البشرية منذ 1945

نادين شلق

خلال اليومين الماضيين، عكف المسؤولون الأميركيون على رسم الصورة القاتمة التي ستطغى على الولايات المتحدة، في الأيام المقبلة، فبدوا كأنهم يواجهون الحقيقة التي كانوا يتعامون عنها، وهذه المرة من دون أي مواربة أو تعمية، الأمر الذي تجسّد في إحاطة الرئيس دونالد ترامب بتطوّرات فيروس «كورونا»، أول من أمس، وفي تصريح نائبه مايك بنس، أمس، الذي وصف الولايات المتحدة بأنها تسير على طريق إيطاليا.

بنس أصدر تنبؤاً شديد السوداوية. وفي مقابلة مع شبكة «سي ان ان»، قال: «نعتقد بأنّ إيطاليا قد تكون المنطقة الأكثر مقارنة بالولايات المتحدة في هذه المرحلة». ودافع بنس عن ردّ إدارة ترامب، في الأيام الأولى للوباء، وسط انتقادات متزايدة بأنّ الحكومة الأميركية كانت بطيئة في التصرف. إلّا أنه وجد في ذلك فرصة لاتّهام الصين من دون أساس واضح، فقال: «حسناً، انظر، الحقيقة هي أنه كان بإمكاننا أن نكون أفضل حالاً لو كانت الصين أكثر شفافية».

تصريح بنس، جاء غداة تحذير ترامب من الأسابيع القاسية التي ستأتي، وذلك تعقيباً على النماذج التي طرحها كبار أعضاء فرقة الطوارئ العاملة معه، والتي تفيد بأنّ ما بين 100 ألف و240 ألف أميركي قد يواجهون الموت في الأسابيع المقبلة.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يضع فيها كبار مسؤولي الصحة العامة هذه التوقعات. لكنّ سلوك ترامب الجدي بشكل غير اعتيادي، معطوفاً على الأرقام المذكورة أعلاه، أعطت إنذاراً لم تحمله إحاطات ترامب السابقة. ففي مشهد صارخ للرئيس ـ الذي أمضى أسابيع يخفّف من خطر الوباء ـ حذّر من النهاية الوشيكة للكثير من الأميركيين. وقال، خلال مؤتمره الصحافي اليومي بشأن التطورات المتعلقة بـ«كوفيد ـ 19»: «أريد أن يكون كل أميركي مستعداً للأيام الصعبة التي تنتظرنا. سنمر بأسبوعين صعبين للغاية».

وما يعكس حجم الأزمة، أنّ هذه الإحاطة هي الأولى لترامب، منذ تفشّي الوباء، التي تفتقر إلى عناصر التهنئة الذاتية والأمل الكاذب الذي ميّز قيادته، والتي تتعرّض بدورها لانتقادات كثيرة بسبب تعاملها السيئ مع الواقع الذي فرضه فيروس «كورونا». وقال ترامب إنّ «الأمر سيكون مؤلماً جداً، سنجتاز أسبوعين مؤلمين جداً جداً». واصفاً جائحة «كوفيد ـ 19» بأنها «بلاء»، ومعرباً عن أمله في أن تتمكّن بلاده في نهاية هذه الفترة من «رؤية ضوء حقيقي في نهاية النفق».

ولا تنفك وتيرة الوفيات تتسارع في الولايات المتحدة، ولا سيّما في ولاية نيويورك، بؤرة الوباء والتي سجّلت 84 ألف إصابة، من أصل 200,289 إصابة في كل البلاد، فيما وصل عدد الوفيات فيها إلى 1900، من أصل 4,394 وفاة. سُجّلت في الولايات المتحدة (بزيادة 341 وفاة في 24 ساعة).

في هذه الأثناء، شُخّصت رسمياً إصابة 906,764 شخصاً في 186 بلداً منذ بدء تفشّي الوباء، ما يعني اقتراب العدد الإجمالي من مليون إصابة في غضون أيام أو ساعات. إلا أنّ هذا العدد لا يعكس الصورة كاملة لأن عدداً كبيراً من الدول تكتفي بفحص الأفراد الذين تستدعي إصابتهم نقلهم إلى المستشفى. ومن بين هذه الحالات، يُعتبر اليوم ما لا يقلّ عن 190,901 شخص متعافين في العالم.

> **أحصت أوروبا 32 ألف وفاة من أصل 45,408 حول العالم**

ولا تزال إيطاليا، التي سجّلت أول وفاة بكورونا المستجدّ على أراضيها، في أواخر شباط / فبراير، الأكثر تضرراً من المرض، بتسجيلها 727 حالة وفاة خلال 24 ساعة، ليصل عدد الوفيات إلى 13,155 من أصل 110,574 إصابة.

أما الدول الأوروبية الأكثر تأثراً بالمرض بعد إيطاليا، فهي إسبانيا مع 9053 وفاة (بزيادة 864 خلال 24 ساعة) من أصل 102136 إصابة، وفرنسا التي أبلغت عن 3523 وفاة من أصل 52128 إصابة. لكنّ هذه الأرقام لم تمنع وزارة الصحة الإسبانية من إعلان أنّ وتيرة الإصابات الجديدة مستمرّة في التراجع، من أكثر من 20 في المئة، قبل أسبوع، إلى أكثر من 8,2 في المئة. ويواصل معدّل الزيادة في الوفيات التراجع، أيضاً، من أكثر من 27 في المئة، قبل أسبوع، إلى أكثر من 10,6 في المئة، خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. كذلك، يزداد عدد الشفاءات ليبلغ 22647، أي حوالى 20 في المئة من مجموع الإصابات. والأهم أنّ عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج في المستشفى والموجودين في وحدات العناية المركزة ينخفض، ما يشير إلى أنّ الوباء وصل إلى ذروته، بحسب فرناندو سايمون، رئيس وحدة تنسيق الطوارئ في وزارة الصحة. وتبقى مدريد المنطقة الأكثر تأثراً، حيث سجّلت 42,7 في المئة من الإصابات، و29,2 في المئة من الوفيات، علماً بأن الوباء يتفشّى بسرعة أكبر في كاتالونيا (شمال شرق)، حيث يوجد عدد أكبر من المرضى في أقسام العناية المركزة.

بدورها، سجّلت بريطانيا 563 وفاة بفيروس «كورونا»، وهي المرة الأولى التي تتخطّى فيها الحصيلة اليومية للوفيات في البلاد عتبة الـ 500، ما يرفع إلى 2,352 الحصيلة الإجمالية للمتوفين بالوباء على الأراضي البريطانية. وأعلنت وزارة الصحة على موقع «تويتر» أن حصيلة الإصابات المؤكدة بفيروس «كورونا» المستجد بلغت 29,474 شخصاً، أي بزيادة 4,324 إصابة، في غضون 24 ساعة.

وبذلك، تكون أوروبا قد أحصت 32 ألف وفاة من أصل 45,408 حول العالم.

(أ ف ب)

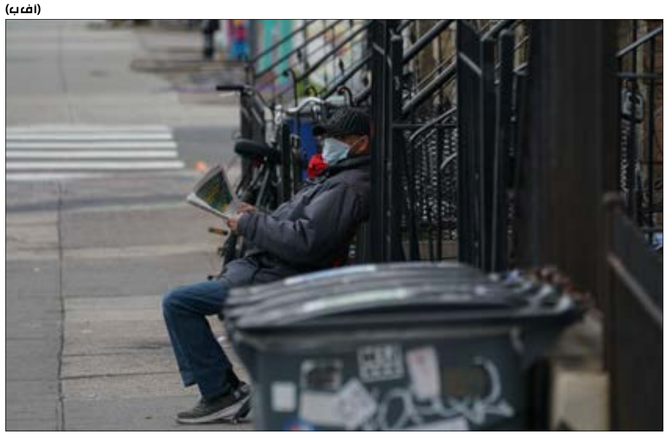

على الغلاف

الهند في انتظار انفجار الوباء

الإصابات قد تصل إلى 500 مليون!

اعتباراً من 24 آذار الماضي، دُعي 1.3 مليار هندي إلى ملازمة منازلهم لثلاثة أسابيع تبدو غير قابلة للتمديد. نظراً إلى التداعيات الكارثية التي فرضها الإغلاق على ملايين الفقراء. لم تكلّف الحكومة نفسها عناء وضع خطة لمكافحة الوباء. بل اكتفى رئيسها بإبلاغ السكان قبيل بدء سريان القرار: «كل ولاية، وكل مقاطعة، وكل حارة، وكل قرية، ستكون مغلقة»

عمال هنود ينظرون الحصول على حصصهم من المساعدات الغذائية (أ ف ب)

ملاك حمود

أعلن نارندا مودي أكبر إغلاق في العالم، داعياً سكّان الهند البالغ عددهم 1,3 مليار نسمة إلى ملازمة منازلهم لـ 21 يوماً، لإبطاء انتشار فيروس «كورونا». «الصفح» الذي طلبه رئيس الحكومة من فقراء بلاده لم يكن كافياً، وسط تفاقم التداعيات الاقتصادية والإنسانية للحجر الصحي على مستوى البلاد، وتصاعُد الانتقادات لغياب التخطيط المناسب من قِبَل الحكومة، قبل اتخاذ قرار وقْع كالصاعقة على ملايين الفقراء الذين يفتقرون إلى الحدّ الأدنى من مقوّمات الحياة. انتقاداتٌ سرعان ما ردّت عليها الحكومة بإعلان سيكون وقعه أسوأ من الأوّل: لسنا في وارد تمديد إجراءات العزل إلى ما بعد الخامس عشر من الشهر الجاري.

> وجود أعداد ضخمة من الفقراء يمكن أن يساهم في نشر الفيروس على نطاق واسع

سجّلت الهند، حتى يوم أمس، ما يزيد قليلاً على 1,600 إصابة بـ«كوفيد-19»، و45 حالة وفاة. ورغم أن الأعداد تبدو مقبولة بالمقارنة مع عدد السكان، إلا أن خطورتها تتضح لدى معرفة أنها تشكّل نسبة 4% من مجموع الاختبارات التي أجريت، حتى تاريخ 31 آذار/ مارس، والبالغة 38 ألفاً فقط. وفي غياب إجراءات عزل صارمة، يمكن البلد أن يسجّل ما بين 300 مليون إلى 500 مليون إصابة بحلول نهاية تموز/ يوليو (30 مليوناً إلى 50 مليون شخص ستكون حالتهم خطيرة)، وفقاً لبعض التقديرات. ومن شأن وجود أعداد ضخمة من الفقراء الذين يعيشون في ظروف غير إنسانية، أن يساهم في نشر الفيروس على نطاق واسع، وخصوصاً في ظلّ ضعف البنية التحتية للصحة العامة، مع وجود 0,7 سرير مستشفى فقط لكل 1000 شخص، مقارنة بـ 3,4 في إيطاليا، و2,9 في الولايات المتحدة، فيما يوجد أقل من 50 ألف جهاز تنفّس في البلاد. ويشير رامانان لاكسميناريان، مؤسس ومدير مركز «ديناميّات الأمراض والاقتصاد والسياسة»، الذي يقدّم المشورة للحكومة الهندية، إلى أن «العديد من مزايا سيطرة الدولة الصينية ووجود أنظمة صحيّة في أوروبا أو الولايات المتحدة، ليست متاحة للهند. يجب أن يكون هناك ردٌّ مختلف».

وأثارت إجراءات العزل آزمةً إنسانية دفعت مئات الآلاف من العمال الذين كانوا يعملون بأجر يومي، إلى مغادرة المدن الكبرى مثل دلهي ومومباي، عائدين سيراً على الأقدام إلى بلداتهم وقراهم بعدما فقدوا عملهم. وسار كثيرون لأيام، بعضهم مع أسرهم، على الطرق السريعة المهجورة، من دون أن يحصلوا على مياه أو طعام. تطبيق إجراءات العزل كان محل انتقاد من قِبَل المعارضة الهندية، التي قالت إن الحكومة فوجئت، في ما يبدو، بالتحرُّك الجماعي للمهاجرين عقب إعلان الإغلاق. وبينما انتشرت عبر وسائل الإعلام المحليّة صور العمال المهاجرين وهم يسيرون مسافات طويلة للعودة إلى ديارهم، كتب المعارض السياسي، راؤول غاندي، عبر «تويتر»: «الحكومة لم يكن لديها خطط طوارئ لهذا النزوح».

ولمنع تحوّل أزمة صحية إلى أزمة اجتماعية اقتصادية، أعلنت حكومة مودي، الأسبوع الماضي، عن برنامج تحفيز اقتصادي بقيمة 23 مليار دولار لدعم الفقراء، سيوزَّع على الشكل الآتي: توفير حصص غذائية وأسطوانات غاز مجانية لـ 83 مليون أسرة، وتحويلات نقدية بقيمة نحو 7 دولارات شهرياً إلى حوالي 200 مليون امرأة للأشهر الثلاثة المقبلة. مساعدات تبقى ضئيلة للغاية، إذ تشكّل أقلّ من 1% من الناتج المحلي الإجمالي للهند، في حين يفاقم الإغلاق التداعيات الاقتصادية، بعدما تراجع النمو إلى أدنى مستوى له في ستّ سنوات. كذلك، أعلنت الحكومة عدّة تدابير أخرى لإعداد الهند للهجوم القادم. إذ تمّت الموافقة على حزمة بقيمة مليارَي دولار الأسبوع الماضي لشراء وسائل الوقاية الصحية للعاملين في القطاع الصحي (يتوقع أن تستورد الهند 10 آلاف جهاز تنفس من الصين، و20 ألفاً من الشركات المحلية)، وتوسيع مرافق الاختبار، وتدريب العاملين في مجال الرعاية في جميع أنحاء البلاد. ودفع نقص وسائل الوقاية بعض الأطباء في البلاد إلى استخدام معاطف المطر وخوذات الدراجات النارية أثناء مكافحة فيروس «كورونا»، الأمر الذي يكشف عن حالة الضعف التي تعتري نظام الصحة العامة، قبل زيادة متوقّعة في حالات الإصابة، تشير التقديرات إلى أنها قد تصل إلى 199 ألف شخص بحلول منتصف أيار/ مايو. وسلّطت هذه المحنة الضوء على نظام الصحة العامة المتداعي الذي يعمل بما يفوق طاقته، بينما غاب عنه الدعم لسنواتٍ طويلة، في بلد يُنفق حوالي 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة العامة، وهي من بين أقلّ النسب في العالم.

«جونسون» «تكتشف» اللقاح

علي عواد

أعلنت شركة «جونسون آند جونسون» الأميركية للأدوية أنها ستجري تجارب سريرية للقاح محتمل ضد فيروس «كورونا» بحلول أيلول المقبل، وأن اللقاح قد يكون جاهزاً للاستعمال مطلع السنة الجديدة، وهي فترة أقصر بكثير من الـ18 شهراً الضرورية لإجراء اختبارات على اللقاحات والموافقة عليها ثم إنتاجها.

بول ستوفلز، المدير العلمي في الشركة، أبلغ موقع «فوربس» أن «جونسون آند جونسون» قرّرت أن تنتج اللقاح من دون أي ربح، ليكون سعره معقولاً وفي المتناول على نطاق عالمي. لكن المستغرب أن الشركة، بحسب ستوفلز، ستبدأ تصنيع اللقاح هذا الشهر، قبل إجراء التجارب السريرية ومن دون ترخيص استخدام طارئ. وبرّر ذلك بالحاجة إلى تجهيز كميات كبيرة من اللقاح لطرحها في الأسواق في وقت مبكر من العام المقبل، فور نيل الضوء الأخضر من الوكالات التنظيمية؛ فيما أعلنت الشركة أنها تعزّز قدرتها على الإنتاج في الولايات المتحدة ودول أخرى لتوفير أكثر من مليار جرعة من اللقاح عبر العالم.

وكالة «فرانس برس» نقلت عن ستوفلز قوله: «لقد اختبرنا عدة لقاحات على الحيوانات لاختيار الأفضل من بينها. وقد استغرق الأمر 12 أسبوعاً». علماً أن «جونسون آند جونسون» لم تنجح سابقاً في التوصل إلى أي لقاح فعّال ضدّ فيروسات تندرج في إطار عائلة «كورونا». إلا أن المدير العلمي في الشركة اعتبر أن «الفرصة متاحة هذه المرة، لأن الفريق العامل على اللقاح الجديد هو نفسه الذي كان يطوّر لقاحاً محتملاً لفيروس سارس في 2002 - 2003. وقد توقّف عن العمل يومها بسبب السيطرة على الوباء بعدما تسبّب بوفاة أكثر من 800 شخص». ستوفلز أبلغ «فرانس برس» أن «السؤال المطروح اليوم هو: هل نحمي الناس من الإصابة بالمرض أم من شكل خطر من المرض؟ بالنسبة إلى أمراض كثيرة، مثل الانفلونزا، يكون اللقاح السنوي للحماية من الشكل الخطر منها وليس من الإصابة مطلقاً». هذا الكلام ترك وقعاً ضبابياً، وقد يكون المقصود منه أن فيروس «كورونا» قد يأتي بأشكال أقسى في ما بعد، وربما يكون اللقاح الذي تعمل عليه الشركة للحماية من النوع القاسي منها وليس من الإصابة من الفيروس عموماً.

وتقوم التقنية التي تعتمدها اللجنة لإنتاج اللقاح على الخلط بين فيروس الانفلونزا العادي غير القادر على التكاثر وبين أجزاء من فيروس سارس-كوف-2 في محاولة لتحفيز استجابة مناعية لدى الإنسان. ويكون فيروس الانفلونزا هنا بمثابة شاحنة فارغة، توضع داخلها شيفرات ورموز تيجان فيروس كورونا الجديد. ويتعلم جهاز المناعة من هذا الفيروس الهجين أن عليه بناء دفاعات بنفسه ضد شكل تيجان فيروس كورونا التي تلتصق بخلايا البشر، والتي تعرّف إليها من خلال اللقاح، ما يمنع أي إصابة بـ«سارس-كوف-2» في المستقبل.

بدأت الشركة التصنيع قبيل إجراء التجارب السريرية للقاح (أ ف ب)

وأعلنت الشركة حتى الساعة عن شريكين لها، هما الحكومة الفيدرالية الأميركية و«مركز بيث إسرائيل ديكونيس الطبي» لأبحاث اللقاحات. وأوضحت أنها ستنفق نحو 500 مليون دولار كجزء من شراكة بقيمة مليار دولار مع الحكومة الأميركية للبحث وإنتاج اللقاح.

إلى ذلك، توقّعت وكالة الأدوية الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي، أمس، أن «يستغرق الأمر عاماً واحداً على الأقل قبل أن يصبح لقاح ضد كوفيد-19 جاهزاً لنيل الموافقة ومتوافراً بكميات كافية للاستخدام على نطاق واسع». وأشارت الوكالة التي تتخذ من أمستردام مقراً لها إلى أن لقاحين دخلا بالفعل المرحلة الأولى من التجارب السريرية التي أجريت على متطوّعين أصحاء. واعتبرت أنه «يصعب توقع الأطر الزمنية لتطوير منتجات طبية».

اللقاحات وشركات الأدوية: هل من ثقة؟

اليسار شعيب *

عندما سئل العالم والباحث جوناس سولك، مخترع أول تجربة ناجحة للقاح شلل الأطفال، عام 1955، عمن يمتلك براءة إختراع، كان جوابه: «ليس هناك شيء إسمه براءة إختراع. هل يملك أحد براءة إختراع للشمس؟».

ولكن، بعيداً عن الرومانسية وإضفاء المثالية على عالم الطب والأبحاث العلمية، المؤكّد أنّ عملية إنتاج الأدوية واللقاحات تغيّرت كثيراً منذ عام 1955. نظرة خاطفة إلى الأرقام التي تظهر ما تجنيه شركات الأدوية المتعددة الجنسية، تجعلنا ندرك بأنّ صناعة الأدوية باتت تضاهي صناعة السيارات واستخراج النفط لجهة تراكم الأرباح. ويكفي أن نرى كيف ضاعفت أهم المختبرات في العالم أرقام مبيعاتها وأسهمها بين 1999 و2017 إلى نحو 400 مليار يورو.

إذاً، ما الجديد في محاولة الرئيس الأميركي دونالد ترامب رشوة مختبر ألماني لجذبه إلى الأراضي الأميركية لتصنيع لقاح لـ«كوفيد- 19» (نفى المختبر الألماني CureVac لاحقاً ما أوردته صحيفة «دي ولت» في هذا الشأن، لكنه نفى إعلامي وحسب)؟

الجديد، فقط، هو التصريح الفاضح، للمتحدث باسم الحزب الديمقراطي الإشتراكي الألماني كارل لوتربات بـ«أننا يجب أن نفعل كل ما يمكن لمنع بيع اللقاح للولايات المتحدة. فالرأسمالية لها حدودها عندما يتعلق الأمر بالصحة العامة». ولا ندري، فعلياً، مدى جدية الإدراك بأن «الرأسمالية حدوداً»، خصوصاً في ما يتعلق بالصحة العامة، بعدما تلطّخت العقود الماضية بفضائح أدوية ولقاحات طُرحت في الأسواق وذهب ضحيتها مئات الآلاف في سبيل الرأسمالية التي ندرك الآن، فقط، أن «لها حدوداً».

اليوم، تتسابق شركات الأدوية لإيجاد علاج لفيروس «كورونا». ويتفاقم الجدل حول فعالية دواء «هيدروكسيكلوروكين» hydroxychloroquine (مشتق من الكلوروكين الذي يستعمل في علاج الملاريا، ويستخدم حالياً أيضاً لعلاج آلام المفاصل وأمراض متصلة بالجهاز المناعي) في علاج المصابين. ويتقاذف الأطباء، والسؤولون الحكوميون، الإتهامات حول السماح باستعمال هذا الدواء، من دون إختبار تأثيراته الجانبية (سجلت عند البعض مضاعفات جانبية على صحة القلب والكبد)، وقبل إجراء دراسات أشمل وأوسع على عدد كبير من المرضى للتأكد من فعاليته، خصوصاً أن التجارب الثلاث التي أجريت حتى اليوم (واحدة في الصين وإثنتان في مرسيليا الفرنسية) تعرضتا للنقد من حيث البروتوكول التجريبي المستعمل وعدد المرضى، ولغياب أي تفسير علمي لفعالية دواء ضد الملاريا في مكافحة الفيروسات!

انقسمت الآراء، وخرج النقاش عن نطاقه العلمي ليصبح سياسياً - شعبوياً - إعلامياً: هناك من يدافع بشراسة عن الدواء، ويتهم الحكومات بالتحالف مع شركات الأدوية ضمن ما يسمى بـ«لوبي Big Pharma» لقطع الطريق على «هيدروكسيكلوروكين» كونه متدني السعر ولا يدرّ أرباحاً كثيرة. وفي المقابل، هناك من يطالب بالتروي في استعماله وينتقد البروفسور ديدييه راوول (باحث مايكروبيولوجي في مستشفى في مرسيليا وصاحب الدراستين اللتين تثبتان فعالية الدواء) ويتهمه بالسعي وراء الشهرة. ويردّ هذا الفريق على الإتهامات بالتحالف مع شركات الأدوية بالزعم أنّ اللقاحات لا تدر أرباحاً كبيرة على الشركات كونها تشكل فقط 3,3% من مبيعاتها (علماً أن سوق اللقاحات شهد نمواً بنسبة 25% بين 2011 و2017).

ما من شك في أن اللقاحات ضرورية، وأن عدداً كبيراً منها أنقذ حياة الملايين وقضى على كثير من الأوبئة التي فتكت سابقاً بالبشرية. والنقاش لا يجب أن يكون مع اللقاح أو ضده خارج حلقة الحوار العلمي الموضوعي. إلا أن أكثر ما يهز ثقة المواطنين بالطب اليوم، هو تشابك المصالح بين الأطباء، ومراكز الأبحاث وشركات الأدوية. وقد أظهرت دراسة أجرتها المجلة العلمية British Medical Journal، عام 2013، أن 90 في المئة من أطباء الصحة العامة في فرنسا، مثلاً، يتلقّون «هدايا» من شركات الأدوية مكافأةً لهم لإصدارهم وصفات طبية تروّج لأدوية معينة (هل من دراسات جدية تبيّن ما يحصل في لبنان مثلاً في هذه القضايا؟).

> أكثر ما يهز الثقة بالطب هو تشابك المصالح بين الأطباء ومراكز الأبحاث وشركات الأدوية

في كتابه «علاجات مميتة وجرائم منظمة، كيف تقوم شركات الأدوية بإفساد قطاع الخدمات الصحية» (الصادر عام 2015)، يكشف البروفسور الدنماركي بيتر غوتش تواطؤ عدد كبير من الأطباء المروجين ممن يوصفون بـ«قادة الرأي» (opinion leaders) مع شركات الأدوية للترويج لعلاجات محددة، وأن بعض الأدوية المسوّق لها يتسبب بوفاة مئات الآلاف في العالم سنوياً! وهناك فضائح عدّة انفجرت في العقود الماضية، يصعب تفصيلها هنا. لكن يمكن، في هذا السياق، الاشارة الى المضاعفات الجانبية لدواء vioxx المضاد للالتهابات الذي صنّعته شركة Merck، وتسبّب بوفاة 40 ألف شخص في الولايات المتحدة وحدها بين 2000 و2004 (جنت الشركة سنوياً نحو 2.5 مليار دولار من وراء هذا الدواء). وعندما انتشرت موجة إنفلونزا الخنازير H1N1، عام 2009، صنّعت شركة GSK لقاحاً بسرعة قياسية وطرحته في السوق تحت إسم Pandemrix، ورُوّج له في وسائل الإعلام. فرنسا وحدها، على سبيل المثال، اشترت نحو 950 مليون جرعة من اللقاح بكلفة ناهزت مليارَي يورو، إضافة إلى كمية هائلة من الكمامات من نوع FFP2 (أما لماذا نفدت الكمامات في الأزمة الحالية، فهذه قصة أخرى).

تبيّن يومها أن الانفلونزا ليست بالخطورة المتوقعة، ولم يُستعمل من اللقاح أكثر من 6 ملايين جرعة، فيما ذهب الفائض إلى المهملات بعد إنتهاء صلاحيته. إلا أن الأخطر هو ما كُشف لاحقاً عن عدم اختبار التأثيرات الجانبية للقاح. وكشفت British Medical Journal في أيلول 2018 أن الشركة المصنعة كتمت تقارير مسبقة تؤكد احتمال إصابة من يأخذ اللقاح بمرض الخدار (narcolapsy). كما لا تزال فضيحة اللقاح ضد فيروس hepatite B في فرنسا ماثلة في ذاكرة الكثيرين. إذ تبيّن أن اللقاح، الذي روجت له وزارة الصحة عام 1994 وسخّرت حملة ضخمة لاجبار الناس على تلقيه، يسبب مرض التصلب اللويحي multiple sclerosis الذي يتلف الجهاز العصبي. وقد أحصي أكثر من ثلاثة آلاف ضحية عانوا من أمراض عصبية عدة مرتبطة مباشرة باللقاح، ورفعت دعاوى عدة بين عامي 1998 و2007، وجُرّمت بعض شركات الأدوية في هذه القضية.

في أزمة «كورونا» المستجدّ، تضغط بعض شركات الأدوية لاختصار «مراحل بروتوكولية» قد تؤخر طرح لقاحات بسرعة في السوق. وفاة الآلاف في العالم والهلع الكوني من هذا الفيروس كلها أسلحة «مفيدة» لتغذية الخوف والتحكم بالرأي العام لتسويق وصفات ولقاحات قد تظهر خطورتها بعد عشرات السنين. «ثلاثية الأوبئة»، أي تحالف السلطات المالية مع السلطات السياسية المسؤولة عن السياسات الصحية ومع وسائل الإعلام، لا تبشرنا بخير لجهة توقف حدود «الرأسمالية» عند أبواب الصحة العامة.

* أستاذة إيكولوجيا في كلية العلوم ـ الجامعة اللبنانية

«الحجر» في مصر على حساب العائدين... لتنشيط الفنادق الحكومية!

تطبّق الحكومة المصرية خطة مختلفة عن غالبية الدول للتعامل مع الأعداد الكبيرة من مواطنيها المقيمين في الخارج والراغبين في العودة حالياً بسبب وباء «كورونا»، سواء أكانوا عاملين فقدوا وظائفهم أم حصلوا على إجازات مدفوعة من أعمالهم. فعلى خلاف ما حدث مع المصريين الذين كانوا موجودين في مدينة ووهان الصينية وأعيدوا على نفقة الدولة مع بداية تفشي الفيروس هناك، لجأت الحكومة إلى حيلة جديدة، هدفها التغلب على الركود الكامل الذي يصيب الفنادق، خاصة الحكومية، التي تلتزم الحكومة بدفع رواتب العاملين فيها حتى لو كانت نسب الإشغالات فيها صفراً، ولا سيما مع توقف حركة السياحة كلياً. هكذا، لجأت الدولة إلى استنزاف أموال العائدين، خاصة القادمين من دول الخليج وأوروبا عبر الرحلات الاستثنائية التي اتفق على تسييرها دورياً خلال الأيام المقبلة؛ فخلاف الأسعار المبالغ فيها لرحلات العودة، التي وصلت إلى خمسة أضعاف، مثل رحلات الكويت، فُرض على جميع العائدين الحجر الصحي الإلزامي في فنادق حكومية فخمة في محيط المطار. القرار المفاجئ أثار غضب العائدين من الكويت، بعد علمهم بأن جميع العائدين سيقيمون في فندق بكلف الفرد الواحد 2500 جنيه يومياً (نحو 160 دولاراً أميركياً)، لمدة أسبوعين. وفي المقابل، أثار هذا الاحتجاج الجماعي غضب الحكومة التي قررت إلزامهم بالتوقيع على إقرار يفيد بموافقتهم على البقاء في الحجر لأسبوعين.

> تحتكر «مصر للطيران» رحلات العائدين بتكلفة مضاعفة 3 أو 5 مرات

وخُدمت خمسة فنادق في المنطقة المحيطة بالمطار، وجميعها تتبع وزارة السياحة، على أن تتكلف الحكومة توفير العلاج في حال اكتشاف إصابة أحد العائدين بالفيروس، علماً بأنه رُفضت مقترحات بتوفير أماكن عزل أخرى في فنادق أو مدن جامعية أو شبابية أُخليت في وقت سابق. يشار إلى أن القطاع السياحي تكبّد خسائر كبيرة مع دخوله في حالة شلل منذ بداية الشهر الماضي، خاصة أن قرار إلغاء الرحلات الجوية مستمر حتى منتصف الشهر الجاري، ولذلك استعنت الآف الفنادق عن العاملين فيها، إما كلياً أو بإجازات غير مدفوعة، حتى تحسّن الأوضاع.

بالنسبة إلى إعادة العالقين، ركزت شركة الطيران على حشد أكبر أعداد لتحقيق أقصى استفادة مالية، وهو ما تحقق من رحلات الكويت وبريطانيا، فيما يجري الإعداد لرحلات قريبة من واشنطن ونيويورك، على أن تُحصر الوجهات في البلاد التي فيها مئات شخص على الأقل. وتجمع السفارات بيانات الراغبين في العودة، علماً بأن «مصر للطيران» هي التي تحتكر هذه الرحلات، وتُمنع الشركات الخاصة من ذلك. الأسوأ أن ثمة اتجاهاً حكومياً لتمديد الحجر، ليكون 28 يوماً بدلاً من 14، وقد تبنّى بعض رجال الأعمال كلفة إقامة إحدى الرحلات العائدة من بريطانيا، بعد تزايد الغضب الشعبي من «السمسرة» على حساب العائدين.

(الأخبار)

على الغلاف

تأجّلت الألعاب الأولمبية التي كانت ستقام هذا الصيف في طوكيو إلى العام المقبل. تأجيل له تداعيات على جميع البلدان ومنها لبنان. صحيح أن بلد «الأرز» لا يعتبر رقماً صعباً أولمبياً، لكن في النهاية يشارك عبر بعثة من رياضات ورياضيين في عدد من الألعاب، ولا شك في أن تأجيل الأولمبياد له تأثيره محلياً

تأجيل الأولمبياد يُربك الحسابات لبنانياً

حتى الآن يُعتبر ناصيف الياس متأهلاً بشكل رسمي (ويب)

شارك لبنان في أولمبياد ريو دي جانيرو البرازيلي عام 2016 عبر تسعة رياضيين ورياضيات في سبعة ألعاب

عبد القادر سعد

قبل أربعة أعوام شارك لبنان في أولمبياد ريو دي جانيرو البرازيلي عام 2016 عبر تسعة رياضيين ورياضيات في سبعة ألعاب هم: راي باسيل (الرماية)، وناصيف الياس (جودو تحت 81 كيلوغراماً)، ماريانا سهاكيان (كرة الطاولة)، ريشار مرجان (كانوي)، أنطوني بربر وغبريلا دوبهي (سباحة)، منى شعيتو (مبارزة)، شيرين نجيم (ألعاب قوى – فئة الماراثون) وأحمد حازر (ألعاب قوى – سباق 110 أمتار حواجز).

بعد أربع سنوات كانت العائلة الرياضية تستعد لمشاركة جديدة

> السباحة وألعاب القوى عادة ما تكونان حاضرتين عبر بطاقات الدعوة

هذه المرة في العاصمة اليابانية طوكيو. لكن أزمة فيروس كورونا العالمية أجّلت الأولمبياد عاماً كاملاً ليصبح في تموز من عام 2021.

حتى ما قبل أشهر قليلة من أولمبياد 2020 كانت «الصورة الأولمبية» في لبنان تشير إلى أن الحضور اللبناني في طوكيو سيكون محصوراً في أربع ألعاب بشكل شبه مؤكّد وهي الرماية، الجودو، السباحة وألعاب القوى، مع إمكانية ارتفاع العدد في حال حصلت مفاجآت على صعيد التايكواندو والمبارزة.

حتى هذه اللحظة تعتبر الرامية راي باسيل واللاعب ناصيف الياس هما الوحيدين اللذين تأكّدت مشاركتهما في الأولمبياد. راي باسيل تأهّلت بشكل نهائي إلى مسابقة الرماية من الحفرة الأولمبية «تراب» بعد إحرازها الميدالية الذهبية لبطولة آسيا في العاصمة القطرية الدوحة، هي ليست المشاركة الأولى لباسيل حيث سبق وكانت حاضرة في أولمبيادي ريو ديجانيرو 2016 ولندن 2012. الفارق هذه المرة هو أن مشاركة باسيل جاءت عبر التأهّل المباشر وليس ببطاقتَي دعوة كما حصل في ريو ديجانيرو ولندن. أما اللاعب ناصيف الياس فإن تأهله إلى الأولمبياد شبه محسوم لكن غير نهائي. فهو حتى الآن متأهل، لكن في الجودو تُقام الكثير من البطولات التي من الممكن أن تُؤهّل لاعبَين آخرين في حال غاب الياس عن المشاركات وتحقيق النتائج الجيدة.

البطل اللبناني المقيم في البرازيل يواصل استعداداته وفق برنامج بالتنسيق مع الاتحاد اللبناني للجودو، الذي يسعى إلى إشراك ناصيف في عدد من البطولات وفق الإمكانات المتاحة.

أما بالنسبة إلى لعبتَي السباحة والعاب القوى فإن مشاركتهما اللبنانية غالباً ما تكون عبر بطاقات الدعوة. فاللجنة الأولمبية الدولية وانطلاقاً من حرصها على أن تكون جميع الدول حاضرة في هذا الحدث العالمي تقوم بدعوة رياضيين ورياضيات من مختلف البلدان، وقد اختارت رياضيّ العاب القوى والسباحة كونهما تضمان عدداً كبيراً من الفئات.

المعنيون بالأولمبياد على جميع الصعد إدارياً وفنياً كانوا يعملون وفق روزنامة تنتهي في صيف 2020 مع إقامة الأولمبياد. لكن بعد أزمة كورونا وتأجيل الأولمبياد خُلطت الأوراق من جديد. فالتأجيل له انعكاسات إيجابية وسلبية على الرياضيين والرياضيات اللبنانيين.

بالنسبة إلى الرامية راي باسيل فـ«يمكن اعتبار التأجيل لصالح اللاعبين واللاعبات. فالتمارين متوقفة حالياً، وهي محصورة في تمارين منزلية وهذا لا يصبّ في صالح اللاعبين واللاعبات» تقول باسيل في اتصال مع «الأخبار». وتضيف الرامية اللبنانية أن المشكلة تكمن في عدم وجود أفق للأزمة «وهذا يؤثّر سلباً على استعدادات الرياضيين، إذ من الصعب أن تكون التمارين متوقّفة قبل شهرين على الأولمبياد».

وبالنسبة إلى بطلة آسيا هناك إيجابيات أخرى للتأجيل تتعلّق بالرعاة وبوزارة الشباب والرياضة والقدرة على تأمين الدعم المالي للاعبين واللاعبات والذي يعتبر أساسياً في مشاركة بهذا الحجم.

لا تبدو الصورة واضحة للرامية باسيل بالنسبة إلى العام الإضافي الذي حصل عليه الجميع قبل الأولمبياد. «الموضوع يتوقف على طول مدة الحجر المنزلي. هناك محاولات للحصول على إذن من قائمقام كسروان جوزف منصور للسماح لها بإقامة تدريبات خاصة في نادي الصفرا الذي أنتمي إليه، طبعاً من دون وجود أشخاص معي. وقد وُعدت خيراً».

في الجودو لا يستطيع رئيس الاتحاد فرانسوا سعادة الإجابة على سؤال حول ما إذا كان التأجيل لصالح لاعبه أم لا. «ناصيف يتدرب في البرازيل، لكن مشكلتنا أننا لم نعد قادرين على إرساله في معسكرات خارجية تعتبر أساسية في ظل توقف الحركة الرياضية في العالم أجمع» يقول سعادة لـ«الأخبار».

خلط أوراق في السباحة

على صعيد السباحة، حتى ما قبل تأجيل أولمبياد طوكيو كانت المعطيات تشير إلى أن المشاركة اللبنانية، التي غالباً ما تكون لسبّاحين اثنين ببطاقة دعوة، ستكون محصورة من ضمن أربعة سبّاحين وسبّاحات هم المصنف أول منذر كبارة، ووصيفه أديب خليل وهما من نادي المون لاسال. أما على صعيد السيدات فقد كانت حظوظ المصنفة أولى ماري خوري من نادي الصفرا مارين ووصيفتها غابرييلا الدويهي من نادي الأكوا مارينا الأكثر ارتفاعاً. ولعل السبب الرئيسي وراء حصر المشاركة في هؤلاء الأربعة، إلى جانب الشق الفني والنتائج، هو أنهم شاركوا في بطولة العالم للسباحة عام 2019 في كوريا الجنوبية. وبالنسبة إلى الاتحاد الدولي للسباحة تعتبر المشاركة في بطولة العالم شرطاً أساسياً كي يكون الرياضي أو الرياضية مخوّلين الحصول على بطاقة من بطاقتَي الدعوة.

لكن بعد تأجيل الأولمبياد قد تُخلط الأوراق من جديد في ظل إمكانية أن يبرز سباحون وسباحات آخرون من خلال مشاركتهم في بطولات تأهيلية، في حال لم يعد شرط المشاركة في بطولة العالم 2019 أساسياً.

ومن السباحين والسباحات المرشحين للمنافسة ليتيسيا حمدون من نادي النجاح، غابرييلا هليهل (المطيلب)، رامي غزيري (الجزيرة)، أنطوني بربر (مون لاسال). ويشير أمين سر الاتحاد اللبناني للسباحة فريد أبي رعد في اتصال مع «الأخبار» إلى أن الأمور ما زالت غير محسومة في اتحاده حول ما إذا كانت المشاركة في الأولمبياد على صعيد السباحة من خلال التأهل فقط أو عبر التأهل أو ببطاقة الدعوة.

فبالنسبة إلى رعد قد يكون قرار القرار عبر المشاركة ببطاقة دعوة، حينها يصبح شرط المشاركة ببطولة العالم 2019 أساسياً، ما يحصر الأسماء ضمن الأربعة: كبارة، خليل، خوري والدويهي. وهذا الأمر سيكون محبطاً لباقي السباحين والسباحات. أما قرار حصر المشاركة عبر التأهل فسيحفّز الجميع. وهذا ما حصل في دورة الألعاب الأولمبية للشباب عام 2018 في الأرجنتين. فقد قرر الاتحاد حصر المشاركة بالتأهل، وبالفعل تأهل حينها ثلاثة سباحين وسباحات وهم رامي غزيري، منذر كبارة وهبة الدويهي، لكن الاتحاد الدولي عاد واختار غزيري فقط بسبب وجود مكان شاغر في سباقات الفئة التي يشارك فيها» يقول أمين عام اتحاد السباحة.

وحول انعكاسات التأجيل ونتائجه سواء أكانت إيجابية أم سلبية، يعتبر أبي رعد أنها «ليست في صالح سبّاحينا كونها ستقتل نفسيتهم وقد تسبب مشاكل. فحالياً المصنّف أول هو كبارة وهو حالياً من يحق له الحصول على بطاقة الدعوة، لكن هذه السنة الإضافية قد تشهد تغييراً في التصنيف وقد يصبح رامي غزيري مصنفاً أول مثلاً. وهنا سنكون أمام مشكلة من يشارك في حال لم يكن شرط المشاركة في كأس العالم 2019 قائماً. فحتى ما قبل التأجيل كان كبارة هو من يشارك في الأولمبياد، وفي السنة الإضافية قد يكون غزيري هو من يملك حق المشاركة كونه مصنفاً أول. فمن يشارك في هذه الحالة؟».

لكن لا شك في أن هناك إيجابيات للتأجيل بالنسبة إلى أبي رعد، وهي تتعلّق بشكل أساسي بحصول السبّاحين والسباحات على فترة تمارين إضافية.

الضيفة الأولمبية اللبنانية الثانية أي العاب القوى أيضاً للمسؤولين فيها حساباتهم على صعيد المشاركة. فلبنان، شأنه شأن عدد كبير من البلدان، بعيدٌ عن المشاركة عبر التأهل بسبب الفارق الفني مع البلدان المتطورة. حتى ما قبل تأجيل الأولمبياد كانت العدّاءة شيرين نجيم المقيمة في الولايات المتحدة أكثر المؤهلين لخوض التصفيات والذهاب إلى طوكيو عبر التأهل. فعلتها عام 2016 وهي تحاول أن تكرر الإنجاز. أما على صعيد بطاقة الدعوة، فإن اتحاد اللعبة قد يقرر منحها للعدّاء نور الدين حديد كما يقول رئيس الاتحاد رولان سعادة لـ«الأخبار». «خيارات الاتحاد قليلة جداً. فبطاقة الدعوة محصورة في سباقَي الـ100 والـ200 متر فقط. وهذا ما يجعل العداء حديد الأوفر حظاً ليحصل على بطاقة الدعوة الممنوحة للبنان».

وبالنسبة إلى سعادة «لا يؤثر التأجيل لا سلباً ولا إيجاباً. فالإمكانات متواضعة والحظوظ ضعيفة وبالتالي تعتبر مشاركة لبنان رمزية في لعبة تحتاج إلى الكثير من الإمكانات لتحقيق نتائج أولمبية فيها».

اتحاد التايكواندو يحاول

في التايكواندو ورغم صعوبة المهمة، يبدو رئيس الاتحاد اللبناني للعبة الدكتور حبيب ظريفة متفائلاً عبر مجموعة من اللاعبين واللاعبات ومنهم ليتيسيا عون، أنا حداد، ماريبلا بو حبيب، علي الحسيني، رافيل قدسي وراي راغي. طريق أولمبياد طوكيو تمرّ عبر تصفيات آسيوية يتأهّل الأول والثاني فيها إلى الأولمبياد. كان من المفترض أن تُقام التصفيات في الصين ومن ثم انتقلت إلى الأردن بسبب انتشار فيروس كورونا في الصين، حيث كان من المفترض أن تُقام في 14 نيسان الحالي. لكن بعد أن أصبحت أزمة الفيروس عالمية ولم تعد محصورة في الصين جرى تأجيل التصفيات حتى إشعار آخر كما يقول رئيس الاتحاد لـ«الأخبار». هذه الأزمة التي أطاحت باستضافة لبنان لبطولة آسيا والتي تسمح لأول أربعة أبطال تحسين تُقاطعهم في التصنيف الآسيوي، ما يلعب دوراً إيجابياً في قرعة التصفيات الآسيوية المؤهلة إلى الأولمبياد.

وكانت استعدادات اللاعبين واللاعبات تجري بإشراف الماستر رالف حرب الذي حقّق إنجازاً مع اللاعب ميشال سماحة في سنغافورة عام 2010 حين أحرز سماحة برونزية أولمبياد الشباب. ومن المفترض أن تعاود التحضيرات نشاطها بعد انحسار أزمة كورونا. أزمة لا تسمح للدكتور ظريفة بتحديد ما إذا كان التأجيل إيجابياً أو سلبياً. «فهذا يتوقف على طول الأزمة».

ستكون مشاركة باسيل في أولمبياد طوكيو الثالثة لها بعد ريو دي جانيرو ولندن (أ ف ب)

سيكون العدّاء حديد ممثل لبنان في اﻟ الألعاب (ويب)

يعتبر المصنف اول منذر كبارة الأوفر حظاً للمشاركة في الأولمبياد (الأخبار)

> راي باسيل هي أول المتأهلين وناصيف الياس قريباً جداً

على الغلاف

العولمة الرأسمالية ومواجهة الوباء: في الدلالات والبدائل

محمد شقير *

لم تكن العولمة مجرّد قدر للبشريّة متّصل بتطوّرها، بل كانت أيضاً إرادة ووسيلة. إرادة لتلك الدول وصنّاع القرار لديها، الذين رأوا فيها وسيلة لتوسيع النفوذ، وممارسة الهيمنة، ومراكمة الأرباح، وفتح الأسواق، واستباحة ثروات الشعوب، والتي عمل على بلورتها ضمن منظومة ثقافية، قيميّة، إعلاميّة... لكن الأهداف الأساس كانت تلك التي ذكرنا.

وقد أمكن لهذه العولمة، على مدى عقود خلت، أن تخدم بالدرجة الأولى تلك الدول العظمى ومصالحها، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، من خلال توظيفها لقوّتها العسكرية والاقتصادية، ونفوذها الدولي، واستغلالها للنظام العالمي القائم، وتلك المؤسّسات الدوليّة التي تهيمن عليها إلى حدّ بعيد. فلم يتمّ توظيف تلك العولمة في مجمل توجّهاتها، لصالح الدول الفقيرة أو النامية، ومجمل شعوب العالم، التي كانت عجلة العولمة تسير على حساب مصالحها وثرواتها ومستقبلها.

لقد كانت العولمة، إلى حدٍّ بعيد، تعبيراً عن تسيّد الولايات المتحدة الأميركية ـ وتحديداً المجمع الصناعي والشركات الكبرى فيها، وخصوصاً شركات النفط والسلاح ـ وتسيّد مصالحها على الصعيد الدولي. وهو ما أسهم في إشعال العديد من الحروب، وتدمير الدول، والكثير من أعمال القتل والتهجير، واستنزاف الكثير من الإمكانيات البشرية في العسكرة، والتوسّع، والهيمنة، وصناعة الدمار، بدل توظيفها لصالح الإنسان، وخير الإنسانية، ورفاهها، وأمنها الصحي. والشواهد على ما نقول ليست بالقليلة. يكفي أن نقارن توظيفات التكنولوجيا، والعديد من العلوم كالبيولوجيا، والفيزياء النوويّة، بين العسكرة والجهد الحربي من جهة، والاستخدام الصحي والرفاهي من جهة أخرى، لندرك أن تلك العولمة، رغم بعض من منافعها، قد غلبت عليها هيمنة تلك القوى، وتجييرها لنفوذها، ومصالحها.

إنّ هذا النموذج من العولمة الرأسماليّة المادّية والمتوحشة، والفاقدة لأبعادها الإنسانيّة، قد كان بمثابة القاطرة التي ـ على ما فيها من عيوب ومساوئ ـ تجرّ خلفها مجمل قافلة البشرية ومساراتها، مع ما لهذا الأمر من آثار ونتائج، كانت ـ وما زالت ـ تصيب العالم أجمع بالضرر في اقتصاده، واستقراره، ومصالحه، ورفاهه، وأمنه، بما فيه الصحي.

بل ربّما لا نبالغ في القول إنّ هذا النموذج في تغوّله الرأسمالي، وجشعه في مراكمة الثروات، يقترب من أن يكون تهديداً وجودياً لمجمل البشرية، ولو على المدى البعيد. تهديدٌ ظهرت مؤشراته على أكثر من مستوى في التغيّرات المناخية، والتلوث العام في البيئة وغيرها، وفي التصحّر البيئي ــ وقبله الأخلاقي ـ والاحتباس الحراري، وغير ذلك، فضلاً عن تدمير اقتصادات الدول، والإضرار باستقرارها الاجتماعي، وسيادتها، ومصالح مجتمعاتها.

وقد أتى انتشار هذا الوباء (COVID-19)، ليكون بمثابة شاهد إضافي، وإنذار من نوع آخر. شاهدٌ على عدم إنسانيّة منظومة العولمة، وخصوصاً نظامها الدولي الحالي، وإنذارٌ لجميع شعوب العالم بأنّ ذلك النظام الدولي لم يعد يمثّل فقط تهديداً لأمنهم الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، أو المناخي، بل أصبح يمثّل أيضاً تهديداً لأمنهم الصحّي، وحقهم في الوجود والحياة.

وبيان ذلك أنّ البشريّة في مجمل تاريخها ــ وخصوصاً في تاريخها المعاصر ــ لم تكن تنقصها الإمكانيات المادية والعلمية لصناعة رفاهها، وأمنها، وخيرها، وإنجاز التنمية الشاملة والعادلة لديها، بمقدار ما كانت تنقصها القيم الصحيحة، التي توجّه تلك الإمكانيات، وتعوزها القيادة الرشيدة، التي تعمل على حسن إدارتها، بناءً على تلك القيم.

وهنا نقول إنّه لو أنّ مجمل الدول ــ وخصوصاً المقتدرة منها ــ وغيرها من الجهات ذات الإمكانيات، والمقتدرة عالمياً، قد صرفت إمكانيّاتها بالشكل الهادف المبني على تلك القيم الإنسانية، وتعاونت في ما بينها بالشكل الصحيح، لأمكن أن يكون لديها منظومة صحية ذات أهداف إنسانية، تسمح بمواجهة أي تحدٍّ وبائي، وإن حصل بشكل سريع ومفاجئ.

إنّ ما يعنيه العجز عن مواجهة الوباء الحالي، هو لا إنسانية النظام الدولي ـ وهو بالمناسبة لم يكن إنسانياً في مجمل مراحله التاريخية ـ بل يُثبت فشل منظومة العولمة والنظام العالمي الحالي أخلاقياً وحضارياً وقيمياً، بعد فشله اقتصادياً وسياسياً. لأنّ الاقتصاد عندما يضحي اقتصاد الطبقة المترفة، فهو يعني فشل هذا الاقتصاد. وعندما تصبح صناعة السلطة بيد تلك الطبقة المفسدة، فهذا يعني فشل السياسة، وخصوصاً عندما نتحدّث عن النموذج الأميركي، الذي أصبحت فيه الديموقراطيّة وسيلة لصناعة سلطة تلبّي مصالح تلك الطبقة الجشعة، والذي أضحى فيه النظام بأكمله بمثابة أداة لتحقيق منافعها الرأسماليّة المترفة، والعولمة بمفهومها مجرّد سبيل إلى مراكمة المزيد من الثروات، وتحويل العالم إلى سوق لها، ومسرح لمنافعها.

إنّ ما حصل ينبغي أن يكون بمثابة نعي لهذا النظام وقطبه الأميركي، الذي تعدّ طريقة تعامله مع هذا الوباء على الصعيد الدولي ـ لا سيّما مع إيران وفرض المزيد من العقوبات عليها ـ بمثابة هزيمة أخلاقية، تقدّم دليلاً إضافياً على حقيقة القيم المحرّكة للسياسة الأميركية دولياً.

لقد خسر النموذج المادي الرأسمالي معركته القيمية والأخلاقية على الصعيد العالمي، ولم يعد ممكناً، بعد الآن، الحديث عن أي تفوّق قيمي وأخلاقي لدى الرأسماليات المتطرّفة، وخصوصاً الأميركية منها، التي أظهرت طريقة تعاملها في مواجهة هذا الوباء مدى مجافاتها للقيم الإنسانية، بما يدعو جميع الشعوب والنخب إلى ضرورة البحث عن نموذج بديل، يتلافى عورات النظام الحالي، ويأخذ العبر من التاريخ، ليُعمل على اجتراح نموذج عولمي مختلف، يرتكز على القيم الأخلاقية والإنسانية، وعلى العدالة كإنصاف على مستوى العلاقة بين الدول والشعوب، والتعاون في ما بينها، لتحقيق المصالح المشتركة لشعوبها ومجتمعاتها، واسترداد قرارها، وحماية مستقبل وجودها من أضرار العولمة الحالية، ومنظومتها المهيمنة.

قد تكون شعوب العالم أمام خيارات ثلاثة: الأول، الانطواء الوطني والقومي؛ الثاني، متابعة التماشي مع النموذج الحالي من العولمة الرأسمالية والنظام الدولي القائم؛ الثالث، العمل على اجتراح نموذج إنساني مغاير للنموذج القائم يرتكز على قيم العدالة بمفهومها الشامل.

الخيار الأوّل، أعتقد أنّه ليس متاحاً، أي أنّه لم يعد بالإمكان الرجوع إلى الوراء. لقد أصبحت العولمة واقعاً قائماً وقدراً لا مفرّ منه. نعم، يمكن اعتماد سياسات لتلطيفها، وحسن إدارتها، والحؤول دون العديد من سلبياتها. لكن لا يمكن إيقاف عجلتها، وليس صحيحاً ذلك، إنّما الصحيح التكيّف معها، والعمل على تكييفها وتوظيفها لتراعي المصالح الوطنية، ومصالح الشعوب وعامة الناس.

هذا فضلاً عن ضرورة الإشارة إلى أنّه ليست الأنويات (الأنا) المضخّمة قومياً أو وطنياً أو...، والتي يعبّر عنها في مختلف السياسات الانطوائيّة أو الانعزاليّة، هي المخرج ممّا نحن فيه، لأنّ تلك الأنويات قد تكون الأساس والمنشأ لشوفينيات وعنصريات قوميّة أو وطنيّة أو...، قد يكون خطرها وأضرارها أشدّ فتكاً بالإنسان من أكثر من وباء وجائحة.

أمّا الخيار الثاني، فهو الذي ثبت فشله، وهو الذي تستدعي الضرورة تغييره. إنّ مواجهة هذه المنظومة الحاكمة عالمياً، وسياسات الرأسماليات المتطرّفة واللاإنسانية، لم تعد ترفاً سياسياً أو اقتصادياً أو سيادياً، أو أمراً مرتبطاً فقط بصراع الأقطاب الدوليين، بل أضحت شأناً متّصلاً بالتهديد الوجودي لشعوب هذه الأرض، وديمومة حياتها، فضلاً عن سلامة اقتصادها، واجتماعها، وأمنها الصحي.

> **لا يبقى أمام الشعوب إلا الخيار الذي يتضمّن السعي إلى إنتاج عولمة من نوع آخر، عولمة تقوم على أساس قيمي إنساني**

إنّ ما حصل بمثابة إنذار لجميع شعوب هذا الكوكب ـ فضلاً عن الحكومات ـ بأنّ مال قافلة البشرية قد أصبح على المحك، وأنّه ليس من الصحيح أن يترك مصير هذا الكوكب تقرّره طبقة من المترفين المفسدين، الذين لا همّ لهم سوى مراكمة المزيد من الثروات وممارسة الهيمنة على العالم، وتوسيع النفوذ، ولو أدّى هذا الأمر إلى دمار الإنسانية، وإفساد الأرض وما عليها.

إنّ من أهم العبر المستخلصة إلى الآن، هو أنّه لم يعد صحيحاً النظر إلى ربوع الأرض على أنّها مجرّد أسواق، وإلى شعوبها على أنّها قطعان من المستهلكين، وإلى الإنسان على أنّه مجرّد أداة للربح (زبون)، وإلى مجتمعات البشرية على أنّها مجرّد سبب لمزيد من الثروات؛ إنّه دين المادة، وصنمية المال، وعبادة السلطة، وتاليه الأنا والشهوات.

لقد ثبت أنّ هذه الأيديولوجيا الكونية في أبعادها القيمية والثقافيّة والفكرية، والتي حكمت العالم على مدى عقود من الزمن، بل أكثر، لم تكن في صالح الإنسانية، وأن النظام العالمي القائم، والمعبر عنها في أبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها، لم يكن في مجمل مخرجاته في خدمة شعوب الأرض، والأكثرية الساحقة منها.

هي فرصة، إذاً، للتأمّل في ما أفضى إليه هذا النظام الدولي ومنظومته الحاكمة، وإلى أين أوصل مركب البشرية وشعوبها في اقتصادها، ومصالحها، وأمنها، ومتطلباتها الصحية، وفي جميع أمورها، لتكون هناك مراجعة جذرية لهذا النظام القائم وقيمه الحاكمة، وأولوياته، ومساراته، وسياساته، بل مراجعة كلّ دولة لنظامها، وأولوياتها، وسياساتها... ليكون كلّ ذلك أكثر عدالة وإنسانية وأخلاقية والتصاقاً بخير الإنسان ونفعه، أي الانتقال من رأسمالية النظام الدولي وشراهته، إلى إنسانية هذا النظام وعدالته.

إذاً، لا يبقى أمام هذه الشعوب إلّا الخيار الثالث، الذي يتضمّن السعي إلى إنتاج عولمة من نوع آخر، عولمة تقوم على أساس قيمي إنساني، عولمة ترتكز على أساس من العدالة كإنصاف، بما يقتضيه ذلك من الخروج من الأنويات ـ قومية أو وطنية أو ... ـ إلى الفضاء العالمي ببعده الإنساني، أي إنتاج عولمة إنسانية تقوم على العدالة والتناصف، تتبعها مواطنة إنسانية، تتكامل مع أخرى محلية، وتهدف إلى الخير الإنساني، وما يتطلّبه ذلك من نفع عام، وتعاون بنّاء عابر لجميع الحواجز والحدود من أجل خير الجميع، ونفعهم، وأمنهم، وسلامتهم... وليس من أجل فئة مترفة من أصحاب الثروات المنتفخة والنفوذ الدولي، الذين أفسدوا هذه البسيطة، واحالوا هذه الأرض إلى مدفن لأهلها، وسوق لبضاعتهم، بدل أن تكون مسرح حياة.

هي إذاً فرصة لجميع الشعوب والأمم، لإزاحة هذه الفئة المترفة والمفسدة عن مركز التحكّم في مصير هذه البسيطة، ومصائر ساكنيها، لأنّه لم يعد بعد اليوم من شكّ ـ ولا ينبغي أن يبقى ـ في المال الذي يمكن أن تصل إليه البشرية، فيما لو بقي هذا المسار البشري على ما هو عليه، وإلى وجهته المائلة. ولا يقصد بهذا الكلام إزاحة دولة بعينها لصالح دولة أو دول أخرى تتابع المسار نفسه، بل إزاحة منظومة دولية بأكملها لصالح الشعوب والفئات المستضعفة والمقهورة على هذه البسيطة.

في هذا السياق، قد نحتاج إلى التفكير في كلّ شيء، ومراجعته ونقده، عندما نتعامل مع ما يحصل على أنّه بمثابة إنذار للبشرية من المسار الذي تسلكه، والمصير الذي تتّجه إليه. وقد تكون هناك حاجة ملحّة لتشكيل أكثر من إطار عالمي ناشئ من الشعوب والطبقات المستضعفة والمظلومة، يعبّر عن آمالها في غدٍ أكثر إنسانية، ونظام عالمي أكثر عدالة، من أجل مواجهة النظام القائم، والسعي بقوّة إلى تغييره، وتغيير المسار الذي تمشي قافلة البشرية عليه.

وهو ما يحتاج إلى جهد عالمي استثنائي، وإلى تعاون عالمي نشط، وإلى تنسيق وإدارة رشيدة للجهود، لأن تلك الفئة المترفة والمفسدة لن تتخلّى عن امتيازاتها هذه بسهولة، ولن تعلن استسلامها بسرعة. وإضافة إلى كونها معركة قيم ووعي وإرادة، سوف يكون عندها النظر إلى أيّ انتخابات تجري في العالم ـ وخصوصاً في الدول ذات الوزن الدولي ـ على أنّها شأن عالمي، وخصوصاً عندما أصبحت الديمقراطية في ظلّ الشعبويّات الهائجة، والرأسماليات المتوحّشة؛ نعم الوصفة لإنتاج قيادة قد تمثّل تهديداً للسلم والأمن العالميين، وخصوصاً عندما نتحدّث عن دولة كالولايات المتحدة الأميركية، التي من الواضح للعيان أن الانتخابات فيها شأن عالمي بامتياز، وليست شأناً داخلياً بحتاً. بل هي ـ وغيرها من الانتخابات المشابهة ـ شأن يرتبط بمصير البشرية، وأمنها الوجودي، وديمومة حياتها، ومجمل شؤونها.

وهذا يعني ـ طالما لا بديل إلى الآن من النظام الدّيموقراطي عالمياً ـ ضرورة أن يعي الناخب الأميركي مسؤولية خياراته الانتخابية على مستوى مصائر البشرية، وليس فقط في مردودها المعيشي، ومحصولها الرفاهي، وأن تتعامل جميع شعوب الأرض مع انتخابات، كالانتخابات الأميركية، على أنّها شأن متّصل بأمنها، ومصالحها، ومستقبلها الوجودي ـ كما أيّ انتخابات أخرى في أيّ من الدول الفاعلة على المسرح الدولي ـ وأن تعمل تالياً لإخراج قطاعات واسعة من الناخبين الأميركيّين من نمطيّة التوجيه السياسي، الذي يُمارس بحقّهم من قبل المجمع الصناعي العسكري والنفطي، وآلته الإعلامية الضخمة، القادرة على صناعة الرأي العام، وتدجينه، وتوظيفه بما يخدم مصالحها وأهدافها، وذلك بهدف الإسهام في وصول قيادة أكثر تعبيراً عن الطبقات الفقيرة والمضطهدة في الداخل الأميركي وخارجه، واشدّ التصاقاً بالمعاني الإنسانية وقيم العدالة.

كذلك، ينبغي أن يشكّل ما حصل حافزاً للمراجعة وتجديد النظر في واقع المؤسّسات الدولية المؤثرة في مجريات العالم سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، وعلى جميع المستويات، من أن تكون مجرّد أداة بأيدي مترفي العالم، وأصحاب النفوذ الرأسمالي فيه، إلى أن تصبح أداة لصالح شعوب العالم، وفئاتها المستضعفة.

وفي هذا السياق، لا بدّ من عولمة الديموقراطية وتدويلها، أي العمل على فكّ أسرها، وسوقها إلى المؤسّسات الدولية، وتوظيفها في صناعة القرار الدولي، حتّى لا يبقى هذا القرار محبوساً بأيدي قلّة من الدول (مجلس الأمن وغيره من المؤسسات المماثلة)، تحتكره تحت عنوان الشرعية الدولية، أي إنّنا نحتاج إلى ديموقراطية أممية، بحيث يكون لجميع الأمم سهم في صناعة القرار الدولي ومستقبل البشرية، لتتحوّل من استبداد قلّة من دول العالم بقراره ومصيره، إلى قيادة جماعيّة للعالم، يشترك فيها جميع الدول والشعوب، عسى أن يكون ذلك مدخلاً إلى قيادة رشيدة وعادلة، وذات محتوى إنساني قيمي بالدرجة الأولى.

قد لا يكون ما حصل إلى الآن من هذا الانتشار الوبائي ومضاعفاته، كافياً للوصول بالاجتماع البشري إلى الغايات التي ذكرنا، لكنّه من دون شك، سوف يجعله يتقدّم أكثر من خطوة إلى الأمام لاستخلاص تلك العبر، والإفادة منها.

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

عمل للفنان البولوني مايكل كراتز

الإمبراطورية الأميركية بين قوسين

عبد الله السناوي *

بدت الضربة مباغتة ومزلزلة في نيويورك، قلب أميركا ورمز إمبراطوريتها، من عدوٍ لا يُرى، مجهول وغامض. أُطفئت أنوار مسارحها الشهيرة، وخلت شوارعها وجسورها من مظاهر الحياة، انكفأ مقرّ الأمم المتحدة على مخاوفه من تفشّي العدوى، وتراصّت الجثث في توابيت أمام واجهات المستشفيات، انتظاراً لشاحنات تحملها إلى مثواها الأخير من دون وداع.

بقدر الانكشاف والتخبّط في أكثر دول العالم قوة ونفوذاً، اهتزّت معادلات وتغيّرت حسابات ووضع مستقبل الإمبراطورية بين قوسين. لا يمكن مقارنة ما يحدث الآن، في جنبات نيويورك، بما تعرّضت له في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، من حيث حجم الترويع والتبعات المحتملة.

في أحداث أيلول/ سبتمبر، تبدّت ثغر أمنية فادحة سمحت لمجموعة من تنظيم «القاعدة»، المصنّف إرهابياً، بأن تقتحم بالطائرات برجَي التجارة العالمي، ومقر البنتاغون، وتُسقط آلاف الضحايا المدنيين. هذه المرة، الثغر الصحية والسياسية يصعب سدّها من دون ثمن باهظ تنال من هيبة القوة العظمى الأولى ومكانتها وقدر نفوذها في عالمها.

كذلك، يصعب التوظيف السياسي لوقائعها في تصفية حسابات. كالتي جرت بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، وأفضت إلى تحطيم العراق بلداً ومستقبلاً، من دون أن تثبت عليه ادعاءات امتلاكه أسلحة دمار شامل، ولا تأسّست دولة حديثة ديموقراطية كما رُوّج وقتها لتسويغ الاحتلال.

في أحداث أيلول/ سبتمبر، طلب اليمين الأميركي إعادة صياغة خرائط الشرق الأوسط، بما يمكّن إسرائيل من قيادته والتحكم في مقاديره، لكنّه لم يحقق كامل مراده. ورغم أنّ الإدارة الحالية أكثر انحيازاً لإسرائيل من أيّ إدارة سابقة، إلا أنّ فكرة توظيف ضربات الوباء، لتصفية حسابات جديدة في الشرق الأوسط مستبعدة نسبياً.

يُفترض في دولة تمتلك أقوى اقتصاد، وأفضل الجامعات ودور العلاج ومراكز البحوث العلمية والطبية، أن تُبدي قدرة أكبر من غيرها في السيطرة على الوباء، غير أنّه أفلت عن كل سيطرة وفاقت الخسائر أي توقع. في لهجة ساخرة، دوّنت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، «وعد فأوفى... أميركا أولاً»، قاصدة الشعار الذي تبنّاه دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، التي خاضتها ضده، فيما حقّقت أميركا أعلى نسبة إصابة بفيروس «كورونا» المستجد في العالم. وفي لهجة متحدية، دعت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى محاسبته على إنكاره مدى خطورة الوباء، حتى استفحل.

بغض النظر عن الصراعات الداخلية، التي تدعو الديموقراطيين إلى النيل من ساكن البيت الأبيض قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة، فإنّ مستوى الأداء الرئاسي أقرب إلى الهزل المفرط أمام فيروس يحصد الأرواح بلا رحمة. يتحمّل ترامب المسؤولية السياسية الأولى عن قدر الإخفاق المروّع في إدارة أزمة «كورونا» المستجد، حتى استفحل في الولايات المتحدة كلّها. تجاهل تقارير استخباراته، التي دعته مبكراً إلى التحوّط والاستعداد، ساخراً من الوباء، كأنه «انفلونزا اعتيادية». دخل مماحكات لا لزوم لها مع الصين، استهلكت وقتاً طويلاً، قبل أن يضطر تحت تفاقم الوباء إلى فتح قنوات اتصال مع الرئيس الصيني، للتنسيق وتبادل الخبرات في مواجهة العدو المشترك.

حاول توظيف الوباء في حملته الرئاسية لتجديد ولايته، في الخريف المقبل، تحدّث في ما يعرف وما لا يعرف، أفتى في أمور طبية فنية دقيقة بلا دراية، أصدر قرارات من دون تشاور مع حكام الولايات، ثم تراجع عنها، كإغلاق منطقة نيويورك، أعلن انتصاره المبكر في الحرب مع الوباء، والعودة إلى الحياة الطبيعية، قبل عيد الفصح، قبل أن يتراجع كالعادة، ليقرّ من دنٍّ مكتوب أنّ إعلان النصر قبل موعده خطأ كبير.

توقّع مساعدوه الطبّيون أن يموت من جراء الوباء، منذ ألف أميركي، فاعتبر ذلك دليلاً على أنّه يقوم بـ«عمل جيد»، قائلاً إنه كان متوقعاً أن تصل أعداد الضحايا إلى مليونين.

رغم تراجعاته المتكرّرة، فهو يصرّ على «روعة» الأداء السياسي الذي يقدّمه، كلّ ما يفعله رائع، ومساعدوه رائعون، وأي سؤال محرج نسبياً فهو مؤامرة تستهدف عن أصحابه أيّ جدارة بالانتساب إلى مهنة الصحافة.

ترامب تعبير صارخ عن قدر أزمة الإمبراطورية الأميركية، لكنّه ليس الأزمة نفسها. به أو من غيره، فإنّ أزمة الإمبراطورية الأميركية جوهرية ولها تاريخ، لكنّه بسوء فادح في الأداء يطرح سؤال مستقبلها، كما لم يحدث من قبل منذ الحرب العالمية الثانية. هو عاملٌ مساعد في الانكشاف الأميركي تحت وطأة ضربات «كورونا». وليس العامل الأساسي في التراجع المتوقع على خرائط القوة والمكانة والنفوذ في العالم.

قبل على نطاق واسع، قبل أن يطلّ القرن الحادي والعشرين، إنه سوف يكون أميركياً، فتركّز عناصر القوة بمعناها الشامل، يرشّحها لأن تتصدر المشهد الدولي بلا منازع. كان ذلك استباقاً للتفاعلات الدولية في عالم متغيّر. وقبل على نطاق واسع عند سقوط جدار برلين، عام 1989، إنّ القرن الجديد قد ابتدأ الآن. كان ذلك بدوره استباقاً آخر للحقائق التي تبدّت في ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية وحلف «وارسو».

استعادت روسيا شيئاً من إرث النفوذ الدولي، وبرزت الصين كقوة اقتصادية عظمى تُزاحم الولايات المتحدة، اهتزّت أحوال «حلف شمال الأطلسي»، كأنّه أُدخل غرفة عناية فائقة، بتعبير الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وترنّحت المنظومة الغربية على نحو غير مسبوق، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي صعدت بمقتضى نتائجها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق إلى منصة زعامة النظام الدولي.

تتجلى الحقائق الكامنة، الآن، تحت ضربات الوباء. الاتحاد الأوروبي مستقبله بين قوسين كبيرين، والزعامة الأميركية تدخل بدورها بين أقواس أخرى. انكشفت الرأسمالية المتوحّشة في ميادين المواجهة، وتبدّت الحاجة الماسّة إلى الدولة القوية والعادلة، إلى نظم صحية تتأكد أهميتها فوق العضلات العسكرية.

بتلخيص رمزي، فإنّ جائحة «كورونا» هي البداية الثانية للقرن الحادي والعشرين، أو البداية الحقيقية التي تؤسّس لما بعدها من تفاعلات وعلاقات وقيم وأفكار ونظرات إلى الحياة، قد يقدّر لها أن تسود وتطبع الحركة للمستقبل. بمعنى آخر، فإنّ الفترة الزمنية بين عامي 1989 و2020، أقرب إلى مرحلة انتقالية بين قرنين من حيث حقائق النظام العالمي وموازين القوى فيه، والقيم الرئيسية التي تسوده. باليقين، فإنّ القوة الأميركية لن تغادر مقدمة المسرح الدولي إلى كواليسه مرة واحدة. وربّما يمكنها التصحيح والتكيّف مع حقائق العالم المتغيّرة، لكن ليس بوسعها مهما تغيّرت الرئاسات وتحسّنت مستويات الأداء السياسي، أن تحتفظ بالقيادة المنفردة على النحو الذي بدا، عند انهيار جدار برلين.

ومن المرجّح أن تتراجع خطوتين أو ثلاثاً إلى الخلف لصالح صعود محتمل للصين وقوى أخرى، قد تثبت كفاءتها أثناء الحرب على الوباء المستشري.

هناك استدعاء واسع لقيم التكاتف الإنساني ووحدة المصير الإنساني، الذي لم تعترف به أبداً الإمبراطورية الأميركية، في سنوات ذروتها، واستدعاء آخر لعلاقات أكثر عدلاً اجتماعياً في مواجهة الموت المشترك، الذي يكاد يفتقر رصيدها السياسي إلى تجربته، حتى إن المرشح الرئاسي الديموقراطي بيرني ساندرز استُبعد على خلفية خطابه الاشتراكي، رغم دعم قطاعات واسعة من الشباب له.

يتأكد، الآن، تهافت نظريات «نهاية العالم» و«صراع الحضارات»، التي ركّزت على التفوّق الغربي، ونظرت باستعلاء إلى بقية الجنس البشري. يوشك عالم جديد أن يولد، لا هو عالم «الكاوبوي» الذي يشهر سلاحه في وجه الآخرين ليملي إرادته، ولا عالم تنفرّد بمقاديره قوة واحدة مهيمنة، وليس بوسع أحد فيه أن ينكر ما هو مشترك من إرث إنساني.

بطبائع التاريخ، لن يكون التحوّل إلى المستقبل رحلة صيفية في قارب على سطح نهر تحت أضواء القمر. إنّه موضوع صراع ضار بين قوى ومصالح وأفكار، بين جديد يطل وقديم يقاوم بضراوة. بين القيم الإنسانية التي تأكدت في الحرب مع «كورونا»، والشعبوية التي قد تستثمر الحرب نفسها لتأكيد الانغلاق والعزلة باسم تفوّق مدّعى أو عدم جدوى الارتباط بجماعات أكبر.

في الحرب القاسية مع عدو مجهول يضرب بقسوة من دون أن يُرى، تجد الإمبراطورية الأميركية مستقبلها بين قوسين.

* كاتب وصحافي مصري

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير العسيوطي: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فرداف ـ شارع دونان ـ سنتر كوتشوك ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري: ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 01 / 666314 ـ 15، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

على الغلاف

كتاب يستعيد الجائحة التي نكبت العالم في الحرب العالمية الأولى

كان يا ما كان... الإنفلونزا الإسبانية

في كتابها «جائحة عام 1918 : قصة الإنفلونزا الأشد فتكاً في التاريخ» (منشورات مايكل اومارا. 2018)، تأخذنا كاثارين ارندولد إلى عام 1918، حين غزا فيروس تنفسيّ العالم، فقضى على 100 مليون شخص! لقد فنيت عائلات بأكملها في منازلها، ومات الأطفال جوعاً لأن أهلهم المصابين كانوا عاجزين عن الحركة. بل إنّ بعضهم قتل أطفاله خوفاً عليهم من الجوع، واستحالت المواصم مدن أشباح بكل معنى الكلمة!

زياد منى

عندما تُلِم ببلد ما أعراض وباء غير معروف، فمن الطبيعي لجوء العلماء إلى التاريخ في محاولة لمعرفة ما يجري. هذا ما يتم فعله حالياً بالعلاقة مع جائحة كورونا او كوفيد- 19. ولأنّ التاريخ القريب يحوي أحداثاً شبيهة، إن لم تكن أخطر، فإن الحدث ذا العلاقة هو ما يسمى «الإنفلونزا الإسبانية»، فمن الطبيعي العودة إليه لمعرفة بعض الحقائق التي قد تفيدنا في هذه الأيام العصيبة. ومن فوائد استشارة أحداث عام 1918 تحديد استراتيجيات الصحة العامة للتخفيف من تأثير تفشي المرض عبر ما يُعرف بالتدخلات غير الصيدلانية، أي الأمور التي يجب التقيّد بها عندما لا تتوافر أدوية مضادة للوباء.

لقد آخترنا كتاب «جائحة عام 1918: قصة الإنفلونزا الأشد فتكاً في التاريخ» (منشورات مايكل أومارا . 2018) لكاثارين أرندولد، لأنه الأحدث عن المادة والأكثر تفصيلاً؛ فالكاتبة صحافية ومتخرّجة جامعية في مادة علم النفس، ما يمنح عملها أهمية إضافية. كما أنّ الكتاب يتعامل مع تأثيرات ذلك الوباء في دول عديدة، معتمداً على مصادر أولية وتقارير سرية لم تكن متاحة من قبل.

يورد الكتاب أنّه في عام 1918، غزا فيروس تنفسي جديد سكان العالم، وقضى ما بين 50 مليون و100 مليون روح بشرية، أي ما يعادل 220 مليوناً و430 مليون شخص وفق عدد سكان العالم اليوم.

وباء الانفلونزا الإسبانية ـ كما بات يعرف بين العامة ـ اكتسب اسمه من البلاد التي انتشر فيها ومنها، على ما يقال. فإسبانيا كانت دولة محايدة خلال الحرب العالمية الأولى، ولم تفرض رقابة صارمة على صحافتها، ما مكّنها من نشر الروايات المبكرة عن المرض بحرية. نتيجة لذلك، ظن العامة خطأً أنها مصدر الوباء. ففي أواخر ربيع عام 1918، أرسلت خدمة إخبارية إسبانية تقريراً إلى مكتب رويترز في لندن يقول إن «شكلاً غريباً من المرض ذي الطابع الوبائي ظهر في مدريد، لكنه ذو طبيعة معتدلة، ولم يتم الإبلاغ عن حالات وفاة بسببه». لكن في غضون أسبوعين من التقرير، أصيب أكثر من مئة ألف شخص به، منهم ملك إسبانيا ألفونسو الثالث عشر، وكذلك مجموعة من كبار سياسيي البلاد، إضافة إلى ما بين 30% و40% من الأشخاص الذين عملوا أو عاشوا في مناطق محصورة مثل المدارس والثكنات والمباني الحكومية. هذه الأحوال فرضت خفض الخدمات العامة لأنه لم يعد بتوافر ما يكفي من الموظفين الأصحاء للعمل، فيما عجزت الإمدادات والخدمات الطبية عن مواكبة الطلب. سرعان ما عزت الصحافة البريطانية وباء الإنفلونزا الإسبانية إلى طقس البلد الجاف، ما أوحى بأن المناخ الرطب في بريطانيا قد يوقف انتشار الإنفلونزا هناك.

> نزيف في الرئتين والأنف، وتحوّل لون الجلد إلى الأزرق بسبب نقص الأوكسيجين والاختناق حتى الموت

مع مرور الوقت، سيتم إعطاء المرض العديد من الأسماء المختلفة، كما لو كان الوصف الصحيح قد يساعد في علاجه. في بريطانيا، كان يعرف باسم «فلاندرز غريب»، والألمان، الذين اشتبهوا في البداية بأنه سلاح بيولوجي، أطلقوا عليه اسم «بليتزكاتاره». أما سويسرا الناطقة بالفرنسية، فقد أطلقت عليه اسم La Coquette، وعرف في أجزاء من آسيا باسم «حمى بومباي».

بدأ تفشي المرض خلال الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الأولى عام 1918. ويعتقد المؤرخون اليوم أن الصراع ربما كان مسؤولاً جزئياً عن انتشار الفيروس. فعلى الجبهة الغربية، أصيب الجنود الذين يعيشون في ظروف ضيقة وقذرة ورطبة بالمرض وسوء التغذية، ما أدى إلى إضعاف جهاز المناعة.

خلال صيف عام 1918، بدأت القوات بالعودة إلى أوطانها، وأحضرت المستعمرات معها الفيروس الذي انتشر عبر المدن والبلدات والقرى في البلدان الأصلية للجنود. في بريطانيا، توفي نحو ربع مليون نسمة في ظروف مروعة، وسجلت الولايات المتحدة ثلاثة أرباع مليون ضحية، أي خمسة أضعاف إجمالي الوفيات العسكرية في الحرب، وخفّض الوباء متوسط العمر المتوقع فيها بأكثر من 12 عاماً. أما إجمالي الوفيات الأوروبية، فبلغ أكثر من مليوني روح. كانت بداية الانتشار هناك مفاجئة، وظهرت أعراض مروعة، بما في ذلك نزيف في الرئتين والأنف، وتحوّل لون الجلد إلى الأزرق بسبب نقص الأوكسيجين والاختناق حتى الموت «من الجوع إلى الهواء»، حيث تمتلئ الرئتان بالدم والقيح. أولئك الذين لم يستعيدوا وعيهم أبداً، كانوا المحظوظين. توفي آخرون بسبب السعال الدائم وعدم المقدرة على التنفس، ما قاد إلى نقص في وصول الأوكسيجين إلى الدماغ، وبالتالي إلى أحد أشكال الخرف. وكان من بين الذين أصيبوا بالوباء رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج، والرئيس الأميركي وودرو ويلسون، والكاتبان روبرت غريفز وفيرا بريتن.

في الهند، قضى نحو 17 مليون شخص نحبهم منهم، نحو 14 مليون في الهند البريطانية. وفي أفريقيا، قضى نحو 2% من مجموع السكان، من بينهم مئة ألف في غانا وحدها. وفي تنزانيا، مات نحو 10% من السكان، وأعقبت الوباء مجاعة قتلت آلافاً آخرين. لكن بالنظر إلى الرقابة ونقص السجلات الدقيقة وشهادات الوفاة النظامية، قد يكون إجمالي الوفيات العالمية أعلى، إذ تمّ إخفاء ظروف وفاة العديد من الجنود «لحماية الروح المعنوية». ولكن بغض النظر عن العدد النهائي للضحايا، ليس هناك من شك في أن تفشي إنفلونزا عام 1918 كان من أشدّ الكوارث الطبيعية فتكاً في تاريخ البشرية.

بدأت الكاتبة مؤلفها هذا في فناء كنيسة في إنكلترا قبل 10 سنوات، حيث يقوم أحد أشهر أطباء بريطانيا بإخراج جثة السير مارك سايكس، المشارك في مشروع تقسيم المشرق العربي، على أمل أن تحوي ما يكفي من الأنسجة الرخوة لتمكين العلماء من استخراج الفيروس. لكن ذلك لم يفلح بسبب تصدّع التابوت. فإذا

بعالم سويدي يتوجه إلى أقصى المحيط المتجمد الشمالي، ليجد أن الدهون الزائدة على ضحية الإنفلونزا احتفظت بما يكفي من فيروس عام 1918 في واحدة من العينات الأربع التي أخرجها للمساعدة في تحرير نسب الحمض النووي الريبي للفيروس.

إضافة إلى طبيعتها، كان أكثر الأعراض المروعة للانفلونزا الإسبانية ـ دوماً بحسب الكاتبة ـ انتقالها على نحو مذهل. في حالة الإنفلونزا التقليدية، يحضن المصاب الفيروس لمدة أربع وعشرين ساعة على الأقل لغاية أربعة أو خمسة أيام قبل أن يصبح المرض واضحاً. أما العلامات الأولى، فهي الصداع والقشعريرة والسعال الجاف والحمى والضعف وفقدان الشهية، ما يؤدي إلى التعب المعمم. لكن التعافي الكامل واستعادة القوة الكاملة بعد الانفلونزا يستغرقان أسابيع عديدة أو أكثر. ما يمكن أن يخلط بين الأمور هو أنه رغم أن الإنفلونزا كيان سريري مميز ومعترف به، فإن العديد من المرضى وبعض الأطباء يميلون إلى تجميع معظم الأمراض التنفسية تحت مصطلح شامل هو «الإنفلونزا». في منظورنا نحن العامة، فإن حالة الإنفلونزا تعني أكثر بقليل من أيام قليلة من العمل، وأقراص الباراسيتامول ومشروبات الليمون الساخنة على الأريكة.

على النقيض من ذلك، كانت الإنفلونزا الإسبانية أكثر عدوانية وسرعة في التموضع. خلال الموجة الثانية المدمرة من الوباء، انهار الضحايا في الطرقات وهم يعانون نزيفاً في الرئتين والأنف. تحولت جلودهم إلى اللون الأزرق الداكن مع «زرقة الهيليوتروب» المميزة التي يسببها فشل الأوكسيجين حيث تمتلئ رئاتهم بالقيح، وغالباً ما تُرك أولئك الذين تعافوا مع إرث مدى الحياة من الأمراض العصبية ومشاكل في القلب والخمول والغموض.

لقد فنيت عائلات بأكملها في منازلها، وكان الأطفال يموتون جوعاً لأن أولياءهم كانوا في أسرّتهم عاجزين عن الحركة؛ بل إن بعض المشوشين قتلوا أطفالهم مقتنعين بأن ذريتهم سيتضورون جوعاً من دونهم. في جنوب أفريقيا، ألقيت جثث عمّال المناجم القتلى والمحتضرين من القطارات وتركت على طول المسار. مدن بأكملها أضحت أشباحاً حيث توقفت الحياة اليومية. وفي واشنطن وكيب تاون، نفذت التوابيت لدى المتعهدون، بينما في فيلادلفيا، أدى نقص مساحة الدفن إلى لجوء مجلس المدينة إلى حفر القبور الجماعية بمجارف آلية. تكهن بعضهم بأن هذا الفيروس لم يكن إنفلونزا على الإطلاق، بل طاعون، وخشوا فناء الجنس البشري.

يذكّرنا الكتاب بأن الحرب وقت عظيم لنظريات المؤامرة. لذلك ليس من المستغرب أن يعتقد كثر أن الإنفلونزا من صنع الإنسان، مع الادعاءات التي تم توزيعها بأن الغواصات الألمانية ألقت بمسبب الوباء على سواحل البحر أو أنها خلطته في عبوات «أسبرين باير». أما في المجتمعات المغالية في تدينها، فكان يُنظر إلى الإنفلونزا الإسبانية على أنها عقاب إلهي للطبيعة البشرية الخاطئة بشكل عام ولبدء الحرب على نحو خاص.

تقول الكاتبة في مؤلفها الذي يحوي 23 فصلاً ومجموعة كبيرة من الرسوم والمصورات ذات الصلة: «بينما قتلت الانفلونزا الإسبانية العديد من الأشخاص المشهورين، بمن فيهم الرسام النمساوي إيغون شيلّه، بقي معظم ضحاياها مجهولين ولا من يحزن عليهم، عدا عائلاتهم المباشرة، بمن فيهم أحفادها. في أجزاء عديدة من الصين وأفريقيا والهند وروسيا التي كانت في خضم ثورة أكتوبر، عنى عدم وجود سجلات دقيقة أنّ ملايين الضحايا لم يتم تسجيلهم، وضاعت قصصهم في رعب الوباء». لذلك اختارت الكاتبة التركيز على القصص الشخصية التي تم حفظها وتسليمها من خلال الذكريات العائلية والوثائق والمذكرات وحياة الأفراد الأكثر شهرة. ونظراً إلى أن غالبية هذه التجارب تم استخلاصها من التجربة البريطانية والأميركية مع الإنفلونزا الإسبانية، فإن تركيز هذا المؤلف على الغرب أمر لا مفر منه، مع أنه يتطرق إلى تأثير الإنفلونزا الإسبانية على الهند البريطانية وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا.

شكلت الإنفلونزا الإسبانية أكبر تحدّ لمهنة الطب في زمن الحرب، مثل كيفية ترويض الوباء من خلال العلاج والسيطرة والاحتواء، نظراً إلى التأثير الهائل للمرض في كلا الجانبين، أجرى الجيش الكثير من الأبحاث. ففي حين رفضت السلطات المدنية الإنفلونزا باعتبارها إلهاءً عندما كان يجب التفكير في الحرب، بدأ الأطباء العسكريون في بريطانيا والولايات المتحدة البحث عن حل بناءً على أبحاثهم في أمراض وبائية أخرى مثل التيفود والكوليرا، لكن تم تقييد أيديهم. لم يعرفوا بالضبط ما الذي كانوا يتعاملون معه. بفضل ميزة الإدراك المتأخر، نعلم أن الإنفلونزا سببها فيروس؛ لكن في عام 1918 ظن العلماء أنه مرض بكتيري. في نهاية المطاف، ستؤدي البحوث العلمية في تلك الأوقات المرعبة إلى اختراقات كبيرة، مثل الاعتراف بأن الأنفلونزا يمكن أن تؤثر في البشر والطيور والخنازير، وتصنيف الأنواع الفرعية الثلاثة لفيروس الإنفلونزا من الأنواع A، B، C. لكن لا بد من أنّ ذلك بدا سياقاً يائساً مع الزمن في خريف عام 1918 حين كان علماء الطب يجهدون لتطوير لقاح مع زملائهم الذين كانوا يموتون من حولهم.

في الفصول الأخيرة من المؤلف، استكشفت الكاتبة البحث في فيروس (H1N1) الذي قام به الفيرولوغي الأميركي جفري تاوبنبرغر لاستخراج عينات من أجسام عمّال المناجم النروجيين المدفونين في التربة الصقيعية القطبية الشمالية. وحاولت ـ على حدّ تعبيرها ـ أيضاً إلقاء نظرة خاطفة على المستقبل والنظر في الاحتمال المثير للقلق من أن «السيدة الإسبانية»، كما كان الوباء يعرف، قد تعود إلينا، وإن كان ذلك تحت ستار مختلف. وها نحن نشهد هذه العودة!

Pandemic 1918: The Story of the Deadliest Influenza in History - MichaeL O'mara books LTD. 2018. 384 Pages. Catharine Arnold

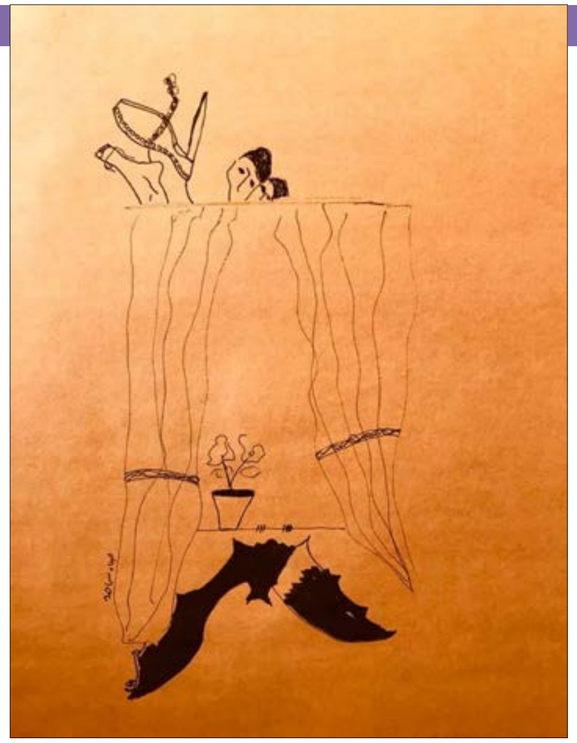

لوحة صفاء سالم اسكندر

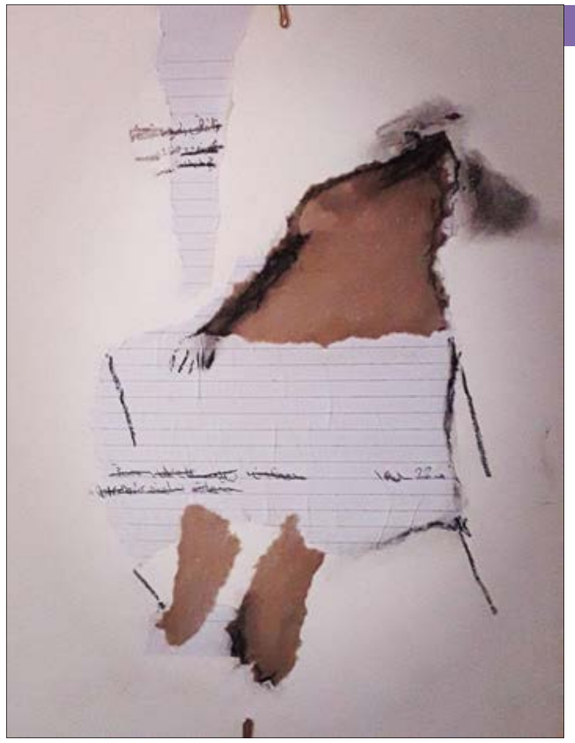

لوحة حامد سعيد

فنانون عراقيون: كمامة أطبقت على فم العالم!

«اليوم أريد أن تصمتَ الريح. كانَ كمامةٌ اطبقتْ على فمِ العالم»

(سركون بولص)

بغداد ــ علي محمود خضير

تحققت نبوءة الشاعر، صمتت الريح، وأطبقت اليوم كمامة كبيرة على العالم كله، وتركته تحت الوطأة الثقيلة لمفاجأة فيروس كورونا الذي فاجأ البشريّة وأوقف عجلة الحياة في كلّ مكان. لحظة الصّمت أطبقت بغتة، تاركة صدى الرعب يتردد من أقصى المعمورة إلى أقصاها، ليهرع الناس إلى مجمعات التسوق والصيدليات وجدران البيوت. إلى الرعب، صديق الإنسان القديم، من لحظة الكهوف والموت الأوّل، حتّى صور الجثث المكدسة من ضحايا الفيروس الذي دحض جبروت الإنسان وهدم أبراجه العالية.

وبين حمى تطويق الجائحة وتأخير تقدمها، وسباق المعسكرات المتناحرة لاكتشاف لقاح أو علاج ناجع، يركن الإنسان الهش إلى علاجه الشخصيّ، ذاك الذي ينبع دائماً من الداخل، من القوّة الغامضة التي ترمم روحه المرتجفة وتختزع لهُ أسباب الأمل.

ومثلما كان الأسلاف يُعالجون مخاوفهم بالخطوط الراعشة على جدران الكهوف، ويدفعون أشباحهم بقوّة اللون وسحر تعبيره، تاركين للأجيال اللاحقة شهادات حرّة عن لحظات الحقيقة الغابرة، فقد ظلّ إنسان القرن الإلكتروني أميناً على العادة، يحرر اللحظة بالرسم، مُرسلاً للمستقبل تلويحة النجاة. هنا نتصفّح ثلاث لوحات لفنانين عراقيين من أجيال مختلفة قاربوا محنة الكوكب الملحة باقتراحاتهم الفاحصة.

وجوه متلاشية غائمة، تغطّي نصفها الكمامات، ترقب بحذر ووجوم قدر البشريّة القاتم، الضعف الإنساني يطلّ كشبح غير مرئي بين التفاصيل، ليس للوجوه ملامح واضحة، وكذلك هو الخوف، واحد ومتشابه ومتكرر ومن دون ملامح، هكذا بدت لوحة الفنان سيروان باران (56 عاماً) التي عبّرت عن حدث الساعة، وقد نشرها في مواقع التواصل. الأجساد يقترب بعضها من بعض محاولة تبديد انكسارها الفردي بالقوة المعنوية للجموع، أو ربما هي إشارة للحاجة الإنسانية إلى التواصل أثناء الماسي بعدما فرّق الوباء بين الناس وحكمهم بالعزلة. ثمة قاتل بالضرورة، مجهول كالعادة، لكنه هذه المرّة لن يكون عدوك، بل أحد أفراد أسرتك أو أصدقائك، أو محض عابر لم تجمع بينكما سابقاً ضغينة أو ذكرى.

يسجل الفنان حامد سعيد (44 عاماً) محنة الإنسان أمام المرض، مُستخدماً في لوحته أدوات مادية كوسيلة للأداء الفني إلى جانب اللون: الورق المقوى الأسمر، ورق الدفتر المدرسيّ، أرضية بيضاء. يترك سعيد أدواته تتفاعل لتصنع رؤيتها لما يعيشه كوكب الأرض والإنسان من تداعيات الوباء القاتل. يرى أن ظاهرة الفيروس تختبر ثقافة الإنسان أكثر من جسده. لذلك يُشير إلى ورقة الكتابة دلالة على الحمولة الثقافية والوعي البشري

لوحة بريشة سيروان باران

> لوحة الفنان سيروان باران التي نشرها على مواقع التواصل، عبّرت عن حدث الساعة

ويستعملها ككناية لما يستخدمه البشر من حماية مضادة (الكمامة) ليدرأ عن نفسه الخطر. هذه الورقة حملت شيئاً يسيراً من الكتابة والعلامات في إشارة خافتة لحكاية الحياة والإنسان على الأرض، يختزلها الفنان بسطرين غامضين كأنهما الوهم أو السراب، هناك أيضاً رقمان رياضيان على اليمين، هل هما أيام الحجر الصحي أم فترة حضانة الفيروس؟

صغر حجم الكمامة (المُخفّفة) لا يوحي بصغر حجم الإنسان في لحظة الحقيقة إزاء المجهول فحسب، بل حجم القيمة الثقافيّة والعلميّة المتبجّحة التي اكتشف العالم فجأة ضآلتها. الكوكب المريض باللون البنيّ بدا هو الآخر هشّاً ومرتبكاً أمام المواجهة.

يحاول الفنان صفاء سالم إسكندر (30 عاماً) تعرية اللحظة الخاصّة بكورونا في تجريد متقشف للذعر البشري وهو يختبئ خلف نافذة البيت مطلاً على العالم من سجنه الاختياري. الإنسان يسجن نفسه بإرادته هذه المرّة، عقوبة عادلة على جرائمه بحق الكوكب والطبيعة، لا بد من جزاء (متأخر؟) على الحروب والتلوث وتجريف الأشجار وقتل الحيوانات الجائر الذي تسبب فيه الكائن المتجبر.. كشف الحساب يأتي بغتة، ولذلك تحضر في لوحة صفاء عناصر الطبيعة التي توحي بهذا الإحساس، النبات (الوردة في أصيص) والحيوان (الخفاش) فارداً جناحيه القاتمين يُغطيان مساحة محدودة من اللوحة، لكنها كافية لتكثيف لحظة السواد والكآبة في الوجهين البشريين اللذين توارياً وراء رعبهما. تجريد الذعر يحاكي حضور الطبيعة، بأكثر من وجه، كل ما في المشهد يحتال على خوفه، الحياة تأخذ منحى آخر.

ما يلفت أن اللوحات الثلاث على اختلاف أساليبها الفنيّة والتعبيرية، وتباين رساميها، فإن اللون البيج «الصحراوي» أو أحد تنويعاته كان حاضراً فيها جميعاً، ليكون علامة الجدب والعطش الروحي قبل المادي الذي عصف بالنفوس الشاحبة المنتظرة لقدرها.

ليس مجهولاً ما سيقوله الأحفاد عن جهود الحكومات بشأن تفشي الوباء، ولن يذكر أحد خطابات الزعماء المبشرة بالهلاك إلّا بالعار. سيظل على الدوام، في سماء الأيام الآتية، ما فعلته الكوادر الصحيّة لإنقاذ الأرواح، وما اخترعه الفنانون من علاجات بالألوان تستشرف الواقعة وتشهد عليها.

فلسطين

رام الله تتحنّن على غزّة: السبب «كورونا»؟

تراجعت السلطة عن قرارات اتخذتها منذ 2017 لعقاب غزة. والسبب كما تقول: التصدي لـ«كورونا». المستشفى التركي سوف يعمل قريباً بعدما سمحت رام الله لـ«الجامعة الإسلامية» بتلقي مبلغ التشغيل. فيما قررت تخفيف إجراءاتها عن موظفي القطاع. لكن ذلك كله لا يبعد شبح أزمة كبيرة تتربص بالقطاع المحاصر

غزة ــ **مادلين الحلبي، ريم رشيد**

أخيراً، تقرر تشغيل «مستشفى الصداقة» التركي في غزة بعد تعطيل لسنوات، جراء اتصال هاتفي بين رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، والرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، على أن تتولى تشغيل المستشفى حالياً «الجامعة الإسلامية» التابعة لحركة «حماس»، علماً بأن الجامعة أعلنت في السادس والعشرين من الشهر الماضي تسلمها «الصداقة»، لـلاستفادة منه في مواجهة «كورونا». وكشف مصدر

> **تنوي السلطة إلغاء التقاعد الإجباري الذي فرضته على موظفي القطاع**

مطلع عن رفع عباس «الفيتو» المفروض من السلطة منذ 2017 على تلقي «حماس» أموالاً من تركيا، وبذلك تسلمت «الإسلامية» 43 مليون دولار هي «الموازنة التشغيلية للمستشفى» التي أقرها البرلمان التركي، بعدما كانت أنقرة تشترط تحويل المبلغ إلى السلطة، لا إلى «حكومة غزة».

بالتوازي، تنوي السلطة توحيد نسبة صرف الرواتب بين موظفيها في المحافظات الشمالية والجنوبية (الضفة المحتلة وقطاع غزة)، والعمل على إنهاء التقاعد الإجباري الذي أقرته منذ 2017، في إطار العقوبات على «حماس». ووفق مصادر في رام الله، من المقرر صدور مرسوم حكومي قريباً «يتضمن التفاصيل المرتبطة بقرار إلغاء التقاعد، لكنه سيتضمن لائحة حول التقاعد الاختياري». وفق المصادر، جاء قرار رام الله بسبب «كورونا»، وخاصة أن عدداً كبيراً من موظفيها المحالين على التقاعد يعملون الآن في حالة طوارئ لمواجهة الفيروس، في مقدمتهم الطواقم الطبية، إضافة إلى «سلطة الطاقة». لكن الغموض في التفاصيل لا يزال موضع قلق لدى الموظفين، وخاصة أن إعلاناً شبيهاً صدر أكثر من مرة دون تطبيق. لكنّ صرف راتب الشهر الجاري سيكون «الاختبار الحقيقي»، وفق نقيب موظفي السلطة في المحافظات الجنوبية، عارف أبو جراد. كما أن ملف «تفريغات 2005» نقطة اختبار أخرى، بانتظار تثبيتهم وإدراجهم ضمن الموازنة الرسمية لا التعامل معهم على بند «الشؤون الاجتماعية»

رغم الجو الإيجابي، تشير المعطيات إلى فجوة عميقة في التواصل بين رام الله وغزة لإدارة أزمة الوباء. السلطة مثلاً أعلنت تلقيها 15 مليون دولار من قطر والكويت مع بداية تفشي المرض في الضفة مطلع الشهر الماضي، فيما تقول «غزة» إنه لم يصلها من هذه المنح المالية أو الطبية شيء، باستثناء بعض شرائح الفحص عبر «منظمة الصحة العالمية». ووفق جهات متابعة في القطاع، قيمة ما صُرف لمواجهة الأزمة لم يتجاوز 300 ألف دولار دفعت من موازنة الحكومة السابقة وجهات أهلية. أما المنحة القطرية الجديدة، فيشاع أنها لم تخصص أساساً لـ«كورونا»، بل إنها استكمال للتفاهمات بين الفصائل والاحتلال، وأعلن أنها 150 مليون دولار لستة أشهر، حتى إن متابعين يقولون إن قيمة المنحة منقوصة، لأن المتفق عليه كان 30 مليوناً شهرياً لا 25.

مع ذلك، قررت «حماس» تخصيص الجزء الأكبر للقطاع الصحي ولتوفير احتياجات المحجورين، إضافة إلى دعم عائلاتهم وخاصة بعد فقدهم العمل. وتشرح مصادر في الحكومة أن نجاح السيطرة على المرض أبقى حالة الاستنفار عند الدرجة الثانية من دون الدخول إلى الثالثة حتى اللحظة، ولا سيما أن الحالات المكتشفة وعددها 12 كانت جميعها في مناطق حجر ولم تدخل القطاع، مشيرة إلى أن رئيس «حماس» في غزة، يحيى السنوار، «يتابع باهتمام بالغ وميدانياً تنفيذ تفاصيل الخطة». وحتى الثاني والعشرين من الشهر الماضي، كانت غزة ذات الكثافة السكانية العالية خالية من «كورونا»، لكن هذا لم يدم طويلاً بعدما أعلنت وزارة الصحة ذلك اليوم تسجيل إصابتين لاثنين عائدين من باكستان، لتعم حالة الطوارئ نواحي الحياة كافة.

رغم الجو الإيجابي، تشير المعطيات إلى فجوة عميقة في التواصل بين رام الله وغزة لإدارة أزمة الوباء (أ ف ب)

وحالياً يُحجر على 2667 عائداً منزلياً، في حين أن 1688 موزعون على 26 مركزاً (مدارس وفنادق ومراكز صحية) وفقاً لأحدث إحصائية (3/31)، ريثما تنهي «حكومة غزة» مشروع الحجر قيد الإنشاء في معبر رفح (جنوب)، وحاجز «إيرز - بيت حانون» (شمال) القطاع، على أن يكون جاهزاً في الرابع من الشهر الجاري، وهو يشمل 500 غرفة، كل منها لها حمام خاص. وفق مدير العلاقات العامة في «الصحة»، كمال موسي، يُجرى فحص PCR المعتمد عالمياً. ولتفادي تفشي الفيروس، التزمت الجهات الحكومية في غزة منذ منتصف الشهر الماضي خطة الطوارئ التي أعلنتها رام الله في الخامس من الشهر الماضي. لكن مع قلة الإمكانات والتوعية، فتح المرض شهية غزيين كثيرين على ممارسة الحجامة، في مسعى لتقوية المناعة.

ويعاني القطاع من نقص كبير في المعدات الطبية جراء الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي، ما يعني أن غزة أمام كارثة حقيقية في حال تفشي «كورونا»، وخاصة أنه لا يتوافر لمليوني إنسان محاصرين سوى 110 أسرة عناية للبالغين، منها 78 في مستشفيات الوزارة وسبعة لدى الخدمات الطبية العسكرية، والبقية لدى مؤسسات أهلية وخاصة. أما عدد أجهزة التنفس الصناعي اللازمة لعلاج مرضى «كورونا»، فهي 96، منها 63 في مستشفيات الوزارة والبقية لدى المؤسسات السابقة، علماً بأن 10 أجهزة غير مفعلة. وأصلاً هناك نقص حاد في الأدوية الأساسية يصل إلى 39%، و32% في المستهلكات الطبية، و60% هي نسبة عجز لوازم المختبرات وبنوك الدم، وفق بيانات رسمية سابقة.

سوريا

«تحرير الشام» تحرّض على «حراس الدين»: معركة وشيكة في إدلب؟

خرقت الفصائل المسلحة المنتشرة في إدلب، والمدعومة من تركيا، اتفاق وقف الأعمال القتالية، بعدما أطلقت في وقت متأخر أول من أمس قذائف مدفعية على مدينة سراقب في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، من مرابض مدفعية في بلدة المسطومة، حيث نقاط الجيش التركي. ورغم الجمود الذي يسيطر على خطوط التماس كافة، يتابع الجيش التركي إرسال

> **لا تفضل موسكو أن تخوض أنقرة مواجهة مع المسلحين، وإنما أن تكون بينهم**

تعزيزات إلى المنطقة. في السياق، قال «المرصد السوري» المعارض إن رتلاً تركياً من 25 آلية دخل مساء الثلاثاء عبر معبر كفرلوسين على الحدود باتجاه المحافظة، ليرتفع عدد الآليات التركية التي دخلت الأراضي السورية منذ بدء وقف النار الجديد في السادس من الشهر الماضي إلى 2100، إضافة إلى آلاف الجنود. المرصد ذكر أن عدد الشاحنات والآليات التركية التي دخلت منطقة «خفض التصعيد» من شباط/ فبراير الماضي حتى مساء أول من أمس بلغ «أكثر من 5515 هي دبابات وناقلات جند ومدرعات وكبائن حراسة منقّلة مضادّة للرصاص وإدارات عسكرية، فيما بلغ عدد الأتراك الذين انتشروا في إدلب وحلب خلال المدة نفسها أكثر من 10250 جندياً.

على صعيد موازٍ، تداولت تنسيقيات المسلحين معلومات عن عقد مسؤولين عسكريين في «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) اجتماعاً بحثوا خلاله البدء في مرحلة «التحريض والتجييش ضد تنظيم حراس الدين التابع لتنظيم القاعدة»، وهي مرحلة عادة تسبق عمليات إنهاء أي فصيل عسكري على يد الهيئة. ونقلت تلك التنسيقيات عن «مصادر من الهيئة» أن الاجتماع الذي ضمّ عدداً من مسؤوليها، على احتكاك مباشر مع مناطق «حراس الدين»، يُعدّ «خطوة متقدمة لإنهاء التنظيم»، إذ يتشابه مع السيناريوات المتّبعة من مسؤولي «الهيئة» عند الشروع في قتال فصيل معين، إذ تسارع عادة إلى عقد الاجتماعات واللقاءات للتحريض الإعلامي، وإبراز «التجاوزات» ونقاط الخلاف بين الطرفين. هذه المصادر قالت إن الاجتماع «بحث استقدام تعزيزات تهدف إلى الشروع في العملية ميدانياً عقب تمهيد الطريق، بدءاً من إقناع وتجهيز مسلحيها، مروراً بالتحريض، وليس انتهاءً بالعمل العسكري على رغم التطورات الميدانية التي طرأت على عموم الشمال السوري».

وسبق أن تصاعدت حدة التوتر بين «تحرير الشام» و«حراس الدين» في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر الماضي على خلفية اعتقالات متبادلة وصلت إلى حد اعتقال مسؤولين من «الهيئة»، أحدهم كان حاضراً في الاجتماع الأخير. ولا يغيب الدور التركي عن هذا المشهد، إذ إن «حراس الدين» من أهم التنظيمات التي تشكّل عائقاً أمام تحركات أنقرة ومساعيها لفتح الطريق الدولي حلب ـ اللاذقية (M4) بموجب «اتفاق موسكو» الأخير. ويشكل هذا سبباً إضافياً لاندفاع «تحرير الشام» إلى هذه المعركة التي تُرضي طموحها في السيطرة الكاملة على الميدان، كما تُزيل العوائق من أمام أنقرة التي تتجنب التورط في قتال داخلي مع الفصائل، كما «يفضّل» الجانب الروسي.

إلى ذلك، بحث الرئيسان التركي، رجب طيب إردوغان، والروسي، فلاديمير بوتين، في اتصال أمس، مواضيع؛ أبرزها التعاون في مكافحة «كورونا»، والمستجدات في سوريا وليبيا، فضلاً عن العلاقات الثنائية. وأفاد بيان عن الكرملين بأن الرئيسين تباحثا بشأن إجلاء المواطنين الروس في تركيا، وأجريا «مباحثات شاملة حول مسألة إدلب والملف السوري، بما في ذلك تطبيق الاتفاق المبرم في 5 مارس (آذار) الماضي».

(الأخبار)

بعد «حراس الدين» من أبرز التنظيمات الرافضة لفتح طريق M4 (أ ف ب)

العراق

زيارةٌ وديّة لقآني: تخوّف من تسخين الميدان؟

حذرت طهران من «خطر جز الشرف الأوسط إلى وضع كارثي» في خضمّ أزمة «كورونا» (أ ف ب)

بغداد ــ **الأخبار**

سريعاً، تُرجمت مفاعيل الزيارة الأولى لقائد «قوة القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني، إسماعيل قاآني، إلى العاصمة العراقية بغداد؛ رئيس «كتلة الفتح» (ائتلاف برلمانيّ يضم الكتل المؤيّدة لـ«الحشد الشعبي»، بزعامة هادي العامري) محمد الغبّان، أكد في موقف لافت أن «المكلّف عدنان الزرفي لن يرى كرسي الرئاسة، بعدما ارتضى لنفسه أن يشترك في تجاوز حقّ الأغلبية»، موضحاً في تغريدة على «تويتر» أن رئيس الجمهورية، برهم صالح، «سيكون تحت طائلة المساءلة القانونية والبرلمانية خلال اليومين المقبلين، وسينتج منها بطلان مرسوم التكليف». موقفٌ يعكس مقاربة واحدة لطهران وحلفائها العراقيين، وأطراف أساسيّة أخرى داخل «البيت الشيعي»، تُجمع على ضرورة إيجاد بديل من المكلّف، في وقت يصرّ فيه الأخير على تقديم تشكيلته ضمن المهلة الدستوريّة (تنتهي في السادس عشر من الشهر الجاري)، راميةً الكرة في ملعب معارضيه، ومرهناً على «انشقاقات» داخل الكتل الرافضة لـ«تمريره»، كما يعبّر مقرّبون من فريقه المفاوض.

زيارة قاآني وصفها البعض بأنها أقرب إلى أن تكون «زيارة تعارف» بين الجنرال الإيراني والقيادات السياسيّة العراقية، إذ أجرى الضيف مع العامري، وزعيم «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، وزعيم «تيّار الحكمة الوطني»، عمّار الحكيم، وزعيم «ائتلاف النصر»، حيدر العبادي، تقييماً للمرحلة السابقة، وتبادلاً لوجهات النظر في ما يتعلّق بالمستجدات السياسية. إضافةً إلى هؤلاء، التقى قادة «الحشد الشعبي» في اجتماع ساده «مناخٌ معنويٌّ» شدّد فيه على «عراقيّة الحشد، ودوره الكبير في نهوض الدولة العراقية ومؤسساتها». ورغم تأكيد مصادر أن لقاء سيجمع الضيف بزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، أكّدت مصادر قريبة من الأخير أن «ترتيباً ما حال دونه»، فيما تؤكّد مصادر أخرى أن «الطرفين لم يتفقا على موعد بالأصل حتى يلغى». في المحصّلة، تؤكّد المعلومات أن الزيارة «إيجابيّة جدّاً» ومن شأنها أن تؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات بين طهران وقادة «عاصمة الرشيد». على خطّ موازٍ، جاء بارزاً تحذير الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، «إيران ووكلائها من الهجوم على القوّات أو الأصول الأميركية في العراق»، مشيراً إلى احتمال «هجوم خاطف»، من دون أن يقدم تفاصيل. ومحذراً طهران من أنها «ستدفع ثمناً باهظاً للغاية إذا حدث هذا». تصريح ترامب أمس يعيد إلى الأذهان «التهويل» الأميركي ضد إيران وحلفائها منتصف كانون الأوّل/ ديسمبر الماضي، الذي سبق استهداف «مجهولين» لمعسكر «كي 1» في كركوك (قبل أن تنسحب منه «قوّات التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش»، وكان واحداً من المعسكرات التي تنتشر داخلها القوات الأميركيّة في المحافظات الشماليّة)، وما تلاه من قصف وحشيّ لمقار «الحشد» في المنطقة الحدودية بين العراق وسوريا. هذا التهويل مردّه أيضاً تبادل التهديدات بين واشنطن وطهران خلال الأيام القليلة الماضية، بعد نصب القوّات الأميركية في قاعدة «عين الأسد»، غرب العراق، منظومة «باتريوت» الدفاعيّة، تحسّباً لأي هجوم صاروخيّ. وحذرت الخارجية الإيرانيّة في بيان أمس، الولايات المتحدة من «خطر جَرّ الشرق الأوسط إلى وضع كارثي» في خضمّ أزمة فيروس كورونا المستجدّ، بعد نشر «باتريوت»، داعية إيّاها إلى «احترام رغبة الشعب العراقي وحكومته، ومغادرة البلاد».

عقار للبيع
أرض للبيع في الجيه
مساحة 46000 م.م
مطله على البحر
وتبعد خمسة دقائق عن الأوتستراد
للمراجعة 03181813

تأجيل الجمعية العمومية لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

نظراً للظروف الصحية العامة ومن باب الحرص الكامل على سلامة السادة الأعضاء، وبناءً على مقررات مجلس الوزراء ومقررات مجلس النقابة في جلساته المفتوحة متابعة لتطور الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد،
تقرر ما يلي:
١ - تأجيل الجمعية العمومية بجلستيها تاريخ ٢٠٢٠/٤/٣ و٢٠٢٠/٤/١٤ الى أجل يحدد لاحقاً.
٢ - تمديد مهلة دفع الاشتراكات للأسباب عينها وفقاً لما ينص عليه القانون والنظام الداخلي للنقابة.

أمين السر حسان فتوني — النقيب سركيس صقر

استراحة

كلمات متقاطعة 3417

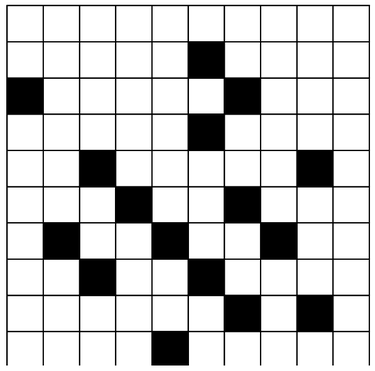

أفقيا

1- قاعدة بحرية أميركية خلال الحرب العالمية الثانية – 2- تجلب الدمار – نظام ألوان تلفزيوني – 3- يشتم ويلعن – وعاء من خشب يُستعمل لحفظ الخمر في الأقبية – 4- صوت عذب ورقيق – ماركة سيارات – 5- دولة عربية – حرف إستفهام – 6- ظرف مكان – للندبة – بقيّة الروح – 7- متشابهان – خشن وغلظ صوته – ود – 8- أسرة فرنسية من أرباب الصناعة بدأت إنتاج السيّارات منذ سنة 1890 – ثغر – كلام مكتوب – 9- تقلد يتتبعه الكثير من اللبنانيين لمعرفة ما تخبئه السنة من أمطار وثلوج ورياح – 10- جد القبائل العربية الشمالية أهل الحجاز ونجد وتهامة – ما يُضرب به على الأوتار في الآلات الموسيقية

عمودياً

1- إحدى روائع تشايكوفسكي الموسيقية – 2- يثبت في الموقع – يأتي بعد – 3- من أسماء القرديس – غطاء العين من أعلى الى أسفل – 4- قلب الثمرة – سئم وضجر – سهل ونهر إيطالي – 5- من أسماء الشمس – من الحبوب – 6- حبسهما خلال الحرب – إسم يودا في الصين – 7- إسم عدّة رجال نُسبوا الى تولوز في فرنسا – من الحيوانات – 8- عاصية دولّة عظمى – إله وخالق – عائش – 9- أبوهم وولي أمرهم – حجرة كلب بالأجنبية – 10- ثرى – الفتاة التي لم تبلغ سن الرشد بعد

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جن – انكوراج – 2- اويل – فيروز – 3- وليام تل – سي – 4- هدّ – قجّة – متر – 5- يسلب – قارة – 6- كنف – رو – ناس – 7- وي – مندلي – 8- ينبض – ليل – 9- يمد – ما – 10- اليونانيون

عمودياً

1- جاوه – كوريا – 2- بولديني – مل – 3- بي – سف – يدي – 4- الاقل – ان – 5- فُجير – بون – 6- كفتة – ومض – 7- ويل – من – 8- ر ر – ماندلاي – 9- اوسترالي – 10- جزيرة سيلان

sudoku 3417

	7		6			9		
	5		7			4		
	3		8	2		1		
8	9			6				7
3			4		1			6
6				5			4	3
		1		9	6		2	
		3			4		5	
		2			7		8	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3416

9	5	2	1	8	3	7	4	6
3	1	6	4	7	9	8	2	5
8	7	4	6	5	2	3	9	1
2	9	5	8	4	1	6	7	3
7	6	1	2	3	5	4	8	9
4	3	8	7	9	6	5	1	2
5	4	9	3	2	8	1	6	7
1	2	7	5	6	4	9	3	8
6	8	3	9	1	7	2	5	4

مشاهير 3417

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أعظم ملوك السويد (1594-1632). يُعتبر في جميع المراجع العسكرية أبو الحرب. ورث العرش بعد وفاة والده في سن السابعة عشرة وهدفت سياسته الى إعادة تنظيم الحدود

5+10+1+2+6 = النوم والسبات ■ 11+3+1+7+8 = انحلال الأخلاق ■ 9+4+8 = خابور

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **اوغست رينوار**

الأخبار
al-akhbar
الخميس 2 نيسان 2020 العدد 4019

صورة وخبر

في المعركة مع فيروس كورونا المستجد، يقف العاملون في مجال الرعاية الصحية في الصفوف الأمامية، متحدّين أصعب الظروف ومضحّين بالكثير على الصعيد الشخصي. أماكن عديدة على امتداد الأراضي اللبنانية، منها في ضاحية بيروت الجنوبية، استحالت خلايا نحل لمواجهة «كوفيد ــ 19» في ظل التزام كثيرين بالحجر المنزلي واستمرار التعبئة العامة في البلاد لغاية 12 نيسان (أبريل) الحالي. (هيثم الموسوي)

منوعات

أفلام سورية مجاناً على «فيميو»

أطلقت «المؤسسة العامة للسينما» في سوريا مُبادرة «السينما في بيتك» التي تتيح مُشاهدة عدد من أحدث إنتاجاتها السينمائية الروائية الطويلة، مجاناً، عبر منصّة «فيميو». البداية كانت مع فيلمي «درب السما» (إخراج جود سعيد وكتابته مع سماح قتال وأيمن زيدان ورامي كوسا) و«أمينة» (إخراج أيمن زيدان وكتابته مع سماح قتال وجود سعيد) اللذين أتيحا لأسبوع، قبل أن يحين اليوم موعد «عزف منفرد» (كتابة وإخراج عبد اللطيف عبد الحميد)، و«الاعتراف» لباسل الخطيب، على أن تتبعهما أشرطة أخرى. ولفتت المؤسسة الرسمية إلى أنّ هذه الخطوة تأتي تماشياً مع الإجراءات الاحترازية للوقاية من «كوفيد ـ 19»، وسعياً لنشر الثقافة السينمائية، وحرصاً على التواصل الدائم مع محبّي السينما. وسبق لمدير عام المؤسسة، مراد شاهين، أن قال إنّ المبادرة هي ترجمة لـ«رغبة» المؤسسة في أن تكون أفلامها عاملاً مساعداً ومفيداً للمواطنين، وخصوصاً المهتمين بمتابعة الفن السابع، «خلال هذه المرحلة التي يمثّل فيها البقاء في البيت حاجة مجتمعية ووطنية مهمة للغاية».

ديمة قندلفت وغسان مسعود في مشهد من «الاعتراف»

ريم الكيلاني ستتغلّب على كورونا

بعد عشرة أيام من المعاناة مع «كوفيد ـ 19»، بدأت الموسيقية والمغنية الفلسطينية ريم الكيلاني (1964 ـ الصورة) بالتماثل للشفاء. هذا ما أعلنه زوجها، كريس سومس ـ تشارلتون، عبر حساباتها الرسمية المختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي، مشيراً إلى أنّ الكيلاني تقبع حالياً في المستشفى. ابنة يعبد (الناصرة) المقيمة في بريطانيا، باحثة وناشطة سياسية، تحمل فلسطين إلى العالم، وتضيف إلى نغمها الفلسطيني والعربي الموروث، أصواتاً من مختلف الثقافات والحضارات. إنتاجاتها ليست غزيرة ولا تتوافق بطبيعة الحال مع متطلبات السوق، غير أنّها تسهم كذلك في توثيق موروثها وتأريخه موسيقياً. من ألبوماتها، نذكر: «الغزلان النافرة، أغانٍ فلسطينية من الوطن الأمّ ومنَ الشتات» (2006) و«لِمَ أُحِبُّها؟» (2019).

حتى «بوكر العربية»... ستكون افتراضية هذا العام

عبر تقنية البثّ الإلكتروني على موقعها الرسمي وقناتها الرسمية على يوتيوب، سيتم في 14 نيسان (أبريل) الحالي الإعلان عن الرواية الفائزة بالجائزة العالمية للرواية العربية (بوكر العربية) 2020، بعد إلغاء الاحتفال الذي كان مقرّراً في أبوظبي في اليوم نفسه. سيتضمن الفيديو تصريحات من فريق الجائزة ورئيس لجنة التحكيم، الكاتب العراقي محسن الموسوي، وأخرى للفائز/ة. وكانت الجائزة قد أعلنت عن قائمتها القصيرة لدورة 2020 وضمّت ستة أعمال من الجزائر، لبنان، سوريا، مصر والعراق. والروايات المختارة، هي: «حطب سراييفو» (منشورات الاختلاف) لسعيد خطيبي، «ملك الهند» (دار الساقي) لجبور الدويهي، «الحي الروسي» (منشورات ضفاف) لخليل الرز، «فردقان» (دار الشروق) ليوسف زيدان، «الديوان الإسبرطي» (دار ميم للنشر) لعبد الوهاب عيساوي و«التانكي» (منشورات المتوسط) لعالية ممدوح. تهدف الجائزة إلى «مكافأة التميّز في الأدب العربي المعاصر، ورفع مستوى الإقبال على قراءة هذا الأدب عالمياً من خلال ترجمة الروايات الفائزة والتي وصلت إلى القائمة القصيرة إلى لغات رئيسية أخرى ونشرها». علماً أنّ لجنة التحكيم هذه السنة تتألّف من الروائي الجزائري أمين الزاوي، والإعلامية المصرية ريم ماجد، والأكاديمية والباحثة الروسية فيكتوريا زاريتوفسكايا، و الناقد اللبناني الزميل بيار أبي صعب (رابط مشاهدة الاحتفال على موقعنا)